لا أشعرية..

هذا معتقد أبي الحسن الأشعري
فاتَّبِعوه إن كنتم صَادقين

تأليف

أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي

الألوكة
www.alukah.net
00201156800204

للأشعرية..

هذا معتقد أبي الحسن الأشعري

فاتَّبِعوه إن كنتم صَادقين

تأليف

أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي

الأستاذ في كلية الدراسات العليا بجامعة الزهر

الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

❑ المقدمة

من الحقائق المسلم بها أن تصحيح العقيدة مما كدَّر صفوَها وأذهب صفاءها، كان فيما مضى هو الشغل الشاغل لعلماء الأمة وعلى رأسهم إمام السنة (أحمد بن حنبل)، ثم تلاه وسار على نهجه (أبو الحسن الأشعري) الذي أحيا السنة وقمع – بما ختم به حياته – البدعة، فشاع أمره وذاع صيته، وأضحت مدرسته تمثل السواد الأعظم في عالمنا الإسلامي الحاضر والغابر، فمذهبه كما يقول تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى٣/ ٣٤٧: «هو الذي عليه المعتبرون من علماء الإسلام، والمتميزون من المذاهب الأربعة، والقائمون بنصرة دين محمد ﷺ».

ولقد أثبت أبو الحسن الأشعري رحمه الله من خلال كتبه: (الإبانة) و(رسالة إلى أهل الثغر) و(مقالات الإسلاميين).. أثبت بالحجج العقلية والبراهين النقلية حقائق الأسماء والصفات بعد أن نفى عنها مماثلة الحوادث والمخلوقات.. فجاء مذهبه ومذهب من تأثر بهم وأثر هو فيهم: هدىً بين ضلالتي (التشبيه) و(التعطيل).. يثبتون لله الأسماء الحسنى والصفات العليا بحقائقها لكونها الثابتة له تعالى بطريق الوحي، وفي الوقت ذاته لا يكيفون ولا يؤولون شيئًا منها[1]، إذ لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفياتها.

وأنى؟! وهذه أرواحنا التي هي حقائق ثابتة فينا، وأدنى إلينا من كل دان، قد حجب عنا معرفة كنهها وكيفيتها؟!.. أنى، وهذه هي القيامة وما يعقبها من جنة ونار، يَحكي لنا الوحي تفاصيلها، وقد قامت حقائقها في قلوب أهل الإيمان وشَاهَدَتْه عقولهم، دون أن يعرفوا كنهها وحقيقتها.. وهما بعد، من مخلوقات الله؟!

وإنما كـــــان الأمر في صفات الله كذلك، لأن الكلام عن الصفات فرع الكلام عن الذات، فكما أن ذاته تعالى ليست كذوات الخلق فكذا صفاته.. وكما هو مشاهد فإن هذا المذهب هو الذي يمثل الوسطية والاعتدال، لكونه – كما ذكر الإمام الطحاوي الحنفي في آخر متن العقيدة المسماة باسمه – الوسط «بين التشبيه والتعطيل»، ولأنه سبحانه – على حد قول شارحه ابن أبي العز[2] الحنفي ص٤٦٤ ط (دار ابن الهيثم) – «يجِبّ أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من

---

(١) وعلى الرغم من هذه الوسطية التي تميز به مذهب الأشعري، وعلى الرغم من إقرار جمهرة المسلمين بأن الأشعري «شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين سعيًا يَقفى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين» على حد ما ذكر السبكي في طبقات الشافعية ٣/ ٣٤٨، إلا أن مذهبه – وهذا من شديد ما يؤسف له – لا يزال معمىً وملبس على كثيرين حتى ممن يدعون شرف الانتساب إليه.

(٢) علي بن محمد بن العز الأذرعي الحنفي الدمشقي صدر الدين، صنف شرح العقائد للطحاوي ت ٧٤٦، كشف الظنون ٥/ ٧١٩.

غير تشبيه.. ومن غير تعطيل، ونظير هذا القول، قوله – يعني الطحاوي –: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل و لم يصب التتريه)».

وفي تقرير هذا وبيان ما عليه أهل السنة، يقول ابن تيمية في الجواب الصحيح ١/ ٧ والصفدية ٢/ ٣١٣: «هم وسط في (باب الصفات)، بين أهل الجحد والتعطيل وبين أهل التشبيه والتمثيل، يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسله، من غير تعطيل ولا تمثيل، إثباتًا لصفات الكمال وتتريهًا له عن أن يكون له فيها أنداد وأمثال، إثباتًا بلا تمثيل وتتريهًا بلا تعطيل».

على أن هذا المذهب الوسطي الذي تبناه أبو الحسن الأشعري رحمه الله – وهو لنا فيه سلف ونحن له فيه بفضل الله تبع – هو معتقده الذي استقر عليه وانتهى إليه في آخر حياته، بإيعاز من النبي ﷺ.. على إثر رؤيا رآها وأمره فيها ﷺ أن يتحرى الأخذ بسنته، فقد حكي عنه أنه قال: «وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من العقائد، فقمت وصليت ركعتين وسألت الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم، ونمت فرأيت رسول الله ﷺ في المنام فشكوت إليه بعض ما بي من الأمر فقال لي رسول الله ﷺ: (عليك بسنتي) فانتبهت!! وعارضت مسائل الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار، فأثبته ونبذت ما سواه ورائي ظهريًا»[1].

وعبارة تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٤٨، ٣٤٩ في سرده لهذه الرؤيا نصها: «يحكى عن مبدأ رجوعه – أي: الأشعري – أنه كان نائمًا في رمضان، فرأى النبي ﷺ فقال له: (يا عليّ، انصر المذاهب المروية عني، فإنها الحق)، فلما استيقظ دخل عليه أمر عظيم، و لم يزل مفكرًا مهمومًا من ذلك، وكانت هذه الرؤيا في العشر الأول، فلما كان من العشر الأوسط رأى النبي ﷺ في المنام ثانيًا، فقال له: (ما فعلتَ فيما أمرتك به؟)، فقال: (يا رسول الله، وما عسى أن أفعل وقد خرَجَتْ للمذاهب المروية عنك محامل صحيحة؟)، فقال لي: (انصر المذاهب المروية عني فإنها الحق)، فاستيقظ وهو شديد الأسف والحزن، وأجمع على ترك الكلام واتباع الحديث وملازمة تلاوة القرآن، فلما كانت ليلة سبع وعشرين، وكان من عادته سهر تلك الليلة، أخذه من النعاس ما لم يتمالك معه السهر، فنام وهو متأسف على ترك القيام فيها، فرأى النبي ﷺ ثالثًا فقال له: (ما صنعتَ فيما أمرتك به؟)، فقال: (قد تركت الكلام يا رسول الله ولزمت كتاب الله وسنتك)».. إلى آخر ما جاء في هذه القصة، وفيها:

«وأخذ في نصرة الأحاديث في الرؤية والشفاعة وغير ذلك، وكان يفتح عليه من المباحث والبراهين بما لم يسمعه من شيخ قط، ولا اعترضه به خصْم، ولا رآه في كتاب»، والشاهد معنا هنا هو ما حكاه

---

(١) ينظر مقدمة الإبانة للشيخ حماد الأنصاري ص٦.

السبكي من قوله: (وأجمع على ترك الكلام واتباع الحديث)، وقول الأشعري للرسول ﷺ: (قد تركت الكلام يا رسول الله).. ومعلوم أن رؤياه ﷺ حق.

غير أن هذا المذهب الوسطي للأشعري الذي انتصر له بعد رؤيا رسول الله ﷺ لم يأخذ حظه من الشهرة التي أخذها مذهبه قبل الرجوع إليه، فبعد انخلاعه عن مذهب المعتزلة الذي ظل عليه أربعين عامًا، راج عنه مذهبه الذي تأثر فيه ببعض أهل الكلام، وكان الأشعري فيه كأحدهم في قصر الصفات على سبعٍ وتأويلِ ما عداها، إلى أن تبرأ من كل ذلك وانخلع منه بالكلية إلى نهج أحمد بن حنبل وغيره من علماء السلف، وظل رحمه الله ينافح عنه حتى لقي ربه، كذا نص عليه الحافظ ابن كثير في (طبقات الشافعية)، وقد نقله عنه تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، كما نقله عنه السيد محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى الحنفي ت ١١٤٥ في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) ٢/ ٣، وحماد الأنصاري في مقدمته لكتاب (الإبانة) للأشعري ص١٢.

أبو الحسن الأشعري حجة الله على المتأولة المدّعين الانتساب إليه بغير حق:

يقول الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعية (١/ ٢٠٥): « ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي: (الحياة)، و(العلم)، و(القدرة)، و(الإرادة)، و(السمع)، و(البصر)، و(الكلام)، وتأويل الخبرية كـــ (الوجه)، و(اليدين)، و(القدم)، و(الساق).. ونحو ذلك[1].

والحال الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جريًا على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنَّفها آخرًا».

والخطير والغريب في الأمر، أن بدعة هؤلاء الذين تصدى لهم أبو الحسن الأشعري وأجهد نفسه في ردها وردهم، والتي كانت سببًا عظيمًا في فتنة المجتمع الإسلامي الأول ولا تزال، كان أول من أوقد نارها هو (الجهم بن صفوان) الذي وافق المعتزلة والكرَّامية في مسائل، منها نفي رؤية الله تعالى ونفي أسمائه وصفاته وعذاب القبر والصراط.. وكان الجهم ذا أدب ونظر وجدال ومراء، وكان السلف من أشد الناس ردًا عليه هو و(مقاتل بن سليمان) بخراسان لأنهما كانا طرفي نقيض، أحدهما يبالغ في النفي

(١) وفي هذا الطور سلك طريقة ابن كُلاب في مباشرة علم الكلام واتجاهه نحو بعض الأدلة العقلية.

والتعطيل، والآخر يسرف في الإثبات والتجسيم حتى أوصله هواه لأن يقول: (الله جسم ولحم ودم على صورة الإنسان) – تعالى الله عما قالاه علواً كبيراً – وكان الجهم قد ترك الصلاة أربعين يوماً، وقال: (إذا ثبت عندي من أعبده صليت له)، فأنكر عليه الوالي وضرب عنقه، وكان ذلك سنة ١٢٨هـ[1].

يقول ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية ص٤٠٨ ط. دار ابن الهيثم: « وقد نفى الجهم ومن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك.. كما نفى أولئك، الصفات مطلقًا بقولهم: ليس محلًا للأعراض».. وكان سلف جهم وشيخه في هذا، هو: (الجعد بن درهم)، الذي أخذ بدعته في (خلق القرآن) عن (بيان بن سمعان)، وأخذها بيان عن (طالوت) ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن خاله (لبيد بن الأعصم) اليهودي الذي سحر النبي ﷺ وأنزل الله في شفائه منه المعوذتين.

والأخطر والأغرب مما سبق، أنه وبعد أن قوضت دعائم وحجج أولئك المبتدعة على يد من ذكرنا، نجد أنه ما تزال آثار نقع ما غَبَّر به أولئك المبتدعة على عقيدتنا، باقية إلى يوم الناس هذا.. فكم من المحسوبين في زماننا على الإسلام، هم – وإن لم يشعروا – ممن يقولون بقول المعطلة، وكم منهم من يقول بقول النفاة واللاأدرية وأهل التجهيل والتأويل والاتحادية والحلولية وأصحاب التخييل، وجميعهم ممن يبالغ في نفي وتعطيل ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من صفات أو يحملها على غير وجهها، فما يكون أمام الواحد منهم – ولنفس السبب والعلة – إلا أن يقع منه بعض ما وقع للجهم، فيتأول آي الصفات التي أمر الشارع الحكيم بحملها على ظاهرها، ويذهب في معانيها إلى ما لا دليل عليه من كتاب ولا سنة، وهذا سبيل تعطيلها وإن لم يقصد إلى ذلك.

وفي تصوير هذه الحالة الكئيبة يقول د. عبد المحسن العباد في شرحه على مقدمة رسالة أبن أبي زيد القيرواني (ص٣٨): «والأشاعرة باقون على مذهبه الذي كان عليه قبل الانتقال إلى مذهب أهل السنة والجماعة».

بل الأدهى والأمر أن يتهم بالباطل، كلّ من صدع بالحق، وليس هذا ببعيد على أهل الزيغ، فقديمًا وصل الاتهام به حتى طال أئمة المذاهب.. ففي كلام مهم وخطير ذكره الشيخ الألباني في مختصر العلو ص٦٩ حول ما يثيره الخلف من اتهام كل من يثبت الفوقية لله تعالى بأنه (مشبِّه أو مجسِّم)، نقل فيه عن ابن تيمية في (منهاج السنة) ٢/ ٧٥ قوله: «المعتزلة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات، يجعلون كل من أثبتها مجسمًا ومشبهًا، ومن هؤلاء من يَعدّ من المجسمة والمشبهة: الأئمةَ المشهورين كـ (مالك)

(١) ينظر مقالات الإسلاميين للأشعري ص٦٢٧ كما ينظر في ذلك جل كتب الاعتقاد.

و(الشافعي) و(أحمد) وأصحابهم، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب (الزينة) وغيره، يقول: وشبهة هؤلاء: أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى»، يعني كما هو مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وبما يعني أن هؤلاء الصحابة وتابعيهم إلى يوم القيامة – لدى أولئك المتخلفين – هم كذلك من المجسمة والمشبهة.

ومن هنا كان المجتمع الإسلامي المعاصر في حاجة ماسة لنشر وإبراز وإحياء جهود أبي الحسن الأشعري(١) وعموم سلف الأمة، وفي حاجة ماسة أيضًا لرد عادية من يريد أن يعكر صفاء عقيدة المسلمين لاسيما ما تعلق منها بالتعرف على الخالق بتوحيده في ذاته وصفاته وأفعاله، إذ لا يمكن جمع المسلمين والحال هكذا – مع الوضع في الاعتبار أننا مأمورون بالتوحد وجمع الصفوف ولمِّ الشمل وتوحيد الكلمة ونبذ الخلاف – إلا على ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته ومن انتهج نهجهم، فهذا خير ما يَجمع المسلمين على كلمة سواء، ويعصمهم من التفرق في دين أو دنيا.. وما من سبيل إلى هذا سوى الأخذ بسائر الأسباب الدينية والدنيوية التي يأتي على رأسها تصحيح المعتقد في توحيد الصفات بإثباتها للخالق جل وعلا عن طريق فهم معانيها وحملها على ظاهرها دونما تأويل ولا تكييف، ولا تجسيم ولا تمثيل ولا تشبيه، ولا تفويض ولا إخراج لها عن حقائقها، فإن هذا هو الموافق لاعتقاد النبي ﷺ وصحابته الكرام رضي الله عنهم وعليه إجماعهم، بل والموافق لمعتقد الأنبياء واتباعهم دون ما استثناء.

وإلا فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر قول الله تعالى: ﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحًا لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبًا﴾ [غافر:٣٦، ٣٧]، وفيه أن فرعون إنما كذَّب موسى في أن رب السماوات والأرض وما بينهما هو الذي في السماء، فوق جميع خلقه مباين لهم لا تخفى عليه منهم خافية، وأن هذا الفهم هو الذي أدى بفرعون لأن يبتغي بصرحه الذي أمر ببنائه، أن يطلع إلى إله موسى، ولو أن كليم الله موسى عليه السلام قال إنه في كل مكان بذاته، لطلبه الفرعون في بيته ولما أجهد نفسه والقائم على وزارته ببنيان الصرح؟!

ومن ذا الذي بوسعه أن ينكر ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه وأبو عوانة في مستخرجه والبيهقي في الأسماء الصفات والدارمي في الرد على المريسي وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم من حديث معاوية بن الحكم السلمي، قال: (كانت لي غنم بين أحد والجوانية – مكان شمال المدينة المنورة – فيها جارية لي فأطلعتها ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب منها بشاة – وأنا رجل من بني آدم – فأسِفت فصككتها، فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعظم ذلك عليّ فقلت: يا رسول لله أفلا أعتقها؟ قال:

(١) باعتباره عالمًا قلما يتنازع عليه أحد، ومحل قبول وإجماع من السلف والخلف ومن الموافق لمعتقد أهل السنة والمخالف.

ادعها فدعوتها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: اعتقها فإنها مؤمنة)؟!.

وقد علق عليه **أبو عثمان الصابوني**(١) ت٤٤٩ شيخ نيسابور في زمانه، فيما يعَدّ استنباطًا من هذا الحديث، فقال: «يعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه كما نطق به كتابه، وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف لم يختلفوا أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته، وإمامنا الشافعي احتج في المبسوط في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة بخبر معاوية بن الحكم، فقد سأل رسول الله ﷺ عن إعتاق السوداء، فامتحنها ليعرف أهي مؤمنة أم لا، وقال لها: (أين ربك؟)، فأشارت إلى السماء، فقال لمعاوية: (اعتقها فإنها مؤمنة)، حيث حكم بإيمانها لما أقرت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية».. كما علق الحافظ إسماعيل بن محمد الأصبهاني ت٥٣٥ على ما جاء في آية غافر قائلًا: إن «فرعون فهم من موسى عليه السلام أنه يثبت إلهًا فوق السماء، حتى رام بصرحه أن يطلع إليه واتهم موسى بالكذب في ذلك، والجهمية لا تعلم أن الله فوقها بوجود ذاته فهم أعجز فهمًا من فرعون بل وأضل»(٢).

وفضلًا عن أن ما جاء في الحديث يمثل نداء الفطرة السليمة والبعيدة عن درن التعطيل، وقذر صرف صفات الله عن ظاهرها لتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان.. فقد ورد ما يفيد إجماع أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان على التصديق بها والإقرار لما جاء منها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.. ومن ذلك – من غير ما سقناه للصابوني – ما ذكره **الإمام الأوزاعي**(٣) ت١٥٧وذلك فيما رواه عنه الحاكم والذهبي والبيهقي بسند جيد قال: «كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»(٤).

وكذا ما ذكره شيخ أبي الحسن الأشعري وإمام البصرة وحافظها **زكريا الساجي**(٥) ت٣٠٧هـ قال: «القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم: أن الله تعالى على عرشه في

---

(١) هو شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد، كان إمامًا مفسرًا ومحدثًا فقيهًا وصوفيًا واعظًا، وعظ المسلمين٦٠سنة، قال إمام الحرمين: «كنت بمكة أتزود من المذاهب فرأيت النبي فقال: (عليك باعتقاد ابن الصابوني)».. اللباب٢/٢٢٨ والعلو ١٨٠.

(٢) (عقيدة أصحاب الحديث) للصابوني ص٤٨، وينظر اجتماع الجيوش ص٦٨ و(العلو) للذهبي ص١٧٩، ١٨٠.

(٣) هو الإمام الفقيه الثقة الجليل أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو، من عباراته المشهورة: «عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول»، وكان أعلم أهل الشام في زمانه.. تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٤٩٣ العلو ١٠٢.

(٤) كذا في العلو للذهبي ص١٠٢، والصفات للبيهقي ص٥٦١ والفتح ١٣/ ٣٤٥ والحموية ص٢٣وغيرها.

(٥) ابن يحيى بن عبد الرحمن، الحافظ محدث البصرة، عنه أخذ الأشعري علم الحديث ومقالات أهل السنة، رحل إلى المزني والربيع فتفقه بهما، وله (علل الحديث) و(اختلاف الفقهاء).. العلو ١٥٠والكشف ٥/ ٣٧٣.

سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء»، وساق سائر الاعتقاد[1].. بل وما جاء عن إمام المذهب أبي الحسن الأشعري نفسه في رسالته إلى أهل الثغر، وما ذكره كذلك في (مقالات الإسلاميين) تحت عنوان (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة)، إلى غير ذلك مما سنكشف عنه – بمشيئة الله – إبان تقريرنا لمذهبه.

على أن ما يستلزمه القول بخلاف ما اتفق عليه سلف هذه الأمة في إثبات الصفات وفي حملها من دون تأويل على ظاهر معناها، هو جد خطير.. إذ يستلزم القول بالتفويض المنافي للتدبر: استجهال السابقين من الصحابة والتابعين لمعاني ما أنزل الله من آي الصفات، وأن يكون الله قد خاطب عباده بما لا يفهمون معناه، ونهاهم عن تدبر آياته بعد أن أمرهم به، ويستلزم كذلك أن يكون سبحانه قد أنزل جميع آي الصفات عبثًا لكونها – والحال كذلك – لا تفيد العباد عقيدة ولا دينًا.. كما يستلزم القول بتأويل الصفات المنافي للإثبات والمستلزم لإخراجها عن ظاهرها إلى المجاز: تصادم العقل مع النقل، ونفي ما جاء به الوحي من الصفات الخبرية والفعلية، وتعطيل ما أثبته الله لنفسه في كتابه وأثبته له رسوله ﷺ في سنته.. إلى غير ذلك مما ذكره أهل التحقيق.

هذا.. وقد اقتضى هذا المجمل – لما جاء في (صحيح معتقد أبي الحسن في توحيد الصفات) – أن يأتي في ثلاثة فصول:

الفصل الأول من فصوله الثلاثة، في: (تقرير مذهب أبي الحسن الأشعري لتوحيد الصفات) هذا النوع من التوحيد الذي يمثل أحد ثلاثة أنواع لتوحيد الخالق والذي يمكن إدراج النوعين الآخرين تحته ليكون هو كل الدين، وذلك لاتصافه تعالى بكونه إلهًا وبكونه ربًا، ما يؤكد أهميته ويكشف عن مدى خطره.

وأن يجعل **الفصل الثاني** منه في الحديث عن: (موافقة أبي الحسن الأشعري في إثبات ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ دون ما تفويض ولا تأويل – وهو ما استقر عليه أمره – لما كان عليه النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان).

وأن يكون **الثالث** عن: (ملامح وقواعد المنهج الوسطي الذي اختطه إمام المذهب لإثبات جميع صفات الخالق جل وعلا على النحو اللائق به).. ليختم في النهاية ويَخلص إلى تقرير منهجه الذي لقي الله عليه وختم حياته به.. ولكن ليس قبل أن نمهد لذاك كله بنبذة مختصرة عن حياته ونشأته وعلمه.

---

(١) العلو للذهبي ص١٥٠ ومختصره للألباني ص٢٢٣ وينظر اجتماع الجيوش لابن القيم ص٩٧ ومعارج القبول لحكمي١/ ١٤٦.

❑ تمهيد

نبذة مختصرة عن سيرة ناصر السنة وقامع البدعة

الإمام أبي الحسن الأشعري

١- نسبه ومولده وطلبه العلم: هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردَةَ عامر ابن الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ.. وقد قيل: (الأشعري) لأن أمه ولدته وهو أشعر، وقيل: نسبة إلى (أشعر) أحد أولاد سبأ الذين كانوا باليمن، ثم لما بعث النبي ﷺ هاجر رهط منهم – وعلى رأسهم أبو موسى الأشعري – إلى أرض الحبشة، وأقاموا مع جعفر ابن أبي طالب ﷺ، حتى قدموا جميعًا على رسول الله ﷺ بغية التعرف على دين الله الحنيف وإشهار إسلامهم، ومما حكي عن هؤلاء القوم أنهم لما اقتربوا من المدينة صاروا يرددون (غدًا نلقى الأحبة * محمدًا وحزبه)، ويعكس هذا مدى حبهم للإسلام ونبي الإسلام ﷺ.

ولد الأشعري سنة ستين ومائتين بالبصرة، وقيل: سنة سبعين ومائتين.. حفظ القرآن والحديث وأتقن علومهما ودرس الفقه وأصوله وعلوم اللغة وأصول التفسير، وبرع في ذلك كله ونشأ في بيئة سنيَّة واشتهرت أسرته بين العرب بالصلاح والتقوى، ومما زاد من قدر أبي الحسن أنه كان لجده الأكبر مكانة خاصة عند رسول الله ﷺ الذي قال فيه وفي قومه من أهل اليمن الأحاديث، ودعا لهم.. وكان لأولاد أبي موسى بعد ذلك ولأحفاده فضل رعاية أمور المسلمين بالعدل والإحسان.

وقد أراد له والده (إسماعيل) ما أراده لنفسه، أراد له أن يكون سنيًّا، وهو ما بدا واضحًا فيما أوصى به عند وفاته إلى زكريا بن يحيى الساجي أحد أئمة الحديث والفقه وأصوله وأحد تلامذة الإمام أحمد بن حنبل.. عليهم جميعًا من الله الرحمة والرضوان.

دخل الأشعري رحمه الله بغداد، وأخذ الحديث عن الحافظ الساجي – الذي أسلفنا الحديث عنه والذي عنه أخذ تحرير مقالة أهل الحديث والأثر كما في التذكرة ٢/ ٧٠٩ – وعن أبي خليفة عبد الرحمن بن عبد السلام الجمحي، وعن سهل بن سرح ومحمد بن يعقوب المقري وعبد الرحمن بن خلف وجميعهم من المحدِّثين البصريين، وروى عنهم كثيرًا في تفسيره (المختزن).. كما أخذ الفقه وأصوله عن أبي إسحاق المروزي، وأخذ علم الكلام عن شيخه – زوج أمه – أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم ترك مذهبه على إثر مناظرة وقعت بينهما، ذكر تفاصيلها ابن العماد الحنبلي في كتابه شذرات الذهب ٢/ ٣٠٣، وابن خلكان في (الوفيات) وغيرهما.

ومجمل وقائع هذه المناظرة: أن أبا الحسن لما تبحر في كلام الاعتزال وبلغ فيه الغاية، كان يورد الأسئلة على شيخه وزوج أمه أبي عليٍّ الجبائي في الدرس ولا يجد فيها جوابًا شافيًا فتحير في ذلك، فكان أن سأل مرة أستاذه أبا علي الجبائي عن ثلاثة إخوة، كان أحدهم مؤمنًا برًا تقيًا، والثاني كان كافرًا فاسقًا شقيًا، والثالث كان صغيرًا، فماتوا فكيف حالهم؟، فقال الجبائي: (أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدركات، وأما الصغير فمن أهل السلامة)، فقال الأشعري: (إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد هل يؤذن له؟)، قال الجبائي: (لا!! لأنه يقال له: أخوك إنما وصل إلى هذه الدرجات بطاعته الكثيرة وليس لك تلك الطاعات)، فقال الأشعري: فإن قال (ذلك التقصير ليس مني، فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة؟)، فقال الجبائي: (يقول البارئ جل وعلا: كنت أعلم لو بقيتَ لعصيتَ وصرتَ مستحقًا للعذاب الأليم فرعيت مصلحتَك)، فقال الأشعري: (فلو قال الأخ الأكبر: يا إله العالمين كما علمتَ حاله فقد علمتَ حالي، فلِمَ راعيتَ مصلحته دوني؟!)، فانقطع الجبائي.

وإنما أراد الأشعري – كما قال ابن العماد في الشذرات ٢/ ٣٠٣ – الاستدلال بطريق العقل «على أن الله تعالى خص من شاء برحمته، واختص آخر بعذابه» يعني بموجب عدله بعد الإنذار وقيام الحجة، وإنما كان ذلك ردًا على ما رفعه أهل الاعتزال – والجبائي رأس من رؤوسهم – من شعار أنه يجب على الله فعل الصلاح والأصلح، وذلك بترك ما ظاهره الفساد كالمعصية في مقابلة الطاعة، وبفعل ما هو الأصلح كأعلى الجنة في مقابلة أدناها، وأنه يجب عليه تعالى رعاية مصالح العباد.. كذا بكل جرأة وإساءة أدب مع الله[1].

وفي بعض رده على ما فاه به المعتزلة يقول الأشعري في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة) ص١٢٧: «ويقال لهم: هل تعرفون لله نعمة على أبي بكر الصديق خص بها دون أبي جهل ابتداءً؟، فإن قالوا: لا، فحش قولهم، وإن قالوا نعم، تركوا مذاهبهم لأنهم لا يقولون إن الله خص المؤمنين في الابتداء بما لم يخص به الكافرين».. وألزم.

---

(١) وإنما كان جواب أهل السنة عن ذلك، من وجوه:

أولها: أنه لا يجب على الله شيء لأن هذا يتنافى مع اختياره سبحانه، فقد بين أن ما يقع في الكون، إنما يكون بمشيئته وذلك قوله: ﴿فعال لما يريد﴾ [البروج:١٦].. وما لم يقع، هو كذلك داخل تحت مشيئته كما قال سبحانه: ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعًا﴾ [يونس:٩٩].

ثانيها: أن كلامهم – تعالى الله عما يقولونه علوًا كبيرًا – مستلزم لاستحقاقه سبحانه الذم، باعتبار أن الواجب: ما استحق تاركه الذم، ولازم هذا أن يكون الباري ناقصًا بذاته مستكملًا بفعله، مع أن كماله لذاته.

ثالثها: أنه لو وجب عليه ما قالوه، لما ظهر له منّه على عباده ولما استحق منهم شكرًا، بل ولما صح سؤاله الخير وكشفه الضر، لأنه لم يفعل – بزعم هؤلاء – إلا الواجب عليه.

٢- مناقبه وتآليفه ووفاته: وعن فضل أبي الحسن الأشعري حدِّث ولا حرج، فقد تصاغر أمامه جهابذة العلم وكبار أئمته، يقول الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: «كنت في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي كقطرة في جنب بحر، وسمعت الباهلي يقول: كنت في جنب الأشعري كقطرة في جنب البحر»، وقال لسان الأمة القاضي أبو بكر الباقلاني: «أفضل أحوالي أن أفهم كلام أبي الحسن»، ذلك أن من وقف على تواليفه بعد توبته من الاعتزال يرى أن الله أمده بمواد توفيقه، وأقامَه لنصرة الحق والذب عن طريقه.

ويكفي في بيان فضل أبي الحسن الأشعري ثناء الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(١) ت٤٥٨ عليه، وهو محدث زمانه وشيخ أهل السنة في وقته، فقد قال كلامًا أورده بطوله التاج السبكي، فيه ذَكر شرف آباء وأجداد أبي الحسن، وحسن اعتقاده وفضله وكثرة أصحابه مع ذكر نسبه، ويكفي في بيان فضله كذلك ما ذكره ابن فرحون بحقه في (الديباج المذهب في أعيان أهل المذهب)، قال: «أثنى على أبي الحسن الأشعري أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وغيره من أئمة المسلمين».

وقال البيهقي كما في التبيين ص٨٧: «فضائل الشيخ أبي الحسن الأشعري ومناقبه أكثر من أن يمكن ذكرها».. وحسبنا من ذلك ما قاله الذهبي بحقه، فقد ذكر في كتابه العبر ٢/ ٢٠٣ أنه «كان قانعًا متعففًا»، وما قاله أحمد الفقيه فيما ساقه ابن عساكر له ص١٤١ بسنده، قال: «خدمت أبا الحسن بالبصرة سنتين، وعاشرته ببغداد إلى أن توفي، فلم أجد أورع منه ولا أغض طرفًا، ولم أر شيخًا أكثر حياءً منه في أمور الدنيا، ولا أنشط منه في أمور الآخرة»، ومن طريف ما يذكر له أنه كان – مع زهده وعبادته – فيه دعابة ومزح كبير.

وعن علمه وحبه للحق ورد الكلام الكثير والثناء الجميل، فقد قال ابن عساكر في التبيين ص١٠٤: «إنه كان في عصره أعلم الخلق بما يجوز أن يطلق في وصف الحق، فأظهر في مصنفاته ما كان عنده من علمه، فهدى الله به من وفقه من خلقه لفهمه»، ونقل في ص٥٣ عن بعض العلماء قوله: «أعاد الله تعالى هذا الدين بعدما ذهب – يعني أكثره – بأحمد بن حنبل وأبي الحسن الأشعري».

وكان أبو العباس شمس الدين بن خلكان الشافعي ت٦٨١ قد ذكر في (وفيات الأعيان) ترجمة له ووصفه في الجزء الثالث صفحة ٢٨٤ بقوله: «صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب أهل السنة،

(١) هو شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي صاحب التصانيف، وشهرته وجلالته تغني عن التعريف به.. العلو ص١٨٥.

وإليه تنسب الطائفة الأشعرية[1]، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه».. كما قال عنه أبو بكر بن قاضي شهبة في طبقاته: «الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري، إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين، والذابّ عن الدين».

وقال عنه اليافعي في مرآة الجنان ما نصه: هو «الشيخ الإمام ناصر السنة وناصح الأمة، إمام الأئمة ومدحض حجج المبتدعين المارقين، حامل راية منهج الحق ذي النور الساطع والبرهان القاطع» ا.هـ... ويقول القرشي الحنفي في طبقاته: الأشعري «صاحب الأصول، الإمام الكبير وإليه تنسب الطائفة الأشعرية».

كما أثنى عليه الإسنوي الشافعي فقال: «هو القائم بنصرة أهل السنة القامع للمعتزلة وغيرهم من المبتدعة بلسانه وقلمه، صاحب التصانيف الكثيرة، وشهرته تغني عن الإطالة بذكره»[2].

ولكل ما ذكر فقد اعتبره بعض العلماء مجدد القرن الثالث الهجري، وعلل ابن عساكر ص٥٣ ذلك بـ «قيامه بنصرة السنة إلى تجديد الدين أقرب، فهو الذي انتدب للرد على المعتزلة وسائر أصناف المبتدعة المضللة، وحالته في ذلك مشتهرة وكتبه في الرد عليهم منتشرة ».. وقال ص٨٧: «فكفى أبا الحسن فضلًا أن يشهد بفضله هؤلاء الأئمة، وحسبه فخراً أن يثني عليه الأماثل من علماء الأمة».

هذا وقد ترجم للإمام أبي الحسن الأشعري من غير من ذكرنا، الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)، والذهبي في (تاريخ الإسلام) وابن كثير في (البداية والنهاية) و(طبقات الشافعية)، والتاج السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) ومرتضى الزبيدي في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب في أعيان من ذهب) وغيرهم.

أما مؤلفات الأشعري فكثيرة جداً، ذكر الزركلي في (الإعلام) أنه تزيد عن الثلاثمائة مصنفاً.. وبعد حياة حافلة بالعلم والسعي لتحصيله وبذل الجهد والوقت في التأليف فيه، وعامرة بصنوف الاجتهاد والإخلاص له، ومترعة بشرف الغاية ونبل المقصد وسلامة المعتقد والزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله، توفي الأشعري ببغداد سنة ٣٢٤ من الهجرة على الأرجح، وقيل سنة ٣٣٣ وقيل ٣٣٠.

توفي على أحسن أحواله بعد أن تبرأ من كل ما لا يزال يروج عنه إلى الآن وانخلع عنه كلية، ومن جل ما كان يعتقده متكلمة عصره وغيرهم ممن يدَّعون الانتساب إليه حتى يومنا هذا، وبعد أن (بيض وجوه أهل السنة) و(رد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع)، (وحجرهم في قمع السمسمة) على حد قول

---

(١) يعني التي دانت بما دان به في آخر حياته، إذ هي الأولى بالانتساب إليه خلافًا لمن سُمّوا بمتأخري الأشاعرة.

(٢) إلى غير ذلك مما نقله ابن عساكر في تبيينه والسبكي في طبقاته عمن تقدماه من أهل العلم في مدحه والثناء عليه.

ابن عساكر في (التبيين)، والخطيب البغدادي في تاريخه، وابن العماد في (الشذرات) وابن تيمية في (الفتاوى الكبرى) ٥/ ٣٢٤.. ودفن بين الكرخ وباب البصرة.. فعليه من الله الرحمة والرضوان.

▫ الفصل الأول
▫ تقرير مذهب أبي الحسن الأشعري لتوحيد الصفات

المبحث الأول: الأشعري يهدم ما بناه ما كان عليه قبل من أصول في معرفة الله بصفاته، ويؤكد على أن المرجعية، هي: نصوص الوحي

أ-الأشعري يبطل (دليل الحدوث والأعراض) مستند الأشعرية ومتكأهم في: معرفة الله وتعطيل صفاته

ب-الأشعري يؤكد على ضرورة أن يكون المرجعية في معرفة الله بصفاته هو: الكتاب والسنة والإجماع

جـ: معتقد الإمام أبي الحسن الأشعري.. من خلال (رسالته إلى أهل الثغر)

د-الأشعري بعد أن أثبت أن معرفة الله تكون بالنظر إلى آياته؛ يفند حجج مخالفيه من متأخري الأشعرية ممن ظلوا على مذهبه القديم

هـ-وبعد بيانه فساد ما جنح إليه القائلون بالأعراض والجواهر وحلول الحوادث.. يقيم الأدلة ويسوق الإجماع على إثبات جميع صفات تعالى الخبرية والفعلية.. خلافًا لمدعي الانتساب إليه

المبحث الثاني: إثبات الأشعري لجميع الصفات بلا تشبيه ولا تعطيل من خلال كتابه: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين).

الأشعري مع إثباته الصفات.. يكشف زيغ فرق المجسمة ومدعيها على أهل السنة، ويدحض حججهم، والأشعرية يخالفونه ويلصقون تهمة التجسيم بعموم المثبتين من أهل السنة

استلزام إثبات الأشعري للصفات: رد مقولة مبتدعة المؤولة والمفوضة

إزالة اللبس عن معنى (الإمرار) و(عدم التفسير) الواردتين في عبارات السلف بحق صفات الله

المبحث الثالث: استنكاره وقدامى أهل العلم تأويلات متأخري الأشعرية.

أ-استنكار الأشعري الشديد على تأويلات من ادعوا لأنفسهم شرف الانتساب إليه ممن ليسوا على مذهبه.

ب-قدامى أهل العلم ومحدثوهم يوافقون الأشعري في استنكاره تأويلات المبتدعة ومن تبعهم من متأخري الأشعرية.

المبحث الأول

الإمام أبو الحسن الأشعري.. ناصر السنة وقامع البدعة

يهدم في مقدمة (رسالته إلى أهل الثغر) كل ما بناه متأخرو الأشعرية – مما كان عليه من قبل – من أصول، في: معرفة الله بصفاته.. ويؤكد على أن المرجعية، هي: نصوص الوحي

قام المنهج الأشعري إبان مرحلته الوسطى التي عليها أكثر الناس الآن، على: الاستدلال لمعرفة الله وصفاته بالعقل وحده وتقديس ذلك العقل، وكذا الاعتماد على مجرد الدلائل العقلية في إثبات المسائل العقدية، كمسألة: أن أول واجب على المكلف:

ألا يقلد.

وأن يَعرف أن العالَم حادثٌ وأن الحادثَ لابد له من مُحْدِث قديم مخالفٍ للحوادث.. في خطوة جريئة لتعطيل صفات الله تعالى، كون الصفات التي يسمونها: (الأعراض) لا تقوم إلا بجسم، والأجسام لا تخلو من جنس الحوادث ويمتنع خلوها من الأعراض، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

فتتريههم هذا وذهابهم إلى أن (العَرَض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز عبارة عن: جسم مركب أو جوهر مفرد)، وكذا قولهم: بأن لو كان الله متصفًا بالصفات الفعلية كـ(النزول والمجيء والاستواء) ونحوها لكان جسمًا ولو كان جسمًا لكان مشابهًا للمخلوقات والله ليس كمثله شيء.. كل هذا حق أريد به باطل وقد أدى بهم إلى تعطيل صفاته تعالى الخبرية والفعلية.

أ–أبو الحسن الأشعري يبطل (دليل الحدوث والأعراض) مستند الأشعرية ومتكأهم في: معرفة الله وتعطيل صفاته

والوجه في بطلان ما جنح الأشعرية إليه: «أنه – وعلى حد قول الأشعري في مقدمة رسالة أهل الثغر – لا يجب إذا أثبتنا صفاته تعالى على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع أن تكون محدثة؛ لأنه لم يزل موصوفًا بها.. كما لا يجب أن تكون أعراضًا لأنه تعالى ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها، كما لا يجب أن تكون نفس الباري جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا، لمفارقته لنا» ا.هـ

ولا أدل على بطلان دليلهم هذا المسمى (دليل الحدوث والأعراض) أو (حلول الحوادث) من أن ما أثبتوه من صفات المعاني السبعة هي – على كلامهم – أعراض هي الأخرى ملازمة للجسمية، وعليه فيجب عليهم نفيها أيضًا وإلا لبطل أصل مذهبهم من الأساس.. ناهيك عن أن منهجهم هذا الباطل هو الذي مهَّد وأدى بهم لأن يخترعوا من الصفات ما لا دليل عليه، ولأن يتأولوا جميع صفاته تعالى الخبرية والفعلية المدلول عليها بنصوص الوحي، بل ولأن يقولوا باستحالة اتصاف الله بها وأن النصوص الدالة عليها من القرآن والسنة مجرد ظواهر غير قطعية الدلالة لمعارضتها الدلائل العقلية – التي هي بنظرهم دلائل قطعية يقينية – وأن الشرع لا يَجُوز أن يَردَّ ما يقرّه العقل الذي هو بمثابة المزكِّي للشرع والمعدِّل له، كذا بما يعني أيضًا نقض مذهبهم في التحسين الشرعي، وبما يعني كذلك: إهدار النصوص وانتهاك حرماتها، وتأويلها تأويلًا مخلًّا يحمل في طياته التحريف والتعطيل الناشئ عن التأويل، والتكذيب لما صرحت به الآيات والأحاديث من صفاته تعالى.

الأمر الذي دعا شيوخ وأئمة أهل السنة لأن يتصدّوا لرد هذه الترهات والشبهات، فكان أن أبطل ابن القيم رحمه الله شبهة أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين من ثلاثة وسبعين وجهًا، وردَّ شبهة أن الأدلة النقلية تعارض الأدلة العقلية بما يزيد عن ثلاثين ومائتي وجهًا، وأن يصف هاتين الشبهتين بـ(الطاغوت)، وهكذا فعل جميع أئمة أهل السنة من قبل ومن بعد – وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري نفسه في: (رسالته إلى أهل الثغر) – ولكن كلٌّ بطريقته.

وفي دحض ما ذهب إليه متأخرو الأشعرية – وقد ارتضوا على أنفسهم انتهاج نهج الفلاسفة الملاحدة بالقول في معرفة الله بصفاته والواجب بحقه تعالى والجائز والمستحيل بـ (دليل الحدوث والأعراض) – يقول أبو الحسن في مقدمة (رسالته إلى أهل الثغر) ص١٣٦:

«اعلموا أن الذي مضى عليه سلفنا ومَن اتَّبعهم من صالح خَلَفنا: أن الله بعث محمدًا ﷺ إلى سائر العالمين وهم فِرَقٌ متباينون، منهم: كتابي، وفلسفي قد تشعبت به الأباطيل في أمور يدَّعيها بقضايا العقل، وبرهمي، وثنوي، ومجوس، لينبههم جميعًا على حَدَثهم ويدعوهم إلى توحيد المحْدِث لهم، ويبين لهم طرق معرفته بما فيهم من آثار صنعته، ويأمرهم برفض كل ما كانوا عليه من سائر الأباطيل بعد تنبيهه لهم على فسادها، وأنه ﷺ دعا جماعتهم إلى الله ونبَّههم على حدثهم بما فيهم من اختلاف الصور والهيئات – التي هي الأعراض – وغير ذلك من اختلاف اللغات، وكشف لهم عن طريق معرفة الفاعل لهم بما فيهم وفي غيرهم، بما يقتضي وجوده ويدل على إرادته وتدبيره، حيث قال: {وفي أنفسكم أفلا تبصرون} [الذاريات:٢١] وشرح ذلك

بقوله: {ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين. ثم جعلناه نطفة في قرار مكين. ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين} [المؤمنون:١٢، ١٤].

وهذا من أوضح ما يقتضي الدلالة على حدث الإنسان ووجود المحدِث له، من قِبَلِ أن العلم قد أحاط بأن كل متغير لا يكون قديمًا، وذلك أن تغيره يقتضي مفارقة حالٍ كان عليها قبل تغيره، وكونه قديمًا ينفي تلك الحال، فإذا حصل متغيرًا بما ذكرناه من الهيئات التي لم يكن قبل تغيره عليها، دل ذلك على حدوثها وحدوث الهيئة التي كان عليها قبل حدوثها، وإذا كان هذا على ما قلنا، وجب أن يكون ما عليه الأجسام من التغير منتهيًا إلى هيئات محدَثة لم تكن الأجسام قبلها موجودة بل كانت قبلها محدثة كذلك، ويدل ترتيب ذلك على محدِث قادر حكيم».

ب-الأشعري يؤكد على ضرورة أن يكون المرجعية في معرفة الله بصفاته هو: الكتاب والسنة والإجماع.. لا الفلسفة التي لا يزال الأشعرية يقرنونها بعقيدة المسلمين، ولا العقل القاصر عن إدراك ذاته سبحانه وصفاته:

يقول ص١٥١: «ثم زادهم تعالى في ذلك بيانا بقوله: {إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب} [آل عمران:١٩٠] فدلهم بحركة الأفلاك على المقدار الذي بالخلق الحاجة إليه في مصالحهم التي لا تَخفى مواقع انتفاعهم بها، كالليل الذي جعل لسكونهم ولتبريد ما زاد عليهم من حر الشمس في زروعهم وثمارهم، والنهار الذي جعل لانتشارهم وتصرفهم في معايشهم على القدْر الذي يحتملونه في ذلك، وجعل لهم من البرد والحر فيهما مقدار ما لهم ولثمارهم ولمواشيهم من الصلاح رفقًا لهم، وجعل لون ما يحيط بهم من السماء ملائما لأبصارهم ودلهم على حدثها بما في حركاتها واختلاف هيئاتها، ودلهم على حاجتها وحاجة الأرض وما فيها من الحِكم على عظمتها وثِقَل أجرامها، إلى إمساكه تعالى لهما بقوله: {إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده إنه كان حليما غفورًا} [فاطر:٤١]، فعرَّفَنا تعالى أن وقوعهما لا يصح أن يكون من غيره، وأن وقوفهما لا يجوز أن يكون بغير موقِفٍ لهما».. إلى أن قال ص١٦٨:

«وكذلك أزاح نبينا بالقرآن علل الفصحاء من أهله، وأوضح لجميع من بعث إليهم من الفِرَق: فساد ما كانوا عليه بحجج الله وبيِّناته، حتى لم يبق لأحد منهم شبهة فيه، ولا احتِيج إلى زيادة من غيره، فعلم بذلك صحة دعوته ﷺ إلى التوحيد وإقامة الحجة على ذلك وإيضاحه الطرق

إليها، وقد أكد الله دلالة نبوته بما كان من خاص آياته التي نقض بها عاداتهم؛ كإطعامه الجماعة الكثيرة في المجاعة الشديدة من الطعام اليسير.. ثم دعاهم إلى معرفة الله وإلى طاعته فيما كلف تبليغه إليهم بقوله تعالى: {وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول} [النساء:٥٩] وعرَّفهم أمر الله بإبلاغه ذلك وما ضمِنه له من عصمته حتى بلّغ رسالة ربه إليهم، ودلّهم على صحة ما دعاهم إلى اعتقاده بحجج الله وتبيانه لهم» ا.هـ

جـ: معتقد الإمام أبي الحسن الأشعري

من خلال (رسالته إلى أهل الثغر)

وفي خطوة غير مسبوقة لنقض الأشعري أصول ما كان عليه قبل في التعرف على الله بصفاته مما لا يزال يتمسك به متأخرو الأشعرية: جعل – رحمه الله – يقيم الأدلة ويسوق الإجماع على إثبات صفات الله تعالى الخبرية والفعلية، خلافًا لمدعي الانتساب إليه من الأشعرية.. ويفيد في (رسالته أهل الثغر) ص ١٧٧ أن مما هو «معلوم عند سائر العقلاء أن ما دعا النبي صلى الله عليه وسلم إليه – مَن واجهه من أمته من اعتقاد حدثهم ومعرفة المحدث لهم وتوحيده ومعرفة ما هو عليه من صفات نفسه وصفات فعله وتصديقه فيما بلغهم من رسالته – هو مما لا يصح أن يؤخر عنهم البيان فيه؛ لأنه لم يجعل لهم فيما كلفهم من ذلك من مهلة، ولا أمرهم بفعله في الزمن المتراخي عنه وإنما أمرهم بفعل ذلك على الفور.

وهذا المعنى لم تجد عن أحد من صحابته خلاف.. بل نصوا جميعًا على ذلك، وهم متفقون لا يختلفون في حدثهم ولا في توحيد المحدِث لهم وأسمائه وصفاته.. لما قد ثلجت به صدورهم، وتبينوا وجوه الأدلة التي نبههم عليها عند دعائه لهم إليها، وعرفوا بها صدقه في جميع ما أخبرهم به.

وإنما تكلفوا البحث والنظر فيما كلِّفوه من الاجتهاد في حوادث الأحكام عند نزولها بهم وحدوثها فيهم؛ وردَّها إلى معاني الأصول التي وقَّفهم عليها ونبههم بالإشارة على ما فيها، فكان منهم في ذلك ما نقل إلينا من طريق الاجتهاد الذي اتفقوا عليه والطرق التي اختلفوا فيها(١).

---

(١) كان مجال الاجتهاد لديهم هو: الأحكام الشرعية التي لم يرد بها نص قطعي بشأنها أو إجماع.. أما العقائد وغيرها من الأحكام المنصوص عليها: فلا مجال فيها لرأي أو إجماع، فإن الحق فيها واحد والمصيب واحد، والمخطئ آثم معاقب، وهذا معنى كلام الأشعري، بل إنه نص على أنه ينبغي على المجتهد أن يرد الأحكام الجديدة التي تنزل بالأمة، إلى أصولها في الشريعة الإسلامية، ولا يُحكم فيها برأي أو اجتهاد أو هوى، وهذا ما قرره علماء الأصول.

فأما ما دعاهم إليه ﷺ من معرفة حدثهم والمعرفة بمحدِثهم ومعرفة أسمائه الحسنى وصفاته العليا وعدله وحكمته؛ فقد بيَن لهم وجوه الأدلة في جميعه، حتى امتنعوا عن استئناف الأدلة فيه، وبلَّغوا جميع ما وقفوا عليه من ذلك واتفقوا عليه إلى مَن بعدهم.

فكان عذرهم فيما دعوا إليه من ذلك مقطوعًا بما نبههم الرسول من الدلالة على ذلك وما شاهدوه من آيات الدلالة على صدقه، وعذر سائر من تأخر عنه صلى الله عليه وسلم مقطوع بنقلهم ذلك إليهم، ونقل أهل كل زمان: حجة على مَن بعدهم من غير أن يحتاج إلى استئناف أدلة غير الأدلة التي نبَّه النبي عليها ودعا سائر أمته إلى تأملها، إذ كان من المستحيل أن يأتي بعد ذلك أحد بأهدى مما أتى، أو يصلوا من ذلك إلى ما بعد عنه صلى الله عليه وسلم.

وجميع ما اتفقوا عليه من الأصول مشهور في أهل النقل الذين عنوا بحفظ ذلك من المحدِّثين والفقهاء، يعلِّمه أكابرهم أصاغرَهم، ويدَرِّسونه صبيانهم في كتاتيبهم ليقروا ذلك عندهم بالأدلة التي نبههم صاحب الشريعة عليها في وقت دعوته»(١).

بهذه الكلمات وما سبقها، قطع أبو الحسن الأشعري في (رسالته إلى أهل الثغر) الطريق على ما استحدثه متأخرو الأشعرية من دليل: (الأعراض وحلول الحوادث)، ومن اتصافه تعالى بـ (مخالفة الحوادث) اللذين تذرع بهما أولئك الذي نفوا صفاته تعالى الخبرية والفعلية من فرقة (الأشعرية)[٢].

يقول القرافي في (أنوار البروق في أنواع الفروق) ٢/ ١٠٩: «كل شيء أفتى فيه المجتهد، فخرجت فُتياه على خلاف الإجماع والقواعد والنص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح، لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس، ولا يُفتي به في دين الله تعالى» ينظر الفروق ٢/ ١٠٩).. ويقول د. محمد مدكور في كتابه: (أصول الفقه الإسلامي) ص٣٤٨: «ينبغي للمجتهد أن ينظر أولًا في النصوص من كتاب الله وسنة رسوله، فإن لم يجد في نصوصهما حكم مسألته، أخذ بالظواهر منهما، وما يستفاد من منطوقهما ومفهومهما، فإن لم يجد نظر في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وتقريراته لبعض أفراد أمته، ثم في الإجماع، ثم في القياس على ما يقتضيه اجتهاده من العمل بمسالك العلة ملاحظًا القواعد الكلية، والاجتهاد بالرأي لا يكون صحيحًا إلا إذا كان منضبطًا بعدم مخالفته للنص» إ.هـ.

ويتضح من كل ما سبق أنه لا يجوز لأحد ان يزيد أو يُنقص في مسائل الاعتقاد المنصوص على جميعها في القرآن والسنة، بل يسعنا في ذلك ما وسع سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

(١) يشير أبو الحسن الأشعري هنا إلى أن الحجة قد قامت على العباد بنقل الصحابة والتابعين ومن بعدهم لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويلزم كل من وصلته الحجة ألا يحيد عنها أو ينظر في سواها، ولا عذر له عند ربه في تركها أو التفريط فيها.. كذا بهامش ١ ص ١٨٢ من تحقيق د. عبد الله شاكر لرسالة أهل الثغر.

(٢) يقول ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص٥٨: "وحلول الحوادث بالرب تعالى المنفي في علم الكلام المذموم، لم يَرِد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا

د-الأشعري بعد أن أثبت أن معرفة الله تكون بالنظر إلى آياته؛ يفند حجج مخالفيه من متأخري الأشعرية ممن ظلوا على مذهبه القديم

وبعد أن أثبت الأشعري أن إيمان المرء ومعرفته بربه إنما يكونان بالنظر إلى آياته وبمجرد النطق بالشهادتين.. طفق يفند بنفس المصدر ص ١٨٧ حجج مخالفيه من متأخري الأشعرية ممن ظلوا على مذهبه القديم، قائلًا:

«واعلموا أن مَن دل على صدق النبي صلى الله عليه وسلم من المعجزات بعد تنبيهه لسائر المكلفين على حدثهم ووجود المحدِث لهم، قد أوجب صحة أخباره، ودل على أن ما أتى به من الكتاب والسنة هو من عند الله، وإذا أثبت بالآيات صدقه، فقد علم صحة كل ما أخبر به النبي عنه، وصارت أخباره صلى الله عليه وسلم أدلة على صحة سائر ما دعانا إليه من الأمور الغائبة عن حواسنا وصفات فعله، وكان ما يستدل به من أخباره على ذلك، أوضح دلالة من دلالة (الأعراض) التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل، من قِبَل أن (الأعراض) لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتَب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها»([1]).

يقول: «وإذا كان ذلك على ما وصفنا بان لكم أن طريق الاستدلال بأخبار الأنبياء على سائر ما دعينا إلى معرفته مما لا يدرك بالحواس، أوضح من الاستدلال بـ(الأعراض) إذ كانت أقرب إلى البيان مما اعتمدت عليه الفلاسفة ومن اتبعهم من أهل الأهواء واغتروا بها لبعدها عن الشّبه.. ولذلك أخلد سلفنا ومن اتبعهم من الخلف الصالح – بعد ما عرفوه من صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما دعاهم إليه من العلم بحدثهم ووجود المحدث لهم بما نبههم عليه من الأدلة – إلى التمسك بالكتاب والسنة، وأعرضوا عما صارت إليه الفلاسفة ومن اتبعهم من القدرية وغيرهم من أهل البدع من الاستدلال بذلك على ما كلِّفوا معرفته، لاستغنائهم بالأدلة الواضحة في ذلك عنه».

يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل" ا.هـ.

١() منها على حد قول الأشعري: "ما يُحتاج إليه في الاستدلال على وجودها والمعرفة بفساد شبه المنكرين لها، والمعرفة بمخالفتها للجواهر في كونها لا تقوم بنفسها ولا يجوز ذلك على شيء منها، والمعرفة بأنها لا تبقى، والمعرفة باختلاف أجناسها وأنه لا يصح انتقالها من محالِّها، والمعرفة بأن ما لا ينفك منها حُكمه في الحدث حكمها، لأن العلم بذلك لا يصح عندهم إلا بعد المعرفة بسائر ما ذكرناه، وفي كل مرتبة مما ذكرنا فِرَقٌ تُخالف فيها ويطول الكلام معهم عليها".

ثم استطرد ص١٩٥ يقول: «وإنما صار مَن أثبت حَدَث العالَم والمحدِث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بـ(الأعراض والجواهر) لدفعهم الرسل وإنكارهم لجواز مجيئهم؛ وإذا كان العلم قد حصل لنا بجواز مجيئهم في العقول وغلط من دفع ذلك، وبان صدقهم بالآيات التي ظهرت عليهم، لم يسع أحد أن يعدل عن طرقهم إلى طرق من دفعهم وأحال مجيئهم.

فلما كان هذا واجبًا عند سلف الأمة، كان اجتهاد الخلف الصالح في طلب أخبار النبي صلى الله عليه وسلم والاحتياط في عدالة الرواة لها واجبًا عندهم، ليكونوا فيما يعتقدونه من ذلك على يقين، ولذلك كان أحدهم يرحل إلى البلاد البعيدة في طلب الكلمة تبلغه عن رسول الله حرصًا على معرفة الحق من وجهه حتى تثلج صدورهم بما يعتقدونه وتسكن نفوسهم إلى ما يتدينون به، ويفارقوا بذلك من ذمه الله في تقليده لمن يعظمه في سادته بغير دلالة تقتضي ذلك".

هـ-وبعد بيانه فساد ما جنح إليه القائلون بالأعراض والجواهر وحلول الحوادث.. الأشعري يقيم الأدلة ويسوق الإجماع على إثبات جميع صفات تعالى الخبرية والفعلية.. خلافًا لمدعي الانتساب إليه

يقول رحمه الله: «ولمَّا كلفهم الله ذلك وجَعَل أخبار نبيه طريقًا إلى المعارف بما كلفهم إلى آخر الزمان، حفظ أخباره في سائر الأزمنة ومنع من تطرق الشبه عليها، حتى لا يروم أحد تغيير شيء منها أو تبديل معنى كلمة قالها إلا كشف الله سره وأظهر في الأمة أمره، وجعل ما حفظه من ذلك وجمع القلوب عليه حجة على من تعبد بعده بشريعته، وأكمل لجميعهم طرق الدين وأغناهم عن التطلع إلى غيرها من البراهين، وليس يجوز أن يخبر الله عن إكماله الدين مع الحاجة إلى غير ما أكمل لهم الدين به، وبين النبي صلى الله عليه وسلم معنى ذلك في حجَّة الوداع لمن كان بحضرته من الجم الغفير من أمته عند اقتراب أجله ومفارقته لهم بقوله: (**اللهم هل بلغت؟**).

فلو كنا نحتاج مع ما كان منه في معرفة ما دعانا إليه إلى ما رتبه أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلِّغًا، إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة ما دعانا إليه إلى علم ما لم يبينه لنا من هذه الطرق التي ذكروها، ولو كان هذا كما قالوا لكان ما دعا إليه بمنزلة اللغو ولعارضه الكفار والمنافقون، ولكنهم لم يجدوا سبيلًا إلى الطعن لأنه لم يَدَعْ شيئًا مما تهم الحاجة إليه في معرفة سائر ما دعاهم إلى اعتقاده إلا وبيَّنه لهم، ويزيد هذا وضوحًا قوله: (إني قد تركتكم على مثل الواضحة ليلها كنهارها).

ثم مضى محمودًا بعد إقامته الحجة وتبليغ الرسالة والنصيحة لسائر الأمة حتى لم يخْوِج أحدًا من أمته البحث عن شيء قد أغفله هو مما ذكره لهم، ولعمري إن في الكتاب والسنة الشفاء من كل أمر مشكل والبرء من كل داء معضل، وإن في حراستهما من الباطل آية لمن نصح نفسه ودلالة لمن كان الحق قصده».

وبعد رفضه لطريقة ابن كلاب التي تشبث بها متأخرو الأشعرية ولا زالوا، ما لبث أبو الحسن الأشعري أن أعلن اتباعه لأهل السنة وسلف الأمة وصوَّب منهجهم القاضي: بمجرد الإقرار بالشهادتين والتعرف على الله بصفاته، بالمخالفة لما عليه الأشعرية.. وجعل يسوق الإجماع على معتقد أهل السنة وسلف الأمة والذي يأتي على رأسه: إثبات جميع ما وصف الله به نفسه دون ما تأويلٍ ولا تفويضٍ لمعناه ولا حملٍ له على المجاز ولا إخراج له عن ظاهره.. فقد أردف يقول: «وإذ قد بان استقامة طرق استدلال السلف وصحة معارفهم، فلنذكر ما أجمعوا عليه من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها، وأمروا في وقت النبي صلى الله عليه وسلم بها»، وطفق يقول في (**الإجماع الأول**):

«اعلموا أن مما أجمعوا على اعتقاده مما دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إليه ونبههم على صحته: أن العالَم بما فيه من (أجسامه وأعراضه)، مُحْدَث، لم يكن ثم كان، وأن لجميعه مُحْدِثًا واحدًا أحدث جواهره وأعْرَاضه، وخالف بين أجناسه، وأنه لم يزل قبل أن يخلقه واحدًا عالمًا قادرًا مريدًا متكلمًا، له الأسماء الحسنى والصفات العلا، وأنهم عرفوا ذلك بما نبههم الله عليه، وبيّن لهم وجه الدلالة فيه».

ويقول في (**الإجماع الثاني**): «وأجمعوا على أنه عز وجل غير مشْبِه لشيء من العالم وقد نبه على ذلك بقوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى: ١١] وبقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَه كفوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤]، وإنما كان ذلك كذلك لأنه لو كان شبيهًا لشيء من خلقه لاقتضى من الحدث والحاجة إلى محدِث له؛ ما اقتضاه ذلك الذي أشبهه، أو اقتضى ذلك قِدَم ما أشبهه من خلقه، وقد قامت الأدلة على حدث جميع الخلق واستحالة قِدَم الخلق».

ويقول في الإجماع (**الثالث**): «وأجمعوا أنه تعالى لم يزل موجودًا حيًّا قادرًا عالمًا مريدًا متكلمًا سميعًا بصيرًا على ما وصف به نفسه وتسمَّى به في كتابه وأخبرهم به رسوله ودلّت عليه أفعاله، وأن وصفه بذلك لا يوجب شَبَهَه لمن وصَف من خلقه بذلك، من قِبَل الشيئين لا يشبِّهان بغيرهما ولا باتفاق أسمائهما، وإنما يشبِّهان بأنفسهما؛ فلما كانت نفس الباري غير مشْبَهَةٍ لشيء من العالم، لم يكن وصفه بأنه حي وقادر وعالم يوجب تَشَبّهَه لمن وصفناه بذلك منا.. ألا ترى

أن وصفه بأنه موجود ووصف الإنسان بذلك، لا يوجب تشابهًا بينهما وإن كانا قد اتفقا في حقيقة الموجود، وكان الله لم يزل مستحقًا لذلك والإنسان مستحقا لذلك عند خلق الله له وخلق هذه الصفات فيه».

ويقول في الإجماع (**الرابع**): «وأجمعوا على إثبات حياة لله لم يزل بها حيًّا وعلمًا لم يزل به عالمًا وقدرة لم يزل بها قادرًا وكلامًا لم يزل به متكلمًا وإرادة لم يزل بها مريدًا وسمعًا وبصرًا لم يزل بهما سميعًا بصيرًا، وعلى أن شيئًا من هذه الصفات لا يصح أن يكون محدثًا إذ لو كان شيئًا منها محدثًا لكان تعالى قبل حدَثها موصوفًا بضدها، ولو كان ذلك لخرج عن الإلهية وصار إلى حكم المحدَثين الذين يلحقهم النقص ويختلف عليهم صفات الذم والمدح، وهذا يستحيل على الله، وإذا استحال ذلك عليه وجب أن يكون لم يزل بصفة الكمال إذ كان لا يجوز عليه الانتقال من حال إلى حال».

ويقول في الإجماع (**الخامس**): «وأجمعوا على أن صفته لا تشبه صفات المحدَثين، كما أن نفْسه لا تشبه أنفس المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له تعالى هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة، من قِبَل أن من ليس له حياة لا يكون حيًّا، ومن لم يكن له علم لا يكون عالمًا في الحقيقة.. وكذلك الحال في سائر الصفات؛ ألا ترى من لم يكن له فعل لم يكن فاعلًا في الحقيقة ومن لم يكن له إحسان لم يكن محسنًا، ومن لم يكن له كلام لم يكن متكلمًا في الحقيقة، وأن مَن وصف بشيء من ذلك مع عدم الصفات التي توجب هذه الأوصاف له يكون وصفه مجازًا أو كذبًا، ألا ترى أن وصف الله للجدار بأنه {يريد أن ينقض} [الكهف:٧٧]، لما لم يكن له إرادة في الحقيقة كان مجازًا.

ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له سبحانه على ما دلت عليها: العقول واللغة والقرآن والإجماع، أن تكون محدَثة لأنه لم يزل موصوفًا بها ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل ليس بجسم، وإنما توجد (الأعراض) في (الأجسام) ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حَدَثها.. كما لا يجب أن تكون نفس الباري جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا؛ لمفارقته لنا، فلذلك لا يجوز على صفاته ما يجوز على صفاتنا.

ولا يجب إذا لم تكن هذه الصفات غيره أن تكون نفسه، لاستحالة كونه حياة أو علمًا أو قدرة، لأن من كان كذلك لم يتأت منه الفعل، وذلك أن الفعل يتأتى من الحي القادر العالم دون الحياة والعلم والقدرة»([1]).

ويقول في الإجماع (**السادس**): «وأجمعوا على أن أمره وقوله؛ غير محدَث ولا مخلوق، وقد دلل على صحة ذلك بقوله: {ألا له الخلق والأمر} [الأعراف:٥٤] ففرَّق بين خلقه وأمره، وقال: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس:٨٢]، فبين بذلك أن الأشياء المخلوقة تكون شيئًا بعد أن لم تكن: بقوله وإرادته، وأن قوله غير الأشياء المخلوقة».

ويقول في الإجماع (**السابع**): «وأجمعوا على أنه يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحًا، وأن (يديه تعالى) غير (نعمته)، وقد دل على ذلك: تشريفه لآدم عليه السلام حيث خلقه بيده، وتقريعه لإبليس على الاستكبار عن السجود بقوله: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} [ص:٧٥]».

ويقول في الإجماع (**الثامن**): «وأجمعوا على أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صَفًا صفًا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها.. وليس مجيئه حركةً ولا زوالًا، وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، فإذا ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: (جاءت زيدًا الحمى) أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسمًا ولا جوهرًا، وإنما مجيئها إليه وجودها به، وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا كما روى عن النبي ﷺ، وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر، وقد نزل الوحي على النبي عند من خالفنا».

ويقول في الإجماع (**التاسع**): «وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه، وقد دل على ذلك بقوله: {أأمنتم من في السماء} [الملك:١٦] وقوله: {الرحمن على العرش

١() وهذا – في رد معتقد المعتزلة في نفيهم الصفات بزعم أن تعددَ الصفات مؤذنٌ بتعدد القدماء – معنى قول أهل السنة: (إنه لا يقال إن الصفات هي عين الذات ولا هي زائدة عن الذات) أو بعبارة أخرى: (لا يقال إنها هي هو ولا هي غيره)، "وهذا له معنى صحيح، وهو أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة؛ بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد" كذا ذكره ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص٥٩.

استوى} [طه:٥]، وليس (استواؤه على العرش): (استيلاء)، كما قال أهل القدر(١) لأنه لم يزل مستوليًا على كل شيء، وأنه يعلم السر وأخفى ولا يغيب عنه شيء في السموات والأرض حتى كأنه حاضر مع كل شيء، وقد دل على ذلك بقوله: {وهو معكم أينما كنتم} [الحديد:٤] وفسر ذلك أهل العلم ذلك: بأن علمه محيط بهم حيث كانوا.

وأن له عز وجل كرسيًّا دون العرش وقد دل على ذلك بقوله: {وسع كرسيه السموات والأرض} [البقرة:٢٥٥] وبأحاديث: (إن الله يضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه)».

ويقول في الإجماع (**العاشر**): «وأجمعوا على وصف الله بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكيّف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم».

ويقول في الإجماع (**الحادي عشر**): «وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به في قوله: {وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة} [القيامة:٢٢، ٢٣]، وقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ذلك ودفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين: (ترون ربكم عيانًا)، وقوله: (ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تضامّون في رؤيته)، فبين أن رؤيته بأعين الوجوه، فشبه الرؤية بالرؤية، وليس يجب إذا رأيناه تعالى أن يكون شبيهًا لشيء مما نراه، كما لا يجب إذا علمناه أنه يشبه شيئًا نعلمه»، ومعلوم أن متأخري الأشعرية على أنه تعالى يرى لا من جهة، وذلك نفيٌ في الحقيقة لرؤيته(٢).

١() وفي ذلك ما يدل على مدى تأثر الأشعرية بالمعتزلة، وأنه قد صدق فيهم قول شيخ الإسلام رحمه الله: إنهم مخنثة المعتزلة

٢() وفي رد ذلك – وما أزبد فيه وأرعد على غير هدى: فضيلة الدكتور القوصي بدء من ص٩٢ إلى آخر كتابه (موقف السلف من المتشابهات) – يقول صاحب (منهاج السنة) ٢/ ٢٥٢: «وجمهور الناس من مثبتة الرؤية ونفاتها يقولون: إن قول هؤلاء معلوم الفساد بضرورة العقل، كقولهم في الكلام، ولهذا يذكر أبو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين»، ثم أخذ يرد على النفاة من المعتزلة والشيعة بكلام رصين متين فراجعه فإنه نفيس.

وجملة القول في الجهة أنه إن أريد به أمر وجودي غير الله: كان مخلوقًا، والله تعالى فوق خلقه لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، فإنه بائن من المخلوقات كما صرح بذلك جمع من الأئمة.. وإن أريد بـ(الجهة) أمر عدمي – يعني: ليس له شبيه ولا مثيل في دنيانا – وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده.

وهذا المعنى الأخير هو المراد في كلام المثبتين للعلو والناقلين عن السلف إثبات الجهة لله تعالى كما في نقل القرطبي عنهم، وقال ابن رشد في: (الكشف عن مناهج الأدلة) ص٦٦: «(القول في الجهة): وأما هذه الصفة لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه، حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى: ثم ذكر بعض الآيات المعروفة»، ثم قال: «إلى غير ذلك من الآيات التي إن

ويقول في الإجماع (**الثاني عشر**): «وأجمعوا على أنه تعالى غير محتاج إلى شيء مما خلق، وأنه يضل من يشاء ويهدى من يشاء، ويعذب من يشاء وينعم على من يشاء، وأنه لا يسأل في شيء من ذلك عما يفعل، ولا لأفعاله عِلل(١) لأنه مالك غير مملوك ولا مأمور ولا منهي، وليس يجري في أفعاله مجرى خلقه بقوله: {فعّال لما يريد} [البروج:١٦]».

ويقول في (**الإجماع الـ١٣، ١٤، ١٥**): «وأجمعوا على أن القبيح من أفعال خلقه: ما نهاهم عنه وزجرهم عن فعله، والحَسَن ما أمرهم به أو ندبهم إلى فعله أو أباحه لهم، وقد دل على ذلك بقوله: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} [الحشر:٧].. وأن على جميع الخلق الرضا بأحكام الله التي أمرهم أن يَرضوا بها، والتسليم في جميع ذلك لأمره، والصبر على قضائه، والانتهاء إلى طاعته فيما دعاهم إلى فعله أو تركه.. وأنه عادل في جميع أفعاله وأحكامه، ساءنا ذلك أم سرنا، نفعنا أو ضرنا».

ويقول في الإجماع (**السادس عشر**): «وأجمعوا على أنه تعالى قدر جميع أفعال الخلق وآجالهم وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم إلى يوم يبعثون، وقد دل على ذلك بقوله: {وكل شيء فعلوه في الزبر. وكل صغير وكبير مستطر} [القمر:٥٢، ٥٣]، وأخبر أنه يقرع الجاحدين لذلك في جهنم».

ويقول في (**الإجماع الـ١٧، ١٨**): «وأجمعوا على أنه تعالى قسّم خلقه فرقتين: فرقة خلقهم للجنّة وكتبهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، وفرقة خلقهم للسعير ذكرهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، ممتثلين في ذلك لقوله: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس} [الأعراف:١٧٩]، وقوله:

سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولا، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات، عاد الشرع كله متشابها، لأن الشرائع كلها متفقة على أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين».

١() وإنما قال ذلك للرد على من قالوا: لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصًا بدونها مستكملًا بها، وهذا محال.. وقد خلط بعضهم بين (العلة) التي لا يسأل سبحانه بسببها عما يفعل، وبين (الحكمة) من أفعاله، وقد أداهم ذلك لأن يخطِّئوا الأشعري فيما ذكره هنا، والحق أنهما متغايران على ما هو مفاد من كلام الأشعري نفسه في الإجماع الثالث والثلاثين.

على أن "القول بإثبات هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط، بل هو قول جماهير طوائف المسلمين من أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم، فأئمة الفقه متفقون على إثبات الحكمة والمصالح في أحكامه الشرعية" كذا ذكره ابن تيمية في منهاج السنة ١/ ٤٤، ويقول ابن القيم في شفاء العليل ص٤٠٠: "إن الله لا يفعل شيئًا عبثًا ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة، بل أفعاله صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلام الله ورسوله على ذلك"، كما أكد الشاطبي في الموافقات ٢/ ٦: على أن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل، ورد على الرازي في مخالفته لذلك، واستدل بقول الله تعالى: {رسلًا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل} [النساء:١٦٥]

{إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون} [الأنبياء:١٠١]، وقد بين ذلك ما روي عن النبي في حديث القبضتين، وما قاله النبي لعمر رضي الله عنه حين قال يا رسول الله: أرأيت ما نحن فيه؟ أمر قد فرغ منه أم مستأنف؟ فقال: (بل أمر قد فرغ منه)، قال عمر: ففيم العمل يا رسول الله؟؛ فقال صلى الله عليه وسلم: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له).

وعلى أن الخلق لا يقْدِرون على الخروج مما سبق في علم الله فيهم وإرادته لهم، وعلى أن طاعته تعالى واجبة عليهم فيما أمرهم وأن كان السابق من علمه فيهم وإرادته لهم: أنهم لا يطيعونه، وأن ترْكَ معصيته لازم لجميعهم وإن كان السابق في علمه وإرادته: أنهم يَعصونه، وأنه تعالى يطالبهم بالأمر والنهي ويحمدهم على الطاعة فيما أمروا به ويذمهم على المعصية فيما نهوا عنه، وأن جميع ذلك عدْل منه تعالى عليهم، كما أنه عادل على من خَلَقَه منهم مع علمه أنه يكفر إذا أمَره».

ومواصلةً لسرد معتقد أبي الحسن الأشعري – على ما ورد في (رسالة إلى أهل الثغر) وضمن ما أجمع عليه السلف من الأصول وخالف فيه مدعي الانتساب إليه – يذكر رحمه الله – في (**الإجماع الـ (الـ١٩، ٢٠)**) ما نصه:

«وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده لا خالق لشيء منها سواه، وقد زجر من لم يعتقد ذلك بقوله: {هل من خالق غير الله؟} [فاطر:٣]، كما زجر من ادَّعى إلهًا غيره بقوله: {من إله غير الله؟} [الأنعام:٤٦].. وعلى أن جنس استطاعة الإيمان غير جنس استطاعة الكفر، من قِبَل أن جنس استطاعة الإيمان هدى وتوفيق يرَغِّب إلى الله في فعلها ويشكر على التفضل بها، واستطاعة الكفر ضلال وخذلان يستعاذ بالله منها ويسأل العصمة بالهدى وقوة الإيمان بَدَلَها(١).

ويقول في الإجماع (**الـ٢١، ٢٢**): وأجمعوا على أن الإنسان لا غنى له عن ربه في سائر أوقاته، والرغبة إليه في المعونة على سائر ما أمر به، ممتثلين لما أمرهم به في قوله: {إياك نعبد وإياك نستعين} فلم يفرق بين العبادة وبين الاستعانة.. وأن الإنسان لا يستطيع أن يفعل ما علم الله أنه لا يفعله، وقد نص على ذلك فيما حكاه عن الخضر في قوله لموسى عليهما السلام لما لم يصبر معه: {ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرًا} [الكهف: ٧٥] ولم ينكر موسى قوله ولا ردَّ عليه ما ذكره.

---

(١) يريد: تكذيب من فوَّض الأمور إلى خلقه في أعمالهم واعتقد ألا صنع لله تعالى في أفعالهم، كونهم الخالقين لها، وهو ما لأجله ألف البخاري كتابه (خلق أفعال العباد) بقصد الرد على من زعم ذلك من المعتزلة

ويقول في (**الإجماع الـ٢٣، ٢٤، ٢٥**): وأجمعوا على أن الله قد كلف الكفار الإيمان والتصديق بنبيه وإن كانوا غير عاملين بذلك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوضح لهم الدلالة ولزمهم حكم الدعوة، وأنهم أثموا مِن قِبَل: إعراضهم عن تأمل ما دعوا إلى تأمله من النظر في آياته، التي أزعج –بخرق العادات فيها– قلوبهم، وحرك بها دواعي نظرهم.. وأنهم يستحقون الذم بإعراضهم {وتشاغلهم بما نهوا عنه – وهو: الشرك – عن التشاغل به – وهو الإيمان به تعالى.

وعلى أن الكافرين غير قادرين على العلم بما دعوا إليه، وأنهم إنما أتوا من جهة: إعراضهم عنه وسوء الاختيار في التشاغل بتركه، وأنهم لو كرهوا ما هم عليه من الإعراض عن تأمل أدلة الله التي نبههم نبيه عليها ودعاهم إلى تأملها، لتأتي لهم ذلك ولحصل لهم العلم به والقدرة عليه.

ويقول في الإجماع (**الـ٢٦، ٢٧**): وأجمعوا على أن الإنسان لا يقدر بقدرة واحدة على مقدورَين(١).. وعلى أنه لا يصح تكليف الإنسان بالطاعة ونهيه عن المعصية إلا مع: صحة بدنه وسلامة آلات فعله رفعًا للحرج، كما أنه لا يصح أن يكلَّف فعلا إلا مع صحة عقله وآلاتِ تمييزه.

ويقول الإجماع في (**الـ٢٨، ٢٩**): «وأجمعوا على أن جميع ما عليه سائر الخلق من تصرفهم قد قَدَّره الله قبل خلقه لهم، وأحصاه في اللوح المحفوظ لهم وأحاط علمه به وبهم، وأن أحدًا لا يقدر على تغيير شيء من ذلك ولا الخروج عما قدره الله وسبق علمه به، وبما ينتهون إلى مقاديره فمنهم شقي وسعيد(٢).. وعلى أنه تعالى تفضل على بعض خلقه بالتوفيق والهدى، وحبب إليهم الإيمان، كما قال: {ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكرَّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان} [الحجرات: ٧]، فعدَّد بذلك نعمته عليه.

ويقول في (**الإجماع الـ٣٠: ٣٣**): وأجمعوا على أن ما يَقدر عليه تعالى من الألطاف التي لو فعلها لآمن جميع الخلق، غير متناهية، وأن فعل ذلك غير واجب عليه، بل هو متفضل بما يفعله منها، وأنه لم يتفضل على بعض خلقه بذلك كما قال: {ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجًا} [الأنعام: ١٢٥].. وأنه كان قادرًا على أن يخلق جميع الخلق في الجنة متفضلًا عليهم

١() يعني: أن قدرته على الطاعة أو المعصية هي مناط الأمر والنهي، ولابد أن تكون مع الفعل وقد تكون مع ذلك قبله، ولا يوجد للفعل قدرة تخص المطيع عند قيامه بالطاعة، والعكس، وأن التكاليف الشرعية مبناها على القدرة والاستطاعة

٢() يردُّ بذلك على القدرية في قولهم بالبداءة وأن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، وعلى أن العبد يخلق أفعال نفسه.

بذلك، لأنه غير محتاج إلى عبادتهم له، وقادرٌ أن يخلقهم كلهم في النار ويكون بذلك عادلًا لأن الخلقَ خلقه والأمرَ أمره، لا يسأل عما يفعل، ولكنه فعل من ذلك ما أراد، فلا معقب لحكمه.

وعلى أنه تعالى لا يجب عليه أن يساوي بين خلقه في النعم، وأن له أن يختص -لحِكم يعلمها- من يشاء منهم بما شاء من نعمه، وقد دل على ذلك قوله: {ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء} وقوله: {أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم} [المائدة: ٤١] وقوله: {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا} [الأحزاب: ٣٣]، وإنما اختلف الفريقان لاختلاف ما أراده الله لهم(١).

وعلى أنه ليس لأحد من الخلق الاعتراض على الله في شيء من تدبيره ولا إنكارٍ لشيء من أفعاله، إذ هو مالكٌ لما يشاء منها غير مملوك، حكيم قبل أن يفعل سائر الأفعال وجميع ما يفعله لا يخرجه عن الحكمة، وأن من يعترض عليه في أفعاله متبع لرأي الشيطان في ذلك، حين امتنع من السجود لآدم وزعم أن ذلك فساد في التدبير وخروج من الحكمة حيث قال: {أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين} [ص: ٧٦].

ويقول في **الإجماع (الـ٣٤، ٣٥)**: وأجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا جميع الخلق إلى معرفة الله وإلى نبوته ونهاهم عن الجهل بالله وعن تكذيبه، وأنه بيّن لهم جميع ما دعاهم إليه من: الإسلام والإيمان وما رغبهم فيه من منازل الإحسان كما في حديث جبريل، وأوضح لهم الأدلة عليه وبين لهم الطريق إليه، وأنه صلى الله عليه وسلم قد بين لهم بذلك وقبله: طرق المعارف بحدَثهم ودلهم على وجود المحدث لهم، ودلهم على صدقه فيما أنبأهم به عن ربه.. وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ويقول في الإجماع **(الـ٣٦، ٣٧)**: وأجمعوا على أن المؤمن بالله وسائر ما دعاه النبي إلى الإيمان به، لا يخرجه عنه شيء من المعاصي، ولا يحْبِط إيمانه إلا الكفر، وأن العصاة من أهل القبلة مأمورين بسائر الشرائع غير خارجين عن الإيمان بمعاصيهم كما قالت الخوارج الذين يكفِّرون بالمعصية والقدرية الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة.. وأنه لا يَقطع على أحد من عصاة أهل القبلة في غير البدع بالنار ولا على أحد من أهل الطاعة بالجنة، إلا من قطع عليه رسول الله بذلك، وقد دل الله على ذلك بقوله: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما

١() في إشارة للرد على القدرية بقولهم: إن الله يجب عليه فعل الأصلح لعباده.

دون ذلك لمن يشاء} [النساء: ٤٨]، ولا سبيل لأحد إلى معرفة مشيئته تعالى إلا بخبر، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تنزلوا أحدًا من أهل القبلة جنة ولا نارًا).

ويقول في (**الإجماع الـ٣٨، ٣٩**): وأجمعوا على أن على العباد حَفَظَةً يكتبون أعمالهم، لقوله: {وإن عليكم لحافظين. كراما كاتبين} [الانفطار: ١٠، ١١].. وأن عذاب القبر حق، والناس يفتنون في قبورهم بعد أن يَحْيَون فيها ويسألون، فيثَبِّت الله من أحب تثبيته، وأنهم لا يذوقون ألم الموت كما قال: {لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى} [الدخان: ٥٦]، وعلى أنه ينفخ في الصور قبل يوم القيامة ويصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون، وعلى أن الله يعيدهم كما بدأهم حفاة عراة غرلًا، وأن الأجساد التي أطاعت وعصت هي التي تبعث يوم القيامة، وكذلك الجلود التي كانت في الدنيا والألسنة والأيدي والأرجل هي التي تشهد عليهم يوم القيامة.

وأنه تعالى ينْصب الموازين لوزن أعمال العباد فمن ثقلت موازينه أفلح ومن خفت موازينه خاب وخسر، وأن كفةَ السيئات تهوي إلى جهنم وأن كفة الحسنات تهوي عند زيادتها إلى الجنة، وأن الخلق يؤتون يوم القيامة بصحائف فيها أعمالهم فمن أوتي كتابه بيمينه حوسب حسابًا يسيرًا ومن أوتي كتابه بشماله فأولئك يصلون سعيرًا.

ويقول في الإجماع (**الـ٤٠، ٤١، ٤٢**): وأجمعوا على أن الصراط جسر ممدود على جهنم يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر ذلك.. وأن الله يخرج من النار من في قلبه شيء من الإيمان بعد الانتقام منه.. وأن شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته، وعلى أنه يخرج قومًا من أمته من النار بعدما صاروا حممًا، فيطرحون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل.

وعلى أن لرسول الله حوضًا يوم القيامة ترِده أمته لا يظمأ من شرب منه ويذاد عنه مَن بَدّل وغيَّر مِن بعده، وعلى أن الإيمان بما جاء من خبر الإسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى السموات واجب، وكذلك ما روي من خبر الدجال ونزول عيسى بن مريم وقتله الدجال وغير ذلك من سائر الآيات التي تواترت الرواية بين يدي الساعة؛ من: طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وغير ذلك مما نقله إلينا الثقات عن رسول الله وعرفونا صحته.

ويقول في الإجماع (**الـ٤٣، ٤٤**): وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الله وما ثبت به النقل من سائر سنته ووجوب العمل بمحكمه والإقرار

بنص مشكله ومتشابهه، وردِّ كل ما لم يحط علمًا بتفسيره – يعني: من جهة الكيف – إلى الله تعالى مع الإيمان بنصه، وأن ذلك لا يكون إلا فيما كلِّفوا الإيمان بجملته دون تفصيله.. وعلى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأيديهم(١) وبألسنتهم إن استطاعوا ذلك، وإلا فبقلوبهم، وأنه لا يجب عليهم بالسيف إلا في اللصوص والقطَّاع بعد مناشدتهم.

ويقول في الإجماع (**الخامس والأربعون**): وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كلَّ(٢) من ولي شيئا من أمورهم عن رضًا أو غلبة وامتدت طاعته من بَرٍّ وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جارَ(٣) أو عَدَلَ".

يقول أبو الحسن: وأجمعوا "على أن يغْزَوا معهم العدو(٤) ويَحجّ معهم، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويصلي خلفهم – أو خلف من ينيبونهم –: الجمع والأعياد، وأنه لا يصلي خلف أحد من أهل البدع منهم من أجْلِ أنهم قد فسقوا بالبدع، ذلك أن الإمامة موضع فضل، ولا يصح أن يأتمَّ العدل بالفاسق كما لا يجب أن يأتم القارئ بالأمي؛ إلا أن يخاف منهم فيصلي معهم وتعاد الصلاة بعدهم

ويقول في الإجماع (**السادس والأربعون**): وأجمعوا على أن خير القرون قرن الصحابة ثم الذين يلونهم على ما قال، وعلى أن خير الصحابة أهل بدر وخير أهل بدر العشرة وخير العشرة الأئمة الأربعة: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله عليهم، وأن إمامتهم كانت عن رضًا من جماعتهم وأن الله ألف قلوبهم على ذلك لما أراده من استخلافهم جميعًا بقوله: {وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنَنَّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم} [النور: ٥٥]، فجمع الله قلوب المؤمنين على ترتيبهم في التقديم مِن قِبَل أنهم لو قدموا عمر على الجماعة لخرج أبو بكر عما وعده الله به، وكذلك لو قدم عثمان لخرج أبو بكر وعمر؛ لأن الله قد علم أنه يَبقى بعدهما وأنهما يموتان قبله، وكذلك لو

١() مع مرعاة الضوابط الشرعية في ذلك بألا يترتب على ذلك منكر أشد أو فتنة أو مفسدة

٢() لاحظ كلمة (كلّ)، إذ فيها – وفي تكملة هذا البند من إجماعاته رحمه الله – الرد على من يقيس الأمر على هواه حتى أوصله هواه هذا إلى بيعة من كان على بدعة الخوارج، ورفض بيعة من كان محسوبًا على أهل السنة بعد أن عدَّه مجرد موظف في الدولة كعامل النظافة مثلًا، فخُشي عليه أن يموت ميتة جاهلية

٣() وعبارة النووي في شرح مسلم ١٢/ ١٨٠ بالمجلد السادس: "وأما الخروج عليهم وقتالهم، فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بذلك، وأجمع أهل السنة على أنه لا ينعزل السلطان بالفسق.. وأن الخلاف على ذلك كان أولًا ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم".

٤() ويدخل في ذلك بالطبع ما بوّب له الفقهاء من قتال الخوارج والبغاة.

قدم عليٌّ على جميعهم لخرجوا من الوعد لعلم الله أنهم يموتون قبله، فرتبهم وألّف بين قلوب المؤمنين على ذلك لينالوا جميعًا ما وعدوا به وإن كان كل واحد منهم يعلم ذلك.

ويقول في الإجماع (**الـ٤٧، ٤٨**): وأجمعوا على أن الخيار بعد العشرة في أهل بدر من المهاجرين والأنصار على قدر الهجرة والسابقة، وعلى أن كل من صحب النبي ولو ساعة أو رآه ولو مرة مع إيمانه به وبما دعا إليه، أفضل من التابعين بذلك.. وعلى الكف عن ذكر الصحابة إلا بخير ما يذكرون به، وعلى أنهم أحق أن تنشر محاسنهم ويلتمس لأفعالهم أفضل المخارج، وأن نظن بهم أحسن الظن وأحسن المذاهب ممتثلين في ذلك لقول رسول الله: (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا)، وقوله: (لا تؤذوني في أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه)، ولقوله تعالى: {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعًا سجدًا..} إلى آخر ما قص الله من ذكرهم، ثم قال: {ليغيظ بهم الكفار} [الفتح: ٢٩].

ويقول في الإجماع (**الـ٤٩**): وأجمعوا على أن ما كان بينهم من الأمور الدنيا لا يسقِط حقوقهم(١) كما لا يسقط ما كان بين أولاد يعقوب النبي عليه السلام من حقوقهم، وعلى أنه لا يجوز لأحد أن يَخرج عن أقاويل السلف فيما أجمعوا عليه وعما اختلفوا فيه أو في تأويله، لأن الحق لا يجوز أن يخرج عن أقاويلهم.

ويقول في الإجماع (**الخمسين**): وأجمعوا على ذم سائر أهل البدع والتبري منهم، وهو الروافض والخوارج والمرجئة والقدرية، وترك الاختلاط بهم لِمَا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، وما أمر به من الإعراض عنهم في قوله تعالى: {وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم} [الأنعام:٦٨]، وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن (الخوارج كلاب أهل النار)، ومن قوله: (فرقتان لا تنالهما شفاعتي: المرجئة والقدرية)، وقوله: (القدرية مجوس هذه الأمة) وأنهم الذين يعترضون على الله في مقاديره، ويزعمون أنهم يقدرون على الخروج من علمه وأنهم يخلقون كخلقه، وأن الله لا يضرّ أحدًا، وقد أجمع المسلمون على أن الله هو من يملك الضر والنفع.

١() يعني: من الاحترام والتبجيل، أو من القصاص أو العفو.

ويقول في الإجماع (**الـ٥١ والأخير**): وأجمعوا على النصيحة للمسلمين والتولي بجماعتهم، وعلى التوادد في الله، والدعاء لأئمة المسلمين والتبري ممن ذم أحدًا من أصحاب رسول الله وأهل بيته وأزواجه، وترك الاختلاط بهم والتبري منهم»إ.هـ بتصرف واختصار.

ومعلوم بالضرورة أن الإجماع – وبخاصة إذا كان من قِبَلِ الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان من أئمة أهل السنة في القرون الخيرة – حجّة في دين الله، ومصدر من مصادر التشريع بعد الكتاب والسنة، وبذا يختم الأشعري كلامه قائلًا: «فهذه هي الأصول التي مضى الأسلاف عليها، واتبعوا حكم الكتاب والسنة بها، واقتدى بهم الخلف الصالح في مناقبها.. نفعنا الله وإياكم، والحمد الله رب العالمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله»إ.هـ..

تلكم هي مرجعية وعقيدة أبي الحسن الأشعري بنصها وفصها وبأدلتها العقلية والنقلية، وهي عقيدة السلف وعليها إجماعهم، وما رأيت – فيما أعلم – أحدًا من أئمة أهل السنة صفَّها على هذا النحو وساق عليها الإجماع وحاجَّ بها الخلق جميعًا، بمثل ما فعل أبو الحسن الأشعري رحمه الله.

فلينظر كل امرئ مسلم غيور على دينه أين موطئ قدمه منهما، إذ بقدر تمسكه بذلك، وبالوحيَيْن وعمله بما فيهما، وتركه طرق الفلاسفة والمبتدعة، بقدر ما يكون من الصواب والعكس، وما أكثر من ضل الطريق في زماننا!، وإلا فأين ذلك ممن يدّعون شرف الانتساب إلى الأشعري والمخالفين له في زماننا وهو منهم – بما سقناه له هنا – براء؟، بل وأين منهما الأزهر المؤتمن على أبنائنا، والذي سيسأله ربه عن هذه الأمانة، ومن قبل عن أمانة العلم وصحة المعتقد؟.. واللهم هل بلغنا؟ اللهم فاشهد.

****

المبحث الثاني

إثبات الأشعري جميع الصفات بلا تشبيه ولا تعطيل

من خلال كتابيه: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين)

بوسعنا – لتوضيح حقيقة ما كان عليه أبو الحسن الأشعري – أن نعقد مقارنة بين ما آل إليه أمره وبين ما خالف فيه أتباعه والمنتسبون إليه – ادعاءً – نهجه وطريقته، فقد أثبت الأشعري في كتبه (الإبانة في أصول الديانة) و(مقالات الإسلاميين) – بما لا يدع مجالًا لشك وعلى نحو ما أثبت في (رسالة أهل الثغر) – أن الله استوى على العرش استواء حقيقيًا يليق بجلاله وبلا كيف، وأن عرشه فوق سماواته، كما أثبت له كذلك سائر صفاته الخبرية والفعلية، وأبطل قول المعتزلة والجهمية والخوارج في تأويلهم الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة والنعمة، والوجه بالذات، والعين بالعلم.. إلى آخر ذلك، بما يعني ضمنًا إبطاله لما يعتقده من يجنح إلى قولهم من متأخري الأشاعرة وإلى يوم الناس هذا.

أولًا: الأشعري في كتابه (الإبانة) يسوق الأدلة وإجماع أهل السنة على إثبات صفات الخبر والفعل دون تجسيم، ويرد عادية الأشاعرة القائلين بقول المعتزلة:

وقد جاء إثباته لما ذكرنا من وجهين:

أحدهما دليل الفطرة: إثباته جميع الصفات بلا تفويض ولا تأويل ولا تشبيه ولا تجسيم ولا صرف لها عن ظاهرها: فقد كان مما قاله في (الإبانة) نصًا وتحت عنوان (ذكر الاستواء على العرش): «إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟، قيل له: نقول إن الله عز وجل يستوي على عرشه استواء يليق به من غير طول استقرار(١)، كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥]، وقد قال تعالى: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ [فاطر:١٠]، وقال: ﴿يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه﴾ [السجدة:٥].

وقال حاكيًا عن فرعون: ﴿يا هامان ابن لي صرحًا لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإن لأظنه كاذبًا﴾ [غافر:٣٦، ٣٧] فكذَّب فرعون موسى عليه السلام في قوله: إن الله سبحانه فوق السموات، وقال: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ [الملك:١٦، ١٧] لما كان العرش فوق

---

(١) وقول الأشعري: «من غير طول استقرار»، لا يلزم منه التشبيه أو التكييف أو ذكر السلوب كما قد يفهمه البعض، ذلك أن قوله: «نقول: إن الله استوى على عرشه استواء يليق به» – الذي جاء في معرض ردِّه على مَن كيَّف أو شبه أو نفى عنه تعالى الاستواء – يتضمن نفي ذلك، كما يتضمن نفيَه قولُ الأشعري بنفس المصدر ص٥٠ ت حماد الأنصاري، ١/ ٢١ ت.د. فوقية – ضمن جملة ما يقول به أهل السنة –: «وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسَّة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال» إ.هـ.

السموات، لأنه مستو على العرش الذي فوق السموات، وكل ما علا فهو سماء والعرش فوق جميع السموات، وليس إذا قال: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ [الملك:١٦، ١٧] يعني جميع السموات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات.. ألا ترى الله تعالى حين قال: ﴿وجعل القمر فيهن نورًا﴾ [نوح:١٦] لم يرد أن القمر يملأهن جميعًا وأنه فيهن جميعًا.. ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السموات، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يَحطّونها إذا دعوا إلى الأرض».

ثانيهما أدلة العقل والنقل: ومن غير دليل الفطرة السالف ذكره، راح الأشعري يقيم المزيد من الأدلة النقلية والعقلية على ما سلمت به الفطرة السليمة، قائلًا: «ومما يؤكد أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها: ما نقله أهل الرواية فيما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: (ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر)، وقوله: (إذا بقي ثلث الليل، ينزل الله تبارك وتعالى فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه؟ من ذا الذي يسترزقني فأرزقه؟ حتى ينبلج الفجر).. نزولًا يليق بذاته من غير حركة وانتقال، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

دليل آخر: هو قوله تعالى: ﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾ [النحل:٥٠]، وقوله: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ [المعارج:٤]، وقوله: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان﴾ [فصلت:١١]، وقوله: ﴿ثم استوى على العرش﴾ [الأعراف:٥٤، يونس:٣، الرعد:٢، الفرقان:٥٩، السجدة:٤، الحديد:٤]، فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستو على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته، مستو على عرشه استواء منزهًا عن الحلول والاتحاد.

دليل آخر: هو قوله تعالى لعيسى ابن مريم عليه السلام: ﴿إني متوفيك ورافعك إليَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وقال: ﴿وما قتلوه يقينًا. بل رفعه الله إليه﴾ [النساء:١٥٧، ١٥٨]، وقد أجمعت الأمة على أن الله سبحانه رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، ولدى دعاء أهل الإسلام جميعًا إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم، يرفعون أيديهم إلى السماء، ومن حَلِفهم جميعا: (لا والذي احتجب بسبع سموات)، وقد روت العلماء قصة المرأة التي أراد معاوية بن الحكم أن يعتقها في كفارة، فقال لها النبي

صلى الله عليه وسلم: (أين الله؟)، قالت: في السماء، قال: (فمن أنا)؟ قالت: أنت رسول الله فقال: (اعتقها فإنها مؤمنة)»(١).

ومن اللافت للنظر ما نلحظه على الأشعري وهو ينسب ما ذكره أصحاب الحديث وأهل السنة لنفسه صراحة وباعتباره واحداً منهم، وذلك قوله: «جملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء مترهًا عن المماسَّة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وأن له سبحانه وجهًا بلا كيف كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥]، وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤]، وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤]»(٢).

وكان مما قاله: «نصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى سماء الدنيا، وأن الربَّ يقول: (هل من سائل، هل من مستغفر) وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافًا لما قاله أهل الزيغ والتضليل، ونقول: إنه عز جل يجئ يوم القيامة كما قال سبحانه: ﴿وجاء ربك والملك صفًا صفًا﴾ [الفجر:٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف يشاء بلا كيف كما قال: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق:١٦]»(٣).

وكلامًا في تأكيد ما سبق مدعومًا بأدلة النقل والعقل، ساقه الأشعري رحمه الله في أول كتابه (الإبانة عن أصول الديانة)، قائلًا – بعد أن أنكر أقوال فرق الضلال –: «فإن قال لنا قائل: (قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون)، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين به: التمسك بكتاب الله ربِّنا وبسنة نبينا ﷺ وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون.. وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء مترهًا

---

(١) الإبانة ت د. حماد الأنصاري ص٩١، ٩٣: ٩٦، ت. د. فوقية حسين ٢/ ١٠٥: ١١٩، ت. محمد عبد الهادي ص١٢١: ١٣١.. بتصرف

(٢) الإبانة ص٥٠، ٥١ ت حماد الأنصاري باختصار، وينظر العلو للذهبي ص١٦٠ومختصره للشيخ الألباني ص٢٣٨ وما بعدهما.

(٣) الإبانة ص٥٥، وينظر ص٩٧.

عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحَمَلته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد».

إلى أن قال ص ٨٥ بعد أن دحض أدلة من تأول (الاستواء) بالاستيلاء وبعد أن ذكر الأدلة المثبتة لهذه الصفة: «فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستوٍ على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته، مستو على عرشه استواء مترها عن الحلول والاتحاد».

ومما قاله قبل هذا مباشرة: «وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين» إلى أن قال بعد أن استدل على الاستواء بحديث النزول: إنه تعالى ينزل «نزولًا يليق بذاته من غير حركة وانتقال، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»، فنفى – رحمه الله – بعباراته البسيطة السهلة تلك كل معاني التجسيم والتشبيه والتكييف والتعطيل، كما رد بها – لله دره – فِرَى من ينتسبون إليه ممن لا يدينون بمذهبه ولا يقولون بقوله.. وقد سبق أن ذكرنا كلامه المفصل في نفي الجسمية عن صفات الله تعالى الخبرية، وذلك إبان حديثنا عنها.. كما ذكرنا جملة من أئمة السلف ممن نقلوا كلامه كونه من الأهمية بمكان.. ويا ليت قومي – بالأزهر وبسائر معاهد العلم – يعلمون.

افتراءات الأشاعرة بالتشغيب والتشكيك في عزو (الإبانة) للأشعري، ليتسنى لهم التشغيب حول تراجعه وانتهاجه المنهج السلفي:

فها هو أبو الحسن الأشعري يثبت من خلال نصوص الوحي وأدلة العقل ما أراده الله منها، كذا دون تجسيم ولا لوي للنصوص ولا تأويل لها على غير مراد الله.. ومن شأن المخالفين للمعتقد الصحيح لأبي الحسن الأشعري الذي ختم به حياته، أن ينكروا ويشككوا في كلامه الذي رجع إليه، وأن يشككوا كذلك في كتبه التي يأتي على رأسها كتاب (الإبانة) الذي سجل فيه تراجعه لمعتقد أهل السنة والجماعة وأوضح فيه ما استقر عليه أمره وكان يعتنقه مؤخراً، لأنهم لو سلّموا بهذا لكان في تسليمهم به اعترافٌ بمخالفتهم مذهب أهل السنة، ونقضٌ لتأويلاتهم الباطلة ولمذاهبهم المنحرفة في النفي وفي ذكر السلوب التي اتبعوا فيها فرق الضلال، وأدت بهم إلى نفس تأويلاتهم للصفات الخبرية والفعلية.

ثانيًا: الأشعري يفعل الشيء ذاته في كتابه (مقالات الإسلاميين).. ويكشف زيغ فرق المجسمة ومدعيها على أهل السنة، ويدحض حججهم

وما سبق أن قررناه لأبي الحسن الأشعري هنا في (الإبانة) ومن قبله في (رسالته إلى أهل الثغر) تحت عنوان: (باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبَّهوا بالأدلة عليها وأمروا في وقت النبي صلى الله عليه وسلم بها) وكان مما وافقهم عليه: الإجماع «على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم».. هو عينه ما تقرر في كتابه: (مقالات الإسلاميين) حيث ختم كلامه عن معتقد أهل السنة بقوله: «فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب».. وكان مما قالوه وذهبوا إليه وكانوا قدوة للأشعري فيه: ما ساقه في (مقالات الإسلاميين) ص٢١١، ٢١٧ عن أصحاب الحديث الذين رأيه من رأيهم، من قولهم: «ليس سبحانه بجسم ولا يشبه الأشياء».. وقولهم: «لسنا نقول في ذلك – يعني في اليدين والقدمين والوجه والعينين – إلا ما قاله الله عز وجل، أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول: (وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف)».

وكان الأشعري قد ذكر في كتابه (مقالات الإسلاميين) مقولات فرق الخوارج والروافض والجهمية ومن تأثر بهم من الكلّابية ومتأخري الأشعرية.. ثم أعقب ذلك وتحديدًا في ص٢٩٠ وما بعدها بذكر ما عليه أهل السنة فذكر– تحت عنوان: (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة) وقد نقله عنه الذهبي في (العلو) ص١٥٩ وغيره – أن: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يردّون من ذلك شيئًا.. وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥]، وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر:١٤]، وأن له وجهًا كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]، وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج.

ويصدّقون – يعني أهل السنة وأصحاب الحديث – بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ: (إن الله يترل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر) كما جاء الحديث، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء:٥٩]، ويرون اتباع من سلف من

أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويقرون أن الله يجئ يوم القيامة كما قال: ﴿وجاء ربك والملك صفًا صفًا﴾ [الفجر:٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق:١٦]».. إلى أن قال: «فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»، كذا دون ما تفريط ولا إفراط أو توسع في صفات السلب المفضية إلى الخوض في الكيف ووصف المعدوم، خلافًا للأشعرية تبعًا للمعتزلة والجهمية الذين سبق أن حكا مقولتهم في ذلك بنفس المصدر، وقد تأثر بهم الأشعرية تاركين – درَوا أم لم يدروا – مذهب إمامهم.

وطالما نحن بصدد الحديث عما دبجه الأشعري في (المقالات)، فلا ينبغي أن يفوتنا أن نشير هنا إلى ما ذكره فيها بحق التجسيم والمجسمة، لنثبت لكل مخالف لمعتقد الأشعري ومعتقد أهل السنة – وبخاصة الأشعرية – أن الإثبات لا يعني التجسيم بحال، وأن إثبات الصفات على الوجه الذي يليق بجلاله شيء والتجسيم شيء آخر.

وأيضًا حتى نبرئ ساحة أئمة السلف ومن اتبعهم بإحسان، من تهمة التجسيم التي يحلو لكثيرين ممن لم يفهموا حقيقة الأمر أن يلصقوها بهم.

وليس ثمة أوثق ولا أولى في حكاية وكشف ما كانوا عليه، مِن أبي الحسن الأشعري إمام المذهب وما ذكره عنهم في (المقالات).

فعن شبهة (التجسيم) كما تصورها متكلمة الأشاعرة، وعن منشأ الخطأ في تصورهم عن التجسيم، يقول الأشعري – رحمه الله – في كتابه (مقالات الإسلاميين) ص ٢٠٧: «قد أخبَرْنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون: إن الباري ليس بجسم ولا محدود ولا ذي نهاية» يعني: إلى غير ذلك من صفات السلوب ونعوت المعدوم التي اخترعها المعتزلة ومن كان على شاكلتهم من المتكلمة، واستعاضوا بها عن طريقة أهل السنة التي تقضي بالنفي المجمل والإثبات المفصل، في إشارة منه إلى أن للنافين التجسيم عن صفات الله طريقتين:

إحداهما: بالتوسع في ذكر صفات الإثبات: وهي طريقة أهل السنة والتي ذكرها الأشعري بعد ص٢١١، ٢٩٠ وما بعدها من (المقالات)، وتقضي – على محو م رأينا آنفًا – بأن النقائص يجب نفيها عن الله مطلقًا، وأما صفات الكمال – وهي جميع ما جاء به الوحي – فيجب نفي التمثيل والتشبيه والتجسيم عنها.

وثانيهما: بالتوسع في ذكر صفات النفي، وهي التي سلكها المعتزلة الذين صرحوا بذلك قائلين فيما نقله الأشعري عنهم في المقالات ص ١٥٥: «إن الله واحد.. ليس بجسم ولا صورة ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسّة، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء.. وليس بذي جهات ولا بذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم، ولا يوصف بأنه متناه ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود ولا والد ولا مولود، ولا تحجبه الأستار ولا تدركه الحواس ولا يقاس بالناس.. لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار ولا يسمع بالأسماع، شيء لا كالأشياء.. إلخ».

فخالفوا بنفيهم المفصل هذا طريقة أهل السنة، كما «خالفوا – على ما حكا الأشعري ذلك عنهم في الإبانة ص ٤٦ – روايات الصحابة في رؤية الله بالأبصار.. ودفعوا – باستلزاماتهم الباطلة – أن يكون له يدان مع قوله سبحانه (لما خلقت بيدي) [ص:٧٥]، وأنكروا أن يكون له عينان مع قوله: (ولتصنع على عيني) [طه:٣٩]، وأنكروا أن يكون له قوة مع قوله: (ذو القوة المتين) [الذاريات:٥٨]، ونفوا ما روي عن رسول الله من (أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا) »، فعطلوا – بما نفوه – رؤية الله وسائر صفاته وأسمائه وأفعاله، وكان هذا «جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين».

وقد تبع هؤلاء جميعًا: الأشاعرة للأسف، فكان نتيجة ونتاج ما قالوه في نعوت السلب: ما حكاه عنهم السنوسي، وكذا البيجوري في قوله على شرح (جوهرة التوحيد) لإبراهيم اللقاني ص ١٠١ وما بعدها – وقد عظمت بهم البلوى –: «إنه إذا ورد في القرآن أو السنة ما يشعر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبهة على تأويل ذلك، لوجوب تنزيهه تعالى عما دل عليه ما ذكر بحسب ظاهره».. هكذا يتهم أهل السنة وسلف الأمة بالتجسيم المستلزم التكفير عياذًا بالله.

ويواصل البيجوري – وقد فتن به كثيرون – خلطه ومزاعمه وتحريه الكذب على أهل السنة، فيقول نافيًا جميع الصفات (الخبرية والفعلية) جراء نفيه المفصل وتنزيهه المشوب بالتعطيل لجميع صفات الخبر والفعل: «فمما يوهم الجهة قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم) [النحل:٥٠] فالسلف يقولون: فوقية لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد بالفوقية التعالي في العظمة.. ومنه قوله

تعالى: (الرحمن على العرش استوى) {طه:٥] فالسلف يقولون: استواء لا نعلمه، والخلف يقولون: المراد به الاستيلاء والملك".

ويقول: "ومما يوهم الجسمية قوله تعالى: (وجاء ربك) [الفجر:٢٢]، وحديث الصحيحين: (ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا.. الحديث)، فالسلف يقولون: مجيء ونزول لا نعلمهما، والخلف يقولون: المراد وجاء عذاب ربك أو أمر ربك الشامل للعذاب، والمراد: ينزل ملك ربنا فيقول عن الله.. إلخ.. ومما يوهم الجوارح قوله تعالى: (ويبقى وجه ربك) [الرحمن:٢٧]، (يد الله فوق أيديهم) [الفتح:١٠]، وحديث: (إن قلوب بني آدم كلها كقلب واحد بين إصبعين من أصابع الرحمن)، فالسلف يقولون: لله وجه ويد وأصبع لا نعلمها، والخلف يقولون: المراد من الوجه الذات، ومن اليد القدرة، والمراد من قوله: (بين أصبعين): صفتا القدرة والإرادة.. كما يستحيل عليه تعالى المماثلة للحوادث بأن يكون جرمًا سواء كان مركبًا ويسمى جسمًا أو غير مركب ويسمى جوهرًا، أو بأن يكون جهة للجرم، فليس الله فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله و.. ليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال» إلى آخر ذلك(١).

١() وكان مما ذكره ابن قيم الجوزية – رحمه الله – في ردِّ كل ذلك وفي كشف ذلك التنزيه المزعوم، ما أفاده في صواعقه ص ١٣٠ وما بعدها من أن الملاحدة متبعي الجهمية والمعطلة يقولون: نحن ننزه الله عن الأعراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول **الحوادث** التي هي من لوازم الجسمية.. فيسمع المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يُفهَم من معانيها عند الإطلاق والنقائص، فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ، فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب عما يستحقه من كماله.. فتنزيههم عن **الأعراض** هو لديهم: جحد صفاته كسمعه وبصره وحياته وعلمه وكماله وإرادته، فإن هذه أعراض لا تقوم إلا بجسم، فلو كان متصفًا بها لكان جسمًا وكانت هذه أعراضًا له، وهو منزه عن الأعراض.

وأما **الأغراض** فهي: الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق ويفعل، ويأمر وينهى، ويثيب ويعاقب، وهي الغايات المحمودة المطلوبة له من أمره ونهيه وفعله، فيسمونها أغراضًا وعللًا يتزهونه عنها.. وأما **الأبعاض** فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس له وجه ولا يدان ولا يمسك السموات على إصبع، فإن هذا وما كان على شاكلته أبعاض والله منزه عنها.. وأما **الحدود والجهات** فمرادهم بتنزيهه عنها: أنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله، ولا ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا تعرج الروح والملائكة إليه ولا رَفع المسيح إليه ولا عُرج برسوله محمد صلى الله عليه وسلم إليه، إذ لو كان كذلك للزم إثبات الحدود والجهات له، وهو منزه عن ذلك.. وأما **حلول الحوادث** فيريدون به: أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضيًا، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل البتة، ولا استوى على العرش بعد أن لم يكن مستويًا.. وله رحمه الله كلام كثير في نفي الجسمية عن صفات الله تعالى فليراجعه من أراد المزيد من البيان.

وسبحان الله! فما قال بأيٍّ من ذلك ولا بكلمة واحدة منه، إمام السنة وقامع البدعة أبو الحسن الأشعري ولا أحد غيره من أهل الحق الذين ذكرنا فيما مضى ولا زلنا بعض أقوالهم، ولا ندري ما الفرق بين الأشاعرة في ذلك وبين فرق الضلال التي نص الأشعري عليها هاهنا، لاسيما وقد أداهم اتِّباع طريقة الجهمية في النفي المفصل إلى الكذب على أهل الحق وقصر الصفات على سبع – بزيادة أربع صفات على ما قال به المعتزلة – وتعطيل وتأويل ما عداها، فيا ويح من ترك ما هو معروف في الكتاب والسنة وآثر عليه الهوى فأعماه عن نور الوحي!، وقد مر بنا ما به تقوم الحجة على من مال إلى هذه الطريقة وآثرها على منهج أهل السنة والجماعة في إثبات كل ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ.

ثالثًا: الأشعري يبين حقيقة (التجسيم) المنفي عن صفات الله، والأشعرية يخالفونه ويلصقون تهمة التجسيم بعموم المثبتين من أهل السنة:

ولنستكمل هنا ما ذكره الأشعري في بيان مقولات فِرق المجسمة نصًا، لنرد به عادية الأشاعرة – إبان تعطيلهم صفات الخبر والفعل – في إلصاقهم تهمة التجسيم بأهل السنة.

يقول الأشعري رحمه الله في المقالات ص٢٠٧: «ونحن الآن نخبر عن أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم.. اختلف المجسمة فيما بينهم على ست عشرة مقالة: فقال (هشام بن الحكم): إن الله جسم محدود عريض عميق طويل، طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه، نوره ساطع، له قدر من الأقدار، بمعنى: أن له مقداراً في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه.. كالسبيكة الصافية يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة ومجسَّة، لونه هو طعمه وهو رائحته وهو مجسته وهو نفسه، يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد.. وقد ذكر عن بعض المجسمة أنه كان يثبت البارئ ملوَّنًا ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومجسة، وأن يكون طويلًا وعريضًا وعميقًا، وزعم أنه في مكان دون مكان، متحرك من وقت خَلقَ الخلق.. وقال قائلون: إن الباري جسم، وأنكروا أن يكون موصوفًا بلون أو طعم أو رائحة أو مجسة أو شيء مما وصف به هشام، غير أنه على العرش مماس له دون ما سواه.

واختلفوا في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسمًا، فقال قائلون: هو جسم وهو في كل مكان وفاضل عن جميع الأماكن، وهو مع ذلك متناهٍ غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم، لأنه أكبر من كل شيء، وقال بعضهم: مساحته على قدر العالم، وقال بعضهم: إن البارئ جسم له مقدار في المساحة ولا ندري كم ذلك القدر، قال بعضهم: هو في أحسن الأقدار، وأحسن الأقدار: أن يكون ليس بالعظيم الجافي ولا القليل القميء، وحكى عن هشام بن الحكم أن

أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه، وقال بعضهم: ليس لمساحة البارئ نهاية ولا غاية، وأنه ذاهب في الجهات الست اليمين والشمال والأمام والخلف والفوق والتحت، قالوا: وما كان كذلك لا يقع عليه اسم جسم ولا طويل ولا عريض ولا عميق، وليس بذي حدود ولا هيئة ولا قطب، وقال قوم: إن معبودهم هو الفضاء وهو جسم تحلّ الأشياء فيه، وقال بعضهم: هو الفضاء وليس بجسم والأشياء قائمة به.

وقال (داود الجواربي) و(مقاتل بن سليمان): إن الله جسم وإنه جثة على صورة الإنسان، لحم ودم وشعر وعظم، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه، وحكي عن الجواربي أن كان يقول: أجوف مِن فِيهِ إلى صدره، ومصمت ما سوى ذلك، وقيل: هو مصمت، وقال (هشام الجواليقي): إن الله على صورة الإنسان، وأنه نور ساطع يتلألأ بياضًا وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، له يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم وأن له وفرة سوداء».

وكلامًا مثل هذا أورده الأشعري عن المعتزلة وغيرهم بحق إنكار رؤيته تعالى في الآخرة، وبحق استوائه سبحانه على عرشه ومكانه من العرش وحركته ونزوله وكيفية حمله.. إلى أن قال – رحمه الله –: «قالت المجسمة: له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب، ويذهبون إلى الجوارح والأعضاء».. تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: أين هذا – الكلام الكفري – من معتقد أئمة أهل السنة الذين نفوا عن الله تعالى كل معاني الجسمية هذه، ونزهوه عن كافة صفات المخلوقين، وأثبتوا له تعالى مع هذا جميع ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، وأجمعوا على أنه «لا يجب إذا أثبتنا الصفات لله أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل لم يكن جسمًا وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويدَلّ بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حَدَثِها.. كما لا يجب أن تكون نفس الباري جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا».. فسلِموا من كل شبهات المجسمة والمشبهة والمؤولة؟!.

الأمر الذي يؤكد أن من قال بخلاف ما قاله الأشعري في (الإبانة) و(المقالات) و(رسالة أهل الثغر) وخلاف ما ساق عليه إجماع الصحابة في هذه الكتب، هو بلا أدنى شك مبتدع ومخالف لما عليه الأشعري ولما عليه عموم أهل السنة وأصحاب الحديث.

الأشعري يرد على من ادعى وألصق تهمة التجسيم، بالمثبتين من أهل السنة:

ومرة أخرى نذكر للأشعري سوقه إجماع أهل السنة والجماعة على نفيهم التجسيم عن الله تعالى، إذ لا يسوغ لنا أن نغفل عما أفصح عنه بشأن إجماع أهل السنة الذي أورده في المقالات ص ٢١١، وقد قال فيه إبان إثباته جميع الصفات دون ما تفرقة بين صفات المعاني وصفات الفعل والخبر: «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس سبحانه بجسم ولا يشبه الأشياء».. والذي أورده بـ(رسالة اهل الثغر) بالإجماع الثامن، وقد قال فيه: "فإذ ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب ان يكون مجيئه نقلة أو حركة، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: (جاءت زيدًا الحمى) أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسمًا ولا جوهرًا، وإنما مجيئها إليه: وجودها به.. وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر"إ.هـ

ولا أن ننسَ ما ساقه مرة أخرى من إجماع جعله تحت عنوان: (حكاية جملة أصحاب الحديث وأهل السنة)، وذلك بنفس المصدر ص ٢٩٠ وما تلاها، قال فيه – بعد أن ذكر مقولات فرق الخوارج والروافض والجهمية وبالطبع غيرهم ممن لا يتّبعون الأشعري بحق وإن ادعوا الانتساب إليه –: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار.. بما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،لا يردّون من ذلك شيئًا.. وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥]، وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر:١٤]، وأن له وجهًا كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧].. ويصدّقون – يعني أهل السنة – بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر) كما جاء الحديث، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء:٥٩].

ويرون اتِّباع مَن سلف مِن أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويقرون أن الله يجئ يوم القيامة كما قال: ﴿وجاء ربك والملك صَفًا صفًا﴾ [الفجر:٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق:١٦]»، إلى أن قال: «فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب».. كذا دون ما تفريط ولا إفراط أو توسع في صفات السلب المفضية إلى الخوض في الكيف

ووصف المعدوم، خلافًا للأشاعرة تبعًا للمعتزلة الذين حكا مقولتهم في ذلك ص ١٥٥ كما أشرنا.

كما لا يسوغ لنا ألا نذَكّر بما ساقه – وللمرة الثالثة – من إجماع لأهل السنة في إثبات صفات الخبر والفعل، ذكره هذه المرة برسالته إلى أهل الثغر، حيث قال في الإجماع الخامس ما نصه: «لا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له عز وجل على ما دلت العقول واللغة والقرآن والإجماع، أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل لم يكن جسمًا وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويدَلّ بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حَدَثِها.. كما لا يجب أن تكون نفس الباري عز وجل جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا».. وحيث قال في الإجماع العاشر ص ٢٣٦ من نفس المصدر ما نصه:

«وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم»، ويقول – رحمه الله – قبل هذا النص مباشرة: «وأجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحْدَثين كما أن نَفْسَه لا تشبه أنفس المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة.. وأجمعوا على أن له يدين مبسوطتين وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحًا، وأن يديه تعالى غير نعمته.

وأجمعوا على أنه عز وجل يجئ يوم القيامة – والمَلَك صفًا صفًا – لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، وليس مجيئه حركة ولا زوالًا، وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا.. وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم.. وأجمعوا على أنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وليس استواؤه على العرش استيلاء، لأنه لم يزل مستوليًا على كل شيء».

رابعًا: استلزام إثبات الأشعري –إمام المذهب– رد مقولة مبتدعة المؤولة والمفوضة:

ويعني إقرار أبي الحسن الأشعري بما لله من الصفات الخبرية والفعلية على النحو الذي ذكرناه له آنفًا، إثباتها له تعالى من غير تأويل ولا تفويض، كما يعني ضرورة التعرف على كل ما جاء منها في القرآن الكريم وصحيح السنة، والوقوف من ثمّ على معناها والعمل بمقتضاها وفهمها على ما تقتضيه قواعد اللغة وأصول الدين ومبادئ الشريعة، وذلك بالإيمان بها ونسبتها جميعًا إلى الله على النحو اللائق به من غير تشبيه ولا تجسيم، ولا تكييف ولا تفويض من جهة المعنى، وبإثباتها كلها إثباتًا بلا نفي ولا تعطيل إعمالًا لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) [الشورى:١١].

إذ يفاد من قوله: (ليس كمثله شيء) نفي تشبيهها بصفات الخلق باعتبار أن الكلام عن الصفات متفرع عن الكلام في الذات، كما يفاد من قوله: (وهو السميع البصير) النهي عن نفي أو تعطيل أيٍّ منها لدلالة صحيح المنقول وصريح المعقول على أن إثباتها على النحو اللائق به، كدلالتهما على سمعه تعالى وبصره تمامًا بتمام دون ما تفرقة، لا من قِبل العقل ولا من جهة السمع.

ففي النسق الكريم رد صريح على أصحاب التجهيل من فرق المعطلة والنفاة والمفوضة الذين أخذوا هذه الآية الكريمة وجعلوها «مستندًا لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم وما وضعته خواطرهم وأفكارهم، ردوه بـ {ليس كمثله شيء}، تلبيسًا منهم وتدليسًا وتحريفًا لمعنى الآي عن مواضعه، ففهموا من أخبار الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، فهموا أن إثباتها يقتضي التمثيل بما للمخلوقين! ثم استدلوا على إبطال ذلك بـ{ليس كمثله شيء}»(١).

وهؤلاء الذين يتحدث عنهم هنا شارح الطحاوية الإمام العلامة ابن أبي العز ت٧٩٢ من أصحاب التجهيل واللاأدرية الذين يقولون: لا ندري معان الصفات وينسبون طريقتهم إلى السلف ويقول المتأوّلون عنها: إنها هي الأسلم، ويجعلونها من المتشابه ويحتجون لذلك خطأ بقوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران:٧].. يشخّص ابن القيم ماهيتهم ويكشف لنا عن حقيقة أمرهم ويلخص من خلال كلامه عنهم عور فكرهم وخطأ تصورهم، فيشير إلى أن أصحاب هذا الفكر هم الذين قالوا:

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز وتحقيق الألباني وآخرين ص٢٩٧، ٢٩٨.

إن «نصوص الصفات، ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يدرى ما أراد الله ورسوله منها، ولكن نقرؤها ألفاظًا لا معاني لها ونعلم أن لها تأويلًا لا يعلمه إلا الله، وهي عندنا بمنزلة (كهيعص) و(حمعسق) و(المص)، فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلًا ولا تشبيهًا ولم نعرف معناه، وننكر على من تأوله ونكل علمه إلى الله، وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات، ولا يفهمون معنى قوله: {لما خلقت بيدي} [ص:٧٥] وقوله: {والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة} [الزمر:٦٧] وقوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه:٥] وأمثال ذلك من نصوص الصفات، وقد بنَوا هذا المذهب على أصلين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.

والثاني: أن للمتشابه تأويلًا لا يعلمه إلا الله.

فنتج عن هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرءون هذه الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به، ولازم قولهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجري على ظواهرها وتأويلها بما يخالف هذه الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله.. فكيف يثبتون لها تأويلًا ويقولون تجري على ظواهرها؟ ويقولون الظاهر منها مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها؟ وهل من التناقض أقبح من هذا؟

وهؤلاء غلطوا في المتشابه، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطئوا في المقدمات الثلاث واضطرهم إلى هذا: التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا على نفوسهم الباب، وقالوا لا نرضى بالخطأ ولا وصول لنا إلى الصواب، فتركوا التدبر المأمور به والتعقل لمعان النصوص، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها والتـــفكر فيها».

وأولئك فضلًا عن كونهم قد جعلوها عرضة للتأويل والتحريف، فإن قولهم يستلزم أن «يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا أصحابهم ولا التابعون لهم بإحسان بل يقرءون كلامًا لا يعقلون معناه»(١).

(١) الصواعق ص٦٢، ٦٣، ١٢٣باختصار وينظر الحموية ص٧.

والحق أن الأمر على خلاف ذلك، فقد انبنى منهج السلف في الصفات على النحو الذي أوضحه وأفصح عنه أبو الحسن الأشعري، أعني: على الإثبات الذي لا يتأتى إلا بفهم معانيها الواردة في آيات القرآن وأحاديث السنة من غير تأويل، «ولو كان معناها غير مفهوم لهم لما صح من سلف هذه الأمة الإثبات إذ كيف يثبتون شيئًا لا يعقلون معناه، غاية الأمر أنهم لم يكونوا يبحثوا فيما وراء هذه الظواهر عن كنه هذه الصفات أو كيفية قيامها بذاته تعالى»(١)، لكون ذلك مما استأثر الله بعلمه ولكون الكلام عن الصفات – كما تقرر لديهم ولدى سائر أهل الاعتقاد – فرع عن الكلام في الذات.

والقاعدة في ذلك هي على شاكلة ما قررته زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمه رضي الله عنها ونطق به مالك وربيعة بحق استوائه تعالى على عرشه من أن (الاستواء معلوم والكيف مجهول)، وعلى ما قال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهم: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه).

وممن ساق الإجماع على كل ما ذكرناه خاصة لأبي الحسن الأشعري، الحافظ الحجة أبي نصر **السجزيّ**(٢) ت٤٤٤ حيث قال في إبانته: «أئمتنا كسفيان الثوري ومالك وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة والفضيل وابن المبارك وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وعلمه بكل مكان، وأنه يترل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء»(٣)، وكذا ابن قدامة موفق الدين(٤) ت٦٢٠ وذلك قوله – بعد أن ساق كلامًا في هذا الصدد للإمام أحمد والإمام الشافعي –: «وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله»(٥).

وباعتقادي أن فيما ذكر هنا، الرد القاطع على د. محمد عبد الفضيل القوصي الذي بنى كتابه: (موقف السلف من المتشابهات) على جعل آي وأحاديث الصفات من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، متهمًا

---

(١) ابن تيمية السلفي د. هراس ص٤٩.

(٢) هو عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي الحنفي نزيل مكة، حافظ مجود.. العلو ص١٨١ وكشف الظنون ٥/ ٦٤٨.

(٣) ينظر العلو ١٧٢، ١٨٠ومختصره ص٢٥٥، ٢٦٦ واجتماع الجيوش ص٩٧، ١١٠ ومعارج القبول ١/ ١٥٠.

(٤) هو الإمام القدوة شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي الدمشقي الحنبلي، كان ثقة حجة ورعًا عابدًا على قانون السلف، كما كان بحرًا في العلم والذكاء، من تصانيفه ذم التأويل والعلو ولمعة الاعتقاد ومختصر منهاج القاصدين.. الكشف ٥/ ٤٥٩.

(٥) لمعة الاعتقاد بشرح ابن عثيمين ص١٩.

الرسول صلى الله عليه وسلم أنه «لم يكن يعرف معاني ما أنزل إليه من آيات الصفات، وكذا جبريل، وكذا السابقون الأولون».

وتلك عبارة شيخ الإسلام التي ساقها فضيلته ص٢٥ ولم يعر لها أدنى اعتبار بل وعنون لها بقوله: (محاولة المثبتين جر مذهب السلف إلى مذهبهم التفويضي)، على الرغم من وجاهتها ووعورتها على معتقده ومن أن فيها رد مذهبه بالكلية بل ومذهب المفوضة أجمعين وبها – كما رأينا – قال جميع أئمة أهل السنة.. وما ذاك إلا نتيجة مخالفة فضيلته لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر سلف الأمة وخلفها الصالح، من: (إثبات معاني الصفات على الوجه الذي يليق بجلاله بلا تفويض ولا تأويل ولا صرف لها عن ظاهرها، وإمرار كيفياتها)، وهو ما عجز فضيلته عن استيعابه.

إزالة اللبس عن معنى (الإمرار) و(عدم التفسير) الواردتين في عبارات السلف بحق صفات الله تعالى:

وإزالة للبس الذي ما فتئ يكرره ويضرب على وتره د. القوصي – ومعه أصحاب المنهج التفويضي – كي يخطئ السلف ويصوِّب ما هو عليه، ويتخذه ذريعة لتفويض معاني الصفات الخبرية وجميع الصفات الفعلية.. أقول:

إن منشأ الخطأ الذي دفع فضيلته – والأشعرية على العموم – إلى اتهام السلف بالقول بالتفويض في الصفات ومن ثم عدم تفسيرها وجعلها من المتشابه، هو: عدم استيعاب ما أجمع عليه السلف وكثر على ألسنتهم من:

١]: (النهي عن تفسيرها) والذي عنى به السلف – من دونه –: النهي عن تفسيرات الجهمية المعطلة وتأويلاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان والتي تبعهم فيها (الأشعرية) للأسف.

٢]: و(إمرارهم الصفات على ما جاءت، بلا كيف)، من نحو ما جاء في عبارة سفيان الثوري، حيث قال في جميع أحاديث الصفات: (أمروها كما جاءت).

وجواب هذا الأخير: أن مقصود السلف بـــ (الإمرار): إنما هو لحقيقة الصفة وكنهها وكيفية قيامها بذاته سبحانه، وليس لمعنى الصفة، ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: (أمروا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها).. يؤيد هذا: أن كل مَن نقل عنه مثل هذه العبارات قد نقل عنه أيضًا القول بالإثبات الذي يقتضي معرفة المعنى؛ ومثال ذلك ما رواه الدار قطني في رسالته (الصفات) ص٧٠ بسنده من قول سفيان بن عيينة: «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مِثل».. وهؤلاء أبو داود وابن ماجة في سننهما، وكذلك مسلم في

صحيحه والنسائي في سننه وغيرهم من أهل الحديث، ساقوا أحاديث الصفات وأمروها كما جاءت و لم يتعرضوا لها بكيف ولا تأويل.

قال الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني في كتابه الحجة ١/ ٣١٢ – لّما تكلم عن آيات وأحاديث الصفات –: «إن مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجرائه على ظاهره ونفى الكيفية والتشبيه، وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى، وتأولها قوم على خلاف الظاهر فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعليل والتشبيه، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، لأن دين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه، فالأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، وعليه فإذا قلنا: يد وسمع وبصر ونحوها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولا يقال معنى اليد: القوة، ولا معنى السمع والبصر: العلم والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، وإنما نقول وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها، وأوجب نفى التشبيه عنها لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، كذلك قال علماء السلف في جميع أخبار الصفات: (أمروها كما جاءت)».

كما يشهد لقَصْرِ إمرار السلف على كيفيات الصفات دون معانيها: إجماع أئمة العلم والحديث والاعتقاد، فبالإضافة لما في كتب الصحاح والسنن والمسانيد – التي اشتملت على أحاديث الصفات وبوبت فيها أبوابًا، مثل: (كتاب التوحيد وكتاب الرد على الزنادقة والجهمية) التي هي آخر كتاب صحيح البخاري، ومثل كتاب (الرد على الجهمية) في سنن أبي داود إلى غير ذلك مما يضيق المقام عن حصره – جمع طائفة من العلماء في هذا الباب مصنفات، منها: مصنفات حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وجامع الثوري وجامع ابن عيينة ومصنفات وكيع ومالك بن أنس وغيرهم كثير، وكلهم تكلموا في جميع نصوص القرآن وفسروا الصفات بما يوافق دلالتها، وفيما ذكروه بيان قاطع ورد حاسم على من ظن أو زعم أن مذهبهم التفويض أو عدم إدراك معاني آيات الصفات.

وفي التنبيهات على ما كتبه الصابوني ص١٢ لرد مقوله (إن مذهب السلف في التفويض أسلم) ما نصه: «ليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب، لأنه سبحانه بيَّنها لعباده وأوضحها في كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين و لم يبيِّن كيفيتها، فالواجب تفويض (علم الكيفية) لا (علم المعاني)، وليس التفويض مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح، وقد أنكر الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض وبدّعوهم، لأن

مقتضى مذهبهم أن الله خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه، والله تعالى يتقدس عن ذلك».

ولتجلية هذا الأمر يقول ابن تيمية في (الإكليل في المتشابه والتأويل) ص٤٦: إن «السلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة، قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها، ورووا عن النبي أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم».

ونذكر من أحوالهم ما أورده البخاري في صحيحه (٤٧١٤، ٤٧١٦) من قول عبد الله بن مسعود: (ما في كتاب الله آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت)، وقـــول الحسن البصري(١): (ما أنزل الله آية إلا وهو يحبّ أن يعلم ما أراد تعالى بها)، وقول مسروق(٢) وهو بصحيح مسلم (٢٤٦٣): (ما نسأل أصحاب رسول الله عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قصر عنه)، وقول مجاهد(٣): (عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية وأسأله عنها)(٤).

فهذا ابن عباس وهو أحد من كان يقول: {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران: ٧)، يجيب مجاهدًا عن كل آية في القرآن.. الأمر الذي حمل مجاهدًا ومن وافقه كابن قتيبة(٥) على أن جعلوا الوقف عند قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم}، فجعلوا الراسخين في العلم

---

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار وأمه خيرة مولاة أم سلمة نشأ بوادي القرى وكان فصيحًا عالمًا عابدًا وسيمًا صالحًا ثقة مأمونًا صاحب سنة، كما كان أفقه أهل البصرة وأهيبهم، قال عنه المزني: «من سره أن ينظر إلى أعلم عالم أدركناه في زمانه فلينظر إلى الحسن»، وكان إذا ذكر عند أبي جعفر الباقر قال: «ذاك الذي أشبه كلامه كلام الأنبياء»، رأى عليًا وطلحة وعائشة، وروى عن خلق كثير من الصحابة والتابعين.. التهذيب ١/ ٤٨١: ٤٨٥.

٢() هو مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني، يقال في سبب لقبه: إنه سُرق هو صغير ثم وجد فسمي مسروقًا، ثقة عالمًا وكان يصلي حتى ترم قدماه، يعد من كبار التابعين والمخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، كان أفرس فارس باليمن وكان ابن عيينة لا يفضل عليه أحدًا، وكان شريح يستشيره، قال ابن المديني: لا أقدم على مسروق أحدًا) وقال العجلي: (ثقة وكان أحد الذين يقرئون ويفتون وكان يصلي حتى ترم قدماه) ت٦٢.. تاريخ دمشق، وحلية الأولياء والسير و التهذيب٥/ ٤١٦.

(٣) ابن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي ثقة إمام في التفسير وفي العلم من الطبقة الثالثة ت ١٠١أو ١٠٤.. التقريب ٢٢٩/٢ وميزان الاعتدال ٣/ ٤٤٠.

(٤) أخرجه وبنحوه الطبري٢/ ٣٩٥ وابن كثير١/ ٥، ٢٦٢ والطبراني في الكبير ٧٧/١١ والإخلاص لابن تيمية ص٢٥٧.

٥() هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، صدوق ثقة ديِّن فاضل له زهاء ثلاثمائة مصنف، سكن بغداد وروى عن ابن راهويه وجماعته، وهو لأهل السنة كالجاحظ للمعتزلة، ت ٢٧٦.. ينظر العلو ص ٢١٦ وكذا ميزان الاعتدال وهما للذهبي.

يعلمون التأويل، وفي ذلك يقول ابن قتيبة: «ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، فهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى، ولم يترل الله شيئًا من القرآن إلا لينفع به عباده».. ويتساءل رحمه الله «هل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله لم يكن يعرف المتشابه؟! وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله}، جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته – وهو ما كان – فقد علّم صلى الله عليه وسلم عليًا التفسير ودعا لابن عباس فقال: (اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين)»(١).

وفيما يشبه المحصلة لما سبق يخلص ابن قتيبة إلى القول بأنا: «لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمروه كله على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور»(٢).. وعلى ذلك «فإدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، أو اعتقاد أن ذلك من المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله، كما يقول بكل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم –والكلام هنا لابن تيمية – فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولون ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على وجهين:

الأول: من قال أن هذا من المتشابه، وأنه لا يفهم معناه، فهؤلاء جعلوا أسماء الله وصفاته بمترلة الكلام الأعجمي، ولا يعلم أحد من سلف الأمة ولا من أئمته لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية.. ولا قالوا أن الله يترل كلامًا لا يفهَم معناه.. بل تكلم أحمد على ذلك المتشابه وبيَّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية، وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله، فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبيَّن ويفسَّر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسمائه وصفاته وآياته.

الثاني: أنه إذا قيل: إن هذا من المتشابه الذي في القرآن والذي نفي الله علم تأويله في قوله تعالى: (لا يعلم تأويله إلا الله)، يقال له: إن نفيَ علم تأويله ليس نفي علم معناه، كما في القيامة وأمور القيامة، فالألفاظ التي أخبر الله به عن اليوم الآخر تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما يشبهها: ما أخبر به تعالى من موعود الجنة، فقد أخبر سبحانه أن في الجنة لحمًا وعسلًا وخمرًا وغير ذلك وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى، ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته.. وإذا تحقق هذا

---

(١) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ١٣٨ والحاكم ٦٢٨٠وأحمد١/ ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥ والطبراني في المعجم الكبير ١١٢٠٤ والأوسط ٤١٧٦.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص٧٢، ٧٣.

فيما بين المخلوقات، فأسماء الله وصفاته أولى، وإن كان ما بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تَشَابه، فإنه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ولا حقيقته كحقيقته، بل نفي التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا»(١).

وعليه فإن المراد من قول السفيانَيْن السالفي الذكر، إنما هو: إمرار الكيفية ونفيها، كما نفتها أم سلمة وتابعها مالك وغيره من السلف عندما قالوا: (الاستواء معلوم والكيف مجهول).

وهنا يقرر ابن تيمية في الحموية ص٢٥ ومجموع الفتاوى ٥/ ٤١ ما سبق، ويؤكد حقيقة أن «قول ربيعة ومالك: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب)، موافق لقول الباقين: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإنما نفوا علم الكيفية و لم ينفوا ظاهر معنى الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله، لَما قالوا: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول).. فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم، ولَما قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإنه لا يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذ لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذا أثبت الصفات.

وأيضًا فإن من ينفى الصفات الخبرية أو الصفات مطلقًا لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف)، فمن قال: (إن الله ليس على العرش)، لا يحتاج إلى أن يقول: (بلا كيف).. وكذلك لو كان مذهب السلف نفى الصفات في نفس الأمر، لما قالوا: (بلا كيف)، وعليه فإن قولهم: (أمروها كما جاءت)، يقتضى إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معان، إذ لو كانت دلالتها منفية أو كان مرادهم تفويض معناها لكان الواجب أن يقال: (أمِرّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد) أو: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة).. وحينئذ فلا تكون أمرَّت كما جاءت ولا يقال حينئذ: (بلا كيف) إذ نفى الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»إ.هـ.

ومما يدل على مخالفة ما عليه مدعي التشابه لما كان عليه السلف، أن أئمة السنة وأخيار الأمة بعد صحب النبي صلى الله عليه وسلم– من نحو مالك في الموطأ وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وسفيان والليث والثوري – هم الذين نقلوا أحاديث الصفات تلك، وعن هؤلاء الأئمة وأمثالهم أخذت، وهم الذين أدّوها إلى الأمة، وما أورد واحد منهم شيئًا منها ولا أودعه في المتشابهات،

(١) ينظر الإكليل ص٢٩: ٣١، ٤٥ والتدمرية ص٣٠: ٣٣ وتفسير الإخلاص ص٢١٧، ٢٤٤، ٢٤٥.

ويَعرِف ذلك من له أدنى نصيب من معرفة هؤلاء الأئمة وما نقلوه وصنفوه، والكذب في هذا الكلام أظهر من أن يحتاج إلى بيان(١).

ونظير ما سبق ما ورد في النهي عن تفسير نصوص الصفات، من نحو ما جاء عن أبي عبيدة من قوله عن الأحاديث التي فيها الصفات: (هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهى عندنا حق لا شك فيه، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه فيها؟، أو كيف ضحك؟، قلنا: لا نفسر هذا ولا سمعنا أحدًا يفسرها)، وروى اللالكائي بسنده أن وكيعًا قال: (إذا سئلتم عن ضحك ربنا، فقولوا: كذلك سمعنا)(٢).

فكما ترى؛ فإن النهي فيها عن تفسير الكيف، وهو في معنى ما سبق من (الإمرار).. «قال الترمذي في سننه: (قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال: كيف؟، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف.. وقال عبد العزيز بن الماجشون إمام أهل المدينة، وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه)»إ.هـ من درء التعارض ٢/ ١٩ وما بعدها.

وكان أبو بكر الخلال قد ذكر في (كتاب السنة) بإسناده عن الأوزاعى، قال: سئل مكحول والزهرى عن تفسير هذه الأحاديث – أحاديث الصفات – فقال: (أمروها على ما جاءت)، وقال الوليد بن مسلم: (سألت الأوزاعى ومالكًا وسفيان عن هذه الأحاديث التي فيها الصفات، فقالوا: أمروها بلا كيف).

ويفاد مما سبق أن «ما جاء من عبارات السلف من نحو: (لا يفسرون من أحاديث الصفات شيئًا) و(من غير تفسير) و(ترك تفسيرها)، فإن مرادهم منها: ترك التفسير الذي يؤدي إلي معرفة الكيفية والكنه، أو: ترك التفسير الذي يخرج المعنى عن ظاهر اللفظ، أو: لا يتأولونها ولا يخرجون معناها عن ظاهرها، أو: لا يفسرونها تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الأثبات»(٣).

«قال حنبل بن إسحاق: سألت أنا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروي عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله ينزل السماء الدنيا)، فقال: قال أبو عبد الله: (نؤمن بها ونصدق، ولا نردّ شيئا منها إذا كانت الأسانيد صحاحًا، ولا نرد علي رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء

---

(١) ينظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥/٢٩٦ ومجموع الفتاوى له ٢/١٢٦، ٢٦٣.

٢() ينظر الحجة للأصبهاني ١/ ٤٥٧ وشرح أصول السنة للالكائي ٣/ ٤٣٠.

٣() كذا أفاده ابن تيمية في الحموية و د.رضا نعسان في كتابه (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين) ص٧١

به الرسول حق)، قال: قلت لأبي عبد الله: يترل الله إلي سماء الدنيا؟!، ونزوله بعلمه أو بماذا؟، فقال لي: (اسكت عن هذا، ما لك ولهذا؟ امض الحديث علي ما روي بلا كيف ولا حدٍّ كما جاءت به الآثار وما جاء به الكتاب، قال الله عز وجل: {فلا تضربوا لله الأمثال} [النحل:٧٤]، يترل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قَدْره وصف واصف، ولا ينأي عنه هرب هارب».

كذا ذكره اللالكائي في شرح أصول السنة ٣/ ٤٥٣، وبما محصله أن نصوص الصفات لا تؤول ولا يفوض في معانيها، إنما يفسَّر ما فسِّر منها بما يوافق دلالتها، ويوقف على ما لم يفسر لا لكونه من المتشابه ولكن لأنه يسعنا فيها ما وسع من قبلنا، وأن التفويض والتشابه إنما يقتصر فيه على كيفيات الصفات وحسب.. والله تعالى أعلى وأعلم.

المبحث الثالث

استهجان الأشعري وعموم أئمة أهل السنة

لتأويلات المعتزلة التي تبعهم فيه متأخرو الأشعرية

أولًا: استهجان الأشعري واستنكاره الشديد لتأويلات المعتزلة والجهمية والشيعة والخوارج، ومن تبعهم في ذلك من متأخري الأشاعرة

وعلى نحو ما جاء إثبات أبي الحسن الأشعري لصفات الخالق، وذلك فيما نطق به بصريح العبارة.. جاء الإنكار منه على نفيها بتأويل أو تعطيل، أيضًا بصريحها.. فقد أنكر على من تأوَّل النزول، وأنكر على من تأوَّل الفوقية، وأنكر على من تأوَّل اليد والعين، وأنكر على من تأوَّل المجيء والإتيان، وأنكر على من تأوَّل الوجه بالذات.. كما شدد النكير في غير ما مرة على من تأوَّل الاستواء بالاستيلاء أو القهر أو القدرة، وجاء كل ذلك منه بأدلة النقل والعقل.. ومن ذلك قوله في الإبانة ص٩٢:

«وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قول الله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥]، أنه (استولى) و(ملك) و(قهر) و(أن الله – تعالى – في كل مكان)، وجحدوا أن يكون الله عز وجل مستو على عرشه كما قال أهل الحق.. وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، ولو كان هذا كما ذكروه لما كان هناك فرق بين العرش والأرض السابعة، لأن الله تعالى قادر على كل شيء، والأرض لله سبحانه قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم.. ولو كان الله مستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء وهو تعالى مستو على الأشياء كلها، لكان مستويًا على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار، لأنه مستول عليها.. وإذ لم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستو على الحشوش والأخلية – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا – لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش لعظمته دون الأشياء كلها».

قال: «وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله في كل مكان، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.. ويقال لهم: إذا لم يكن مستويًا على العرش بمعنىً يخص العرش دون غيره – كما قال ذلك أهل العلم ونقلة الأخبار وحملة الآثار – وكان الله في كل مكان، فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض والأرض فوقه والسماء فوق الأرض.. فإن في هذا ما يلزمكم أن تقولوا لأجله: إن الله تحت التحت والأشياء فوقه،

وأنه فوق الفوق والأشياء تحته، وفي هذا ما يستلزم أنه تحت ما هو فوقه وفوق ما هو تحته، وهذا هو المحال والمتناقض، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً».

ومن دلائل إنكار أبي الحسن الشديد على طريقة متأخري الأشاعرة – المتَّبَعَة إلى الآن في تفصيل نعوت السلب والمفضية إلى نفي ذاته تعالى ونفي ما ثبت بحقه من صفات الفعل والخبر لاسيما صفة استوائه سبحانه على عرشه – ما نسبه في (المقالات) ص١٥٥، ١٥٦ إلى المعتزلة على سبيل الاستهجان، فقد نَقل عنهم قولهم: «إن الله واحد.. ليس بجسم ولا شبح ولا جثة، ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص، ولا جوهر ولا عرض، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا محسة، ولا بذي حرارة ولا برودة.. وليس بذي أبعاضٍ وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات ولا بذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت.. ولا تجوز عليه المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدَثهم، ولا يوصف بأنه متناهٍ.. وليس بمحدود.. ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه الحواس ولا يقاس بالناس.. لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار ولا يسمع بالأسماع».

ولكون قصدهم من وراء كل هذا النفي المفصل: تعطيل أفعاله تعالى وصفاته الخبرية.. ولكونه يمثل غير طريق المؤمنين، عقَّب الأشعري عليه بقوله: «فهذه جملة قولهم في التوحيد، وقد شاركهم في هذه الجملة: الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة، وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين».

وكان مما استنكره الأشعري بشدة على المتأولة، تأويلهم اليد بالنعمة حيث قال ما نصه: «وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب، أن يقول القائل: عملت كذا بيديَّ، ويعني به النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولًا في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: (فعلت بيدي) ويعني: النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بيدي﴾ [ص:٧٥] النعمة، وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: (لي عليه يديَّ)، بمعنى: (لي عليه نعمتيَّ).. لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: ﴿بيدي﴾ بـــ ﴿نعمتيّ﴾ إلى الإجماع، فليس المسلمون على ما ادَّعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: (بيديَّ) يعني (نعمتيَّ)، وإن لجأ إلى وجه ثالث سألناه عنه ولن يجد له سبيلًا»(١).

(١) الإبانة ت حماد الأنصاري ص٩٩، ت د. فوقية حسين ٢/ ١٢٨، ت محمد عبد الهادي ص١٣٧.

وبعد إثباته ما أتى به القرآن في قوله تعالى: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥] وقوله بوجوب حمله – بموجب القرائن – على ظاهره، وبعد أن أحال أن تكون بمعنى (نعمتي)، قال أبو الحسن الأشعري: «فإن قال قائل: إذا ذكر الله عز وجل (الأيدي) – يعني في قوله تعالى: ﴿مما عملت أيدينا﴾ [يس: ٧١] – وأراد (يدين)، فما أنكرتم أن يذكر (الأيدي) ويريد (يداً) واحدة؟، قيل له: ذكر تعالى (أيدي) وأراد (يدين)، لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال: (أيدي كثيرة)، وقول من قال: (يداً واحدة)، فقلنا: (يدان)؛ لأن القرآن على ظاهره، إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر.. فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: ﴿عملت أيدينا﴾ [يس: ٧١] وقوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] على المجاز؟، قيل له: حَكَم الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة، ألا ترون أنه إذا كان ظاهر الكلام العموم، فإذا ورد بلفظ العموم والمراد به الخصوص، فليس هو على حقيقة الظاهر وليس يجوز أن يعدل بما ظاهره العموم عن العموم بغير حجة، كذلك قوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] على ظاهره أو حقيقته من إثبات اليدين، ولا يجوز أن يعدل به عن ظاهر اليدين إلى ما ادعاه خصومنا إلا بحجة.

ويتابع الأشعري رده قائلًا: «لو جاز ذلك، لجاز لمدع أن يدعي أن ما ظاهره العموم فهو على الخصوص وما ظاهره الخصوص فهو على العموم بغير حجة، وإذا لم يجز هذا لمدعيه بغير برهان لم يجز لكم ما ادعيتموه أنه مجاز أن يكون مجازاً بغير حجة، بل واجب أن يكون قوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ إثبات يدين لله تعالى في الحقيقة غير نعمتين إذا كانت النعمتان لا يجوز عند أهل اللسان أن يقول قائلهم: (فعلت بيدي)، وهو يعني النعمتين»([1])إ.هـ.

وكان مما عابه الأشعري كذلك على المعتزلة – ومن قال بقولهم – ما نقله عنهم في (المقالات) من الزعم بـ «أن لله وجهًا هو هو»([2])، مبررين ذلك بـ «أن العرب تقيم الوجه مقام الشيء، فيقول القائل: (لولا وجهك لم أفعل)، أي: (لولا أنت لم أفعل)، وهذا قول النَّظّام وأكثر معتزلة البصريين وقول معتزلة البغداديين»([3])، وهو عينه قول متأخري الأشاعرة بعد تعطيلهم صفة الوجه وتأويلها بالذات.

ومما نقله عنهم كذلك مع شدة استنكاره له، تأويلاتهم الباطلة بشأن صفتي (العين) و(اليد) في حقه تعالى، حيث قال بنفس المصدر ص١٩٥: «وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار (العين) و(اليد)، وافترقوا في ذلك على مقالتين: فمنهم من أنكر أن يقال: (لله يدان)، وأنكر أن يقال: (إنه ذو عين، وإن

---

(١) الإبانة ت حماد الأنصاري ص١٠٣، ١٠٤، ت فوقية حسين ١٣٩/٢، ١٤٠، ت محمد عبد الهادي ص١٤٢.

(٢) ومدعي هذا هو: رأس المعتزلة أبو الهذيل العلاف

(٣) مقالات الإسلاميين ص١٨٩ وينظر ٥٢١: ٥٢٤.

له عينين)، ومنهم من زعم أن لله يداً وأن له يدين، وذهب في معنى ذلك إلى أن اليد نعمة، وذهب في معنى العين إلى أنه أراد: العلم وأنه عالم، وتأول قول الله تعالى: (ولتصنع على عيني) [طه:١٤]، أي: بعلمي».. وقد سبق ذكر رده على ذلك، وسوقه إجماع أهل السنة وسلف الأمة على خلافه.

ويواصل أبو الحسن الأشعري استنكاره الشديد على المعتزلة النفاة و– بالطبع – من قال بقولهم، فيفصح في (المقالات) ص٢١٨ عن أنها: «تأولت (اليد) بمعنى النعمة، وتأولت قوله تعالى: (تجري بأعيننا) [القمر:١٤]، أي: (بعلمنا)، و(الجنب) بمعنى: (الأمر)، وقالوا في قوله تعالى: (أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله) [الزمر:٥٦]، أي: (في أمر الله)، وقالوا: (نفس الباري هي هو).. وأما (الوجه) فإن المعتزلة قالت فيه قولين: قال بعضهم وهو أبو الهذيل: وجه الله هو الله، وقال غيره: معنى قوله: (ويبقى وجه ربك) [الرحمن: ٢٧]، ويبقى ربك، من غير أن يثبت وجهًا».

وكان مما قاله الأشعري في الإبانة ص٩٨ مخالفًا فيه المبتدعة من المتكلمة ومدعي الانتساب إليه ممن أولوا الوجه بالذات: «فمن سألناه فقال: أتقولون إن لله سبحانه وجهًا؟ قيل له: نقول ذلك، خلافًا لما قاله المبتدعون، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) [الرحمن:٢٧]».. والعلة في إثبات ذلك وغيره – على ما أفادته عبارته – دلالة العقل والنقل وحجية صريح القرآن وصحيح السنة وثبوت الإجماع على حملها جميعًا على الوجه اللائق به سبحانه دون تأويل أو تعطيل، أو تفويض أو تكييف، أو تشبيه أو تجسيم.

وكان مما قاله بنفس المصدر ص٩٧: «ونَفى الجهمية أن يكون لله تعالى وجه»، في إشارة منه رحمه الله إلى تشابه من يفعل ذلك أيًّا ما كان، بمن ينكر سمع الله وبصره وعلمه وقدرته، وإشارة منه كذلك إلى تشابه من ينكر صفاته تعالى ويعطلها بزعم تنزيهه تعالى عن مشابهة الحوادث، بالمجسمة والمشبهة الذين لم يتصورا في صفات الله إلا ما يكون منها للمخلوقين.

ومن كلامه الصريح في ذلك قوله في المقالات في ٢١٧: «قالت المجسمة: (له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب)، يذهبون إلى الجوارح والأعضاء».. وكان مما ذكره وعقَّب به مباشرة على مقولة المجسمة السالفة الذكر، قوله – في معتقد أهل السنة والجماعة وما أجمعوا عليه في ذلك –: «قال أصحاب الحديث: لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل، أو جاءت به الرواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقول: (وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف)»أ.هـ.

ثانيًا: قدامى أهل العلم ومحدثوهم يوافقون الأشعري في استنكاره تأويلات المبتدعة ومن تبعهم من متأخري الأشاعرة:

هذا، وقد أوضح الحافظ الذهبي في العلو أن الأشعري في المقالات «ذكرَ فِرق الخوارج والروافض والجهمية وغيرهم.. إلى أن قال: (ذِكر مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث: جملة قولهم: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يردّون من ذلك شيئًا، وأن الله على عرشه كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه:٥]، وأن له يدين كما قال: {لما خلقت بيدي} [ص:٧٥]، وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج»(١).. إلى آخر ما قرره الأشعري رحمه الله.

كما أوضح الذهبي بنفس الصفحة والتي تليها، أن أبا الحسن «ذكر في هذا الكتاب المذكور – نحوًا من ذلك – في باب: (هل الباري تعالى في مكان دون مكان، أم لا في مكان، أم في كل مكان)، فقال: (اختلفوا في ذلك على سبع عشرة مقالة، منها: قال أهل السنة أصحاب الحديث: إنه ليس بجسم ولا يشبه الأشياء، وإنه على العرش كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه:٥]، ولا نقدم بين يدي الله بالقول، بل نقول استوى بلا كيف، وإن له يدين كما قال: {خلقت بيدي} [ص:٧٥]، وإنه ينزل إلى سماء الدنيا كما جاء في الحديث)، ثم قال: (وقالت المعتزلة: استوى على عرشه، بمعنى: استولى، وتأولوا اليد بمعنى النعمة، وقوله: {تجري بأعيننا} [القمر:١٤] أي: بعلمنا، والجنب بمعنى: الأمر»(٢).. إلى آخر ما سبق أن نقلناه عن الأشعري رحمه الله في المقالات..

وأيضًا كشف شيخ الإسلام ابن تيمية عن كل ذلك في الحموية ص٥٣: ٥٩ وراح ينقل عن أبي الحسن الأشعري جلَّ ما يتعلق بتأويلات المعتزلة وغيرهم من أهل الضلال، وما ذكره رحمه الله بشأن ردها ودحضها.. وبنحوٍ من ذلك فعل مفتي بغداد ومرجع أهل العراق الإمام الآلوسي ت ١٢٧٠على ما سيأتي بيانه

فها أنت – أخي القارئ – ترى أن ما تأوله متأخرو الأشاعرة بشهادة أهل التحقيق، ما هو إلا صورة مقاربة لما كان عليه الجهمية والخوارج والمرجئة والشيعة والمعتزلة، وما كان عليه الأشعري نفسه قبل أن يرجع عنه إلى طريق أهل السنة.. وأن ما عطل من صفاته تعالى، ما كان إلا لتصور خاطئ نشأ عليه

---

(١) العلو للحافظ الذهبي ص١٥٩ وينظر مقالات الإسلاميين للأشعري ص٢٩٠.

(٢) العلو للذهبي ص١٥٦، ١٥٧ وينظر مقالات الإسلاميين ص٢١٠، ٢١٨.

المجسمة والمشبهة والمؤولة حينما ذهب بهم خيالهم المريض إلى إلحاق صفات الخالق جل وعلا بصفات المخلوقين.

ومن ثم تسني للأشعري أن ينكر على هؤلاء وأولئك، فقد أنكر على أهل الاعتزال وغيرهم ممن ظلوا على مذهبه الفائت الذي رجع عنه في التأويل، على نحو ما أنكر كذلك على المجسمة والمشبهة الذين راحوا يشبهون صفاته تعالى بما للمخلوقين.. كاشفًا عن مدى مخالفتهم جميعًا لما عليه نصوص الوحي وما أجمع عليه سلف الأمة.

وقد سقنا قبل، ما قاله في رسالته إلى أهل الثغر ص٢١٤ وما بعدها، وفيه – بتصرف واختصار – أن السلف: «أجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحْدَثين كما أن نَفْسَه لا تشبه أنفس المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز وجل هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة، وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له يدين مبسوطتين وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحًا، وأن يديه تعالى غير نعمته.

وأجمعوا على أنه عز وجل يجئ يوم القيامة والملك صَفًا صفًا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، وليس مجيئه حركة ولا زوالًا، وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، فإذا ثبت أنه عز وجل ليس جسمًا ولا جوهرًا لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: (جاءت زيد الحمى) أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسمًا ولا جوهرًا وإنما مجيئها إليه وجودها به.

وعلى أنه ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر، وقد نزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم عند من خالفنا، وأجمعوا على أنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وقد دل على ذلك بقوله: (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض) [الملك:١٦]، وقال: (الرحمن على العرش استوى) [طه:٥] وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر، لأنه عز وجل لم يزل مستوليًا على كل شيء».

وهذا بالطبع مذهبه الذي دان الله به ولقي ربه عليه.. وقد شهد له به أئمة الهدى، يقول ابن تيمية – رحمه الله(١) – ت٧٢٨ في الموافقة ٢/ ٨: «الأشعري يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى، ولهذا يثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة، ويثبت الاستواء على العرش، ويرد على من تأوله بالاستيلاء

(١) هو شيخ الإسلام الحافظ أبو العباس تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية الحراني ثم الدمشقي الحنبلي، الفقيه الأصولي المحدث صاحب التصانيف، أبلى بلاء حسنًا وشيع جنازته ما يزيد عن ٢٦٠ ألف.. الكشف ٥/ ١٠٥.

ونحوه»، ويقول بنفس المصدر ٣/ ٢٣٩: «ليس للأشعري في إثبات صفة الوجه واليد والاستواء وتأويل نصوصها قولان، بل لم يختلف قوله أنه يثبتها ولا يقف فيها، بل يبطل تأويلات من ينفيها».

كما شهد للأشعري بذلك ضمن المعاصرين د.محمد أبو زهرة، وكان مما قاله عنه: أنه يأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع في التشبيه، فهو يعتقد أن لله وجهًا لا كوجه العبيد، وأن لله يدًا لا تشبه أيدي المخلوقات(١).

وما سبق أن ذكرناه للأشعري وشهد له به السابقون واللاحقون، يؤكد – من دون شك – نفيه للمجاز كلية في آي وأحاديث الصفات، لكونه القاضي بصرف الصفات الخبرية وصفات الأفعال عن ظاهر معناها بدون دليل ولا قرينة شرعية أو لغوية أو عقلية أو حالية، والمجاز – كما يَعلم ذلك من له أدنى إلمام بقواعد البلاغة – الشرط فيه وجود أيٍّ من هذه القرائن المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للفظ.. وأرى أن هذا أوسط الآراء التي قيلت في إشكالية وجود المجاز في القرآن أو عدم وجوده، حيث أفرط البعض فجنح إلى أن جلَّ ما في القرآن محمول على المجاز، وغالى آخرون فنفى المجاز عن القرآن كلية، والصواب هو وجوده مع منع إجرائه بالكلية في صفات الله تعالى لعدم وجود القرينة كما أسلفت، وعلى ما هو مفصل في كتابنا (موقف السلف من المجاز في الصفات).

ومما يدل على خطأ من خرج على معتقد جماعة أهل الحق، وعلى صواب ما رجع إليه أبو الحسن من حمل للصفات على الحقيقة دون المجاز، حَمْلهم بعضَ صفات الأفعال والخبر من نحو (الرؤية) و(الكلام) و(القدرة) و(الحياة) على الحقيقة، وتأويلهم البعض الآخر منها من نحو (النزول) و(الاستواء) و(اليد) و(القبضة) بصرفه إياها إلى المجاز.. حيث صرفوا (النزول) إلى المجاز عن نزول رحمته، و(الاستواء) إلى المجاز عن الاستيلاء، و(اليد) و(القبضة) إلى المجاز عن القدرة.. وهكذا، وليس هناك دليل على صدق أو صحة ما ذهبوا إليه، ولا ضابط يرجع إليه في التفرقة بين هذه الصفات والتي قبلها، لوجوب حمل جميع الصفات على ما يخالف الحوادث ويوهم التشابه ويتره الله عنهما، ولكون ما أفردوه بالإثبات من دون تأويل، هو كذلك من لوازم الحوادث والعوارض ومما يوهم المشابهة والتجسيم، ولا مخرج من كل ذا إلا بإثباتها وحملها جميعًا دون ما تفرقة، على الوجه اللائق به جل وعلا، من غير تشبيه ولا تجسيم، ولا تعطيل ولا تفويض، ولا تأويل ولا إخراج لها عن ظاهرها.

---

(١) ينظر (ابن تيمية حياته وعصره) ص١٨٩.

▫ الفصل الثاني

▫ موافقة الأشعري – في إثبات الصفات – لما جاء عن النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان

المبحث الأول: موافقة الأشعري – في إثبات صفات الخالق دون ما تفويض ولا تأويل – لما جاء عن النبي ﷺ وصحابته الكرام.

المبحث الثاني: موافقة الأشعري – في إثبات صفات الخالق دون ما تفويض ولا تأويل – لأئمة السلف من التابعين وتابعيهم بإحسان.

المبحث الثالث: مجاراة الأشعري أئمة السلف وتابعيهم بإحسان في استنكارهم تأويلات المعتزلة والجهمية والشيعة والخوارج ومن تبعهم في ذلك من متأخري الأشاعرة.

على خطا الأشعري: الجويني بعد حيرة واضطراب؛ يحكي تجربته وينصح الأمة بلزوم توحيد الله في صفاته بإثباتها وبنبذ المذهب الأشعري بالكلية.

المبحث الرابع: طرفًا من تقارير أهل العلم والفضل.. بتخلي متأخري الأشاعرة عن مذهب شـــيخهم الوسطي في توحيد الصفات

المبحث الأول

موافقة الأشعري – في إثبات صفات الخالق دون ما تفويض ولا تأويل –

لما جاء عن النبي ﷺ وصحابته الكرام

إن أمر إثبات الصفات دون ما تشبيه أو تجسيم أو تمثيل، ولا تفويض لمعانيها ولا تأويل، ولا تكييف لها ولا تعطيل، ولا صرف لها عن ظاهرها إلى المجاز.. لم يكن أبو الحسن الأشعري فيه بدعًا مما جاء في دين الله وأحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا مما كان عليه صحابته عليهم الرضوان، ولا مما كان عليه سائر أهل التحقيق من علماء المسلمين وأئمتهم.

وقد رأينا كيف أنه رجع بهذا المعتقد الصحيح في توحيد الصفات عما كان عليه من قبل، برؤيا صالحة وبإيعاز من النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا بحد ذاته يعد كرامة له ومباركة من النبي صلى الله عليه وسلم للسير قدمًا على نهج العقيدة الصحيحة وعلى درب المنتهجين نهجها، وبشارة لأمته بضرورة أن تموت عليها وتحيا عليها دون أن تبغي بها بدلًا أو عنها حولًا، لاسيما وأن رؤياه – بأبي هو وأمي – حق، وأن الشيطان لا يتمثل في صورته صلى الله عليه وسلم.

والحق أن كتب السنة والاعتقاد عاجَّةٌ بأحاديثه صلى الله عليه وسلم المتعلقة بالكلام عن ثبوت علوه تعالى وفوقيته ونزوله وضحكه، ويده وعينيه وأصبعه وقدمه.. إلى غير ذلك مما وصف الله سبحانه به نفسه وأوحى به إلى رسوله صلى الله عليه وسلم من الصفات الفعلية والخبرية، بل ومليئة بذكر أبواب بأكملها بوبت لكل صفة منها على حدة، وفيها جميعًا – من التدليل على صحة ما رجع إليه الأشعري وتلقاه الصحابة وعموم سلف الأمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك – ما يكفي وما به تقام الحجة الرسالية على المفوضة والمؤولة.

١- جهود المحدِّثين ومصنفي كتب العقيدة المتوافقة لما كان عليه الأشعري في إثبات صفات الخالق دون ما تأويل ولا تفويض:

لقد بوب المحدِّثون في كتبهم لأحاديث الصفات بما يفيد إثباتها والوقوف على دلالاتها وتفويض كيفياتها دون معانيها إلى علام الغيوب سبحانه، فذكر البخاري في آخر صحيحه في (كتاب التوحيد) ضمن ما ذكر، باب قول الله عز وجل: (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) [المائدة:١١٦]، وباب قوله: (كل شيء هالك إلا وجهه) [القصص:٨٨]، وباب قوله:

(ولتصنع على عيني) [طه:٣٩]، وباب قوله: (لما خلقت بيدي) [ص:٧٥]، وباب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا شخص أغير من الله)، وباب قوله تعالى: (وكان عرشه على الماء) [هود:٧]، وباب قوله: (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) [فاطر:٤١].. إلخ، يذكر في كل باب مجموعة من الأحاديث التي فيها الصفة التي بوب لها، بما يفيد إثباتها لله تعالى وإمرارها دون تكييف في كنهها، ولا تأويل أو تفويض في دلالاتها.. وكذا فعل مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وأحمد في المسند وغيرهم من أصحاب السنن والمسانيد.

وبنحو ما فعل المحدِّثون، فعل الذين صنفوا في العقيدة من المتقدمين، فذكروا الأحاديث والآثار التي تتعلق بالصفات ضمن أبواب في رسائلهم وكتبهم، حتى إن بعضهم كابن خزيمة أطلق على كتابه اسم: (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل)، وضمنه بابًا في (إثبات الوجه لله) وبابًا في (إثبات العين لله جل وعلا)، وبابًا في (إثبات اليد للخالق جل وعلا)، وبابًا في (إثبات الأصابع لله عز وجل)، وبابًا في (ذكر إثبات الرجل لله عز وجل)، وبابًا في (ذكر استواء خالقنا العليّ الأعلى)، وبابًا في (بيان أن الله عز وجل في السماء)، وبابًا في (أخبار نزول الرب إلى السماء)، وبابًا في (إثبات ضحك ربنا عز وجل).. وبمثله فعل البيهقي حيث ذكر ضمن ما ذكر: (باب في إثبات صفة الوجه.. العين.. اليدين.. باب ما ذكر في اليمين والكف.. في الأصابع.. في الساعد والذراع.. في الساق.. في الضحك.. في الغيرة.. في التقرب والإتيان والهرولة.. إلخ).

ومن المصنفات التي جاءت على هذه الوتيرة مما صنف في العقيدة السلفية: كتاب (الرد على الجهمية) للإمام أحمد بن حنبل، ونحوه للدارمي ولابن مندة، وكتاب (السنة) لكل من عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، وابن أبي عاصم، وأبي بكر الخلال، وأبي بكر الأثرم، وكتاب (الشريعة) للآجري، وكتابا الإبانة الصغرى والكبرى لابن بطة، و(الصفات) للدارقطني، وكتابا (التوحيد) و(الإيمان) لابن مندة، وكتاب (شرح أصول السنة) للالكائي، وكتابا (الاعتقاد) و(الأسماء والصفات) للبيهقي، و(النصيحة) للإمام الجويني، وكتاب (الأربعين في دلائل التوحيد) للهروي، و(الأسماء والصفات) و(الإكليل في المتشابه والتأويل) ورسائل (الحموية) و(التدمرية) و(الأكملية) و(المدنية) وغيرها لابن تيمية، و(اجتماع الجيوش) لابن القيم، و(العلو) لكل من الذهبي وابن قدامة المقدسي.

فجميع هذه المصنفات وغيرها، تكلمت في إثبات صفات الله على النحو اللائق به سبحانه في الأحاديث والآثار، ولم تذكر إلا ما يدل على إمرار كيفياتها، وعلى إثباتها دون ما تشبيه ولا

تجسيم ولا تمثيل، ولا تفويض ولا تكييف، ولا تأويل يخرجها إلى المجاز، وليس فيها ما يدل على خلاف ذلك.

نلحظ ذلك في نحو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم: (إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها)، وقوله فيما أخرجه: (المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين)، وقوله في حديث الشفاعة: (فأقوم عن يمين الرحمن مقامًا لا يقومه غيري)، ونحوه قوله: (وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي أربعمائة ألف)، فقال أبو بكر: زدنا يا رسول الله، قال: (وثلاث حثيات من حثيات ربي)، فقال عمر: حسبك يا أبا بكر، فقال أبو بكر: دعني يا عمر، وما عليك أن يدخلنا الجنة كلنا، فقال عمر: إن شاء الله أدخل خلقه الجنة بكف واحدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صدق عمر)(١)، فصدَّقه صلى الله عليه وسلم في إثبات الكف لله وسعتها وعظمتها.

وقوله في الحديث المتفق عليه: (تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفأها الجبار بيده كما يتكفَّأ أحدكم خبزته في السفر نزلًا لأهل الجنة).. وقوله فيما أخرجه البخاري: (يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السموات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟)، وفي أخرى ذكرها البخاري أيضًا: (يطوي الله عز وجل السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بيده الأخرى يأخذهن)، وفي ثالثة: (يقبض الله سماواته بيده والأرض باليد الأخرى، ثم يهزهن ثم يقول أنا الملك).

كما نرمق ما ذكرنا في قوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجاه: (ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة، تربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه)، وقوله فيما أورده البخاري: (يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض، فإنه لم يغض مما في يمينه)، قال: (وعرشه على الماء وبيده الأخرى القبض، يرفع ويخفض).

وفي ضحكه صلى الله عليه وسلم من قول الحَبر الذي جاءه يقول: (يا محمد، إن الله جعل السموات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال والشجر على أصبع، والماء والثرى على

---

(١) قال الألباني: صحيح على شرط مسلم.

أصبع، وسائر الخلق على أصبع، فيهزهن فيقول: أنا الملك)، قال ابن مسعود راوي الحديث فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الحَبر، ثم قال: (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون) [الزمر:٦٧](١).. فكل هذا وأضعافه وأضعاف أضعافه من النصوص الصحيحة الصريحة في ثبوت اليد وما شابه، لا يمكن أن يكون مجازًا وليس معه قرينة واحدة تبطل الحقيقة أو تخرج الصفة عن ظاهر معناها.

وفي أوجه الدلالة لما ذكر، نجده صلى الله عليه وسلم قد ذكر القبض والبسط، والطي والهز، والخفض والرفع، واليمين والحثو، والأخذ والإمساك باليد، والوقوف عن يمين الرحمن والكف، ووضع السموات على أصبع والجبال على أصبع.. إلخ، ثم لَّما أخبرهم ببعض ذلك جعل يقبض يديه ويبسطهما، تأكيدًا منه أن ذلك حقيقة لا مجاز وتحقيقًا لمعنى الصفة لا تشبيهًا لها.. كما أنه صلى الله عليه وسلم قد ذكر إحدى اليدين وقال: (وبيده الأخرى).

وكل هذا يمتنع معه أن تكون اليد مجازية سواء كانت بمعنى القدرة أو بمعنى النعمة، فإنها لا يتصرف فيها هذا التصرف إلا وهي على الحقيقة على ما تشهد به لغة العرب، فإنه إذا قيل: (قبض بيده وأمسك بيده)، أو (قبض بإحدى يديه كذا وبالأخرى كذا) و(جلس عن يمينه)، أو (كتب كذا وعمله بيمينه أو بيديه)، فهذا لا يكون إلا حقيقة، بخلاف اليد المجازية فإنها إذا أريدت لم يقترن بها ما يدل على اليد الحقيقة، بل ما يدل على المجاز كقولهم: (له عندي يد)، و(أنا تحت يدهم) ونحو ذلك.

وإلا فكيف – للهارفين بما لم يعرفوا والمجادلين بغير علم والقائلين بصرفها على الإطلاق – بما في نحو قوله تعالى: (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك) [العنكبوت:٤٨]، وما في نحو قول عبد الله بن عمر: (إن الله لم يباشر بيده أو لم يخلق بيده إلا ثلاثًا: خلق لآدم بيده، وغرس جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده)؟!، وأنى لهم في أي نقل أو عقل أو منطق أو ملة أو فطرة أو دين أو شريعة أو قانون أو مبدأ أو أصل أو قاعدة أن يكون معنى الآية: (وما كنت تتلو من كتاب ولا تخطه بنعمتك أو بقدرتك)، أو أن يصح أن يقال أن المراد من الأثر: (لم يخلق

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

بقدرته أو بنعمته إلا ثلاثًا) والخلق كله بقدرته، وأي فضيلة لآدم وقد خلق تعالى إبليس بقدرته أيضًا؟!([1]).

أنى لهم حمل اليد في الآية الكريمة: (قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) [ص: ٧٥] على القدرة أو النعمة وقد نسب سبحانه فيها الخلق لنفسه، ثم عدَّى الفعل إلى اليد، ثم ثناها، ثم أدخل عليها الباء التي تدخل على نحو قولنا: (كتبت بالقلم)؟!، وكيف يتسنى أن يكون المعنى: (لما خلقت بقدرتيَّ أو نعمتيَّ) مع ما أجمعوا عليه من أن له سبحانه قدرة واحدة وأن نعمَه على خلقه لا تعد ولا تحصى، وعلى استحالة خلق المخلوق بمخلوق لكون النعم كلها مخلوقة، بل ومع ما هو معلوم من أن المستعمل في يد القدرة أو النعمة أن تكون مجردة عن الإضافة وعن التثنية وعن نسبة الفعل إليها، ومع ما هو معلوم كذلك من أن استعمال: (يمين الرحمن)، و(كلتا يديه يمين) السابق ذكرهما في الحديث لا يقال فيه: (يد النعمة والقدرة)؟!.

٢- منهج الصحابة المتوافق مع ما استقر عليه أمر الأشعري في إثبات الصفات دون ما تفويض ولا تأويل:

على أن الصحابي الجليل الذي روى خبر اليهودي وضحكَ النبي صلى الله عليه وسلم وبدو نواجذه تصديقًا لهذا الخبر، وهو عبد الله بن مسعود، ما فهم مما أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك إلا أصبعًا تليق بجلاله سبحانه، وما خطر بباله قط أن وصف الأصبع له تعالى الذي وردت على لسان اليهودي جارحة، أو جاءٍ منه على سبيل التشبيه أو التجسيم، ولا تأوله ولا قال بإخراجه عن ظاهره.

كما أن الصحابة الذين رووا عنه صلى الله عليه وسلم قوله فيما أخرجه مسلم وغيره: (ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن إن شاء يقيمه أقامه وإن شاء أن يزيغه أزاغه)، هم من فهموا عن يقين، أن لفظ (بين) لا تقتضي المخالطة ولا المماسة والملاصقة لغة ولا عقلًا ولا عرفًا، بل هو – ولله المثل الأعلى – كما في قول الله تعالى: (والسحاب المسخر بين السماء والأرض) [البقرة: ١٦٤]، وهو – يعني: السحاب – لا يلاصق السماء ولا الأرض.

وها هو ذا صلى الله عليه وسلم يعلن على الملأ في خطبته يوم عرفة – وذلك فيما أخرجه مسلم عن جابر –: (ألا هل بلغت؟)، فيجيبونه أن: (نعم)، يقول جابر: (فجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إليهم ويقول: اللهم اشهد).. ويروي عنه أبو داود والترمذي وصححه من

---

(١) ينظر مختصر الصواعق ص٤٢ وما بعدها.

طريق عبد الله بن عمرو قوله صلى الله عليه وسلم: (الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).. وهاهو ذا يحادث سعد بن معاذ قائلًا: (لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات).

وها هو يخاطب جملة أصحابه – وهم من هم عربية وفصاحة – بقوله: (ألا تأمنونني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحًا ومساء)، وبقوله: (والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطًا عليها حتى يرضى عنها زوجها)، وبقوله: (لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي)، وبقوله: (ينزل ربنا كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول فيقول: أنا الملك، من ذا الذي يسألني فأعطيه؟، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له؟)، وبقوله: (إن ربكم حيي كريم يستحيي من عبده إذا رفع يده إليه أن يردهما صفرًا)، وبقوله: (إذا كان يوم القيامة نزل الرب إلى العباد)، وبقوله: (من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يصعد إلى الله إلا الطيب، فإن الله يتقبلها بيمينه).. وكلها أحاديث ورد ذكرها في صحيح مسلم وغيره، وينظر للمزيد منها اجتماع الجيوش ص٢٩: ٣٩ ومختصر العلو ٨١: ١٢٧وغيرهما.

فهل يتصور عاقل في قلبه مثقال ذرة من إيمان أن يكون رب العزة على غير ما ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم الذي تكلم عنه بهذه العبارات المختلفة: (المَلِك من فوق سبع سماوات)، (يرفع أصبعه إلى السماء ويقول: اللهم اشهد)، (من في السماء)، (الذي في السماء) (عنده فوق العرش) (ينزل ربنا كل ليلة) (نزل الرب إلى العباد) (لا يصعد إليه إلا الطيب).. إلخ، فيكون سبحانه – وحاشاه – بذاته تحت الأرض وفي الحشوش وفي بطون الأمهات وأماكن القذر؟!، وهل يظن عاقل برسول الله أنه بهذا الذي صح عنه – بأبي هو وأمي – يجسِّم أو يشبِّه، أو يفوِّض أو يؤوِّل، أو يفعل ذلك أو يقول به أيًا من أصحابه؟!.

ثم ها هي زوجه صلى الله عليه وسلم– زينب بنت جحش – تفاخر باقي زوجاته رضي الله عنهن جميعًا، فتقول والحديث في البخاري: (زوجكن أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات).. وهذا حبيبه وخليفته من بعده: أبو بكر رضي الله عنه، يحكي عنه البخاري في تاريخه أنه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فأكب عليه وقبل جبهته وقال: (بأبي أنت وأمي، طبت حيًا وميتًا)، ثم راح يعلن على الملأ: (من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله في السماء، حي لا يموت).

وهذا أقرب المقربين إليه عمر الفاروق، تستوقفه امرأة وهو يسير مع الناس فيقف لها ويدنو منها ويصغي إليها حتى ما قضت حاجتها وانصرفت، فإذا رجل يقول له: (يا أمير المؤمنين حبستَ رجالًا من قريش على هذه العجوز)، فيقول له: (ويلك تدري من هذه؟، هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات، هذه خولة بنت ثعلبة، والله لو لم تنصرف عني إلى الليل ما انصرفت حتى تقضي حاجتها إلا أن تحضرني صلاة فأصليها ثم أرجع إليها حتى تقضى حاجتها).. وذا حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما يقول: (ينادي مناد بين يدي الساعة: أتتكم الساعة، فيسمعه الأحياء وأموات، ثم ينزل الله إلى السماء الدنيا).. وذا حصين، يجادله صلى الله عليه وسلم بالحسنى قائلًا: (كم تعبد اليوم إلهًا؟)، فيقول له: (سبعة، ستة في الأرض وواحد في السماء)، فيقول له – بأبي و وأمي – (فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك؟)، فيقول له: (الذي في السماء)، فيقره صلى الله عليه وسلم على ذلك ويعد هذه منه، علامة إسلامه.

وذاك ابن عمر المكثر من رواية أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، يمر براعٍ فيقول له: (هل من جزرة – يعني: غنمة –؟)، فيقول له الراعي: (ليس هاهنا ربّها) يعني: صاحبها، فيقول له ابن عمر: (تقول له: أكلها الذئب)، فيرفع الراعي رأسه إلى السماء ويقول: (فأين الله؟)، فيقول ابن عمر: (أنا – والله – أحق أن أقول: أين الله؟) فما يكون أمام ابن عمر إلا أن يشتري الراعي والغنم، فيعتق الراعي ويعطيه الغنم.. وهذا ابن مسعود، يقول فيما صح إسناده: (العرش فوق الماء، والله فوق العرش لا يخفى عليه شيء من أعمالكم).. وذا عدي بن عمير ﷺ يحكي لحظة إسلامه وما وقع من جمهرة الصحابة، فيقول: (خرجت مهاجرًا إلى النبي ﷺ)، فذكر قصة طويلة وقال: (فإذا هو – يعني محمدًا ﷺ – ومن معه يسجدون على وجوههم، ويزعمون أن إلههم في السماء، فأسلمت وتبعته).. وذلك ابن رواحة يقول على إثر قصة حكاها له ابن عبد البر في الاستيعاب:

شهـــدت بأن وعـــد الله حق * وأن النار مثوى الكـــافـــرينا

وأن العرشَ فوق الماء طاف * وفوق العرش ربَّ العالمينا

وتحملـــــه مـــلائكـــة شـــــداد * ملائكـــــــة الإلـــــــه مسومينا

فهل هذه العبارات – وأمثالها كثير وكلها قد خرَّجها الذهبي في (العلو) وابن القيم في (اجتماع الجيوش) وغيرهما بأسانيد صحيحة – تحتمل معان غير التي وضعت لها؟.. أو يَفهم منها أحد غيرَ ما يفهمه منها العامة والخاصة حتى تتأول هذه الصفات على غير ما هي له، ولا يَثبت لله فوقية

ولا علواً بذاته يليقان بجلاله، فيكذِّبَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من نزل الوحي في حياتهم وبين أظهرهم؟.. أو يتهم أيًا منهم بالتجسيم والتشبيه وبأنه قد أخرج هذه الصفات عن ظاهر معناها إلى مجاز؟!.. اللهم لا

المبحث الثاني

موافقة الأشعري – في إثبات صفات الخالق دون ما تفويض ولا تأويل –

لأئمة السلف من التابعين وتابعيهم بإحسان

وبعد أن عرفنا كيف أن موقف الأشعري في آخر ما استقر عليه أمره – في إثبات صفات الله تعالى وحملها على ظاهرها دون ما تأويل ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تكييف ولا تفويض لمعناها – لم يخرج عما جاء في ذلك من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال صحابته الكرام رضي الله عنهم قيد أنملة.. نقرر هنا أن حال أبي الحسن الأشعري بالنظر لمن جاء بعد الصحابة من التابعين وتابعيهم بإحسان، كان كذلك.. ويحتاج التدليل على هذا إلى ذكر أقوالهم وأخبارهم التي هي في الحقيقة أكثر من أن تحصى.. وحسبنا أن نذكر منها – من غير ما سبق ذكره عن **الأوزاعي** ت١٥٧ **والساجي** ت٣٠٧ **والسجزي** ت٤٤٤ **والصابوني** ت٤٤٩ **وابن قدامة** ت٦٢٠ –:

ما جاء عن **كعب الأحبار**(١) ت٣٢ قال: «قال الله عز وجل في التوراة: (أنا الله فوق عبادي، وعرشي فوق جميع خلقي، وأنا على عرشي أدبر أمور عبادي، لا يخفى عليّ شيء في السماء ولا في الأرض، وإلي مرجع خلقي فأنبئهم بما خفي عليهم من علمي)».. وعن **مسروق** بن الأجدع ت٦٣ من أنه كان إذا حدَّث عن عائشة رضي الله عنها يقول: (حدثتني الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهما حبيبة حبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم المبرأة من فوق سبع سموات).

وكذا ما جاء عن **الضحاك** بن مزاحم(٢) ت١٠٦ ومثله عن مقاتل بن حيان والثوري وغيرهما، في تفسير قول الله تعالى (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم) [المجادلة:٧]: «هو الله على العرش وعلمه معهم»، ولفظ ابن عبد البر فيما عليه

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني العلامة الحبر متين الديانة من نبلاء العلماء، كان يهوديًا فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ وحسن إسلامه، قدم المدينة أيام عمر فجالس الصحابة وكان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية التي كان يعرف صحيحها وسقيمها.. التهذيب ٤/ ٥٩٥

(٢) الهلالي، أبو القاسم الخراساني صاحب التفسير، كان ثقة ووعاء من أوعية العلم وله باع طويل في التفسير والقصص، وكان فقيه مكتب كبير فيه ثلاثة آلاف صبي، قال الثوري: (كان يعلم ولا يأخذ أجرًا).. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢/ ٥٧٢.

علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم تأويل هذه الآية: «هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم أحد في ذلك يحتج بقوله».

وما جاء عن **قتادة**(١) ت١١٧ من قوله: «قالت بنو إسرائيل: يا رب أنت في السماء ونحن في الأرض، فكيف لنا أن نعرف رضاك وغضبك؟!، قال: (إذا رضيت استعملت عليكم خياركم، وإذا غضبت عليكم استعملت عليكم شراركم)».. وعن **سليمان** بن طرخان التيمي(٢) ت١٤٣ قال: «لو سئلت أين الله؟، لقلت في السماء»(٣).

ومن آثارهم في ذلك ما جاء أيضًا في قول **الوليد بن مسلم**(٤) ت١٩٥ فيما نقله عنه الذهبي في العلو ص١٠٤: «سألت الأوزاعي والليث بن سعد ومالكًا والثوري عن هذه (الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك) – وفي رواية: (التي فيها الصفات) – فقالوا: (أمضها بلا كيف)»، وفي رواية له ذكرها البيهقي في الأسماء والصفات: «أمروها كما جاءت بلا كيفية».

وكما هو معلوم بالضرورة فإن جميع من ذكروا، هم من أئمة الدنيا وكبار تابعي التابعين، يعني: ممن عناهم النبي ﷺ بقوله – فيما رواه البخاري في صحيحه –: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).. **فمالك**(٥) ت١٧٩ هو إمام أهل المدينة والحجاز، **والثوري**(٦) ت١٦١ إمام أهل الكوفة والعراق، والأوزاعي ت١٥٧ إمام أهل دمشق والشام، **والليث**(٧) ت١٧٥ إمام أهل مصر والمغرب.. وقولهم (أمروها كما جاءت): نفي للتأويل، فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير: نفي الحقيقة، وإثبات التكييف بالتأويل، وتعطيل الرب عن صفته التي أثبتها.

---

(١) ابن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري الأكمه، تابعي ثقة ثبت، قال ابن حبان: (كان من علماء الناس بالقرآن والفقه ومن حفاظ أهل زمانه) توفي بواسط.. التهذيب ٤/ ٥٢٤.

(٢) البصري، قال عنه العجلي: (تابعي ثقة من خيار أهل البصرة).. التهذيب ٢/ ٤١٠.

(٣) اجتماع الجيوش لابن القيم ص٤٢، ٤٣ والعلو للذهبي ص٩٢، ٩٦، ٩٩ والتمهيد لابن عبد البر ٤، ٥٣ وغيرهم.

(٤) هو أبو العباس القرشي الدمشقي، عالم الشام روى عن الأوزاعي وابن جريج والثوري وابن العلاء وخلق كثير، وعنه الليث والحميدي وابن حنبل وابن راهويه وابن المديني وآخرون، وكان ثقة حافظًا متقنًا صحيح العلم.. التهذيب ٦/ ٩٨، ٩٩.

(٥) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة ومناقبه أكثر من أن تحصى، ولد سنة ٩٣ بالمدينة وتوفي بها.. تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي ١/ ٢٠٧ والتقريب ١/ ٢٢٣.

(٦) هو عالم زمانه أبو عبد الله سفيان بن سعيد الكوفي، إمام في علم الحديث وغيره، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده، وهو أحد الأئمة المجتهدين، قال ابن مهدي: «الأئمة أربعة: مالك والثوري وحماد بن زيد وابن المبارك».. تقريب١/ ٣١١.

(٧) ابن سعد بن عبد الرحمن، إمام مصر في الفقه والحديث، شهد كبار العلماء بنبوغه وعلمه وفقهه، قال أبو نعيم: (كان فقيه مصر ومحدثها ورئيسها ومن يُفتخر بوجوده الإقليم)، وقال الشافعي: (الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به).. التهذيب ٤/ ٦٠٨

وأما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله لنفسه حتى يكون قول السلف (بلا كيف) ردًا عليه، وإنما ردوا على أهل التأويل – الذي يتضمن التحريف والتعطيل – تحريف اللفظ وتعطيل معناه(١).. فجاء قولهم: (أمروها) ردًا على المعطلة والمؤولة، وقولهم: (بلا كيف) ردًا على المشبهة والممثلة والمجسمة، ويعني الإمرار على ما تقرر: الإثبات مع ترك الكلام عن حقيقة الصفات وكنهها وكيفية قيامها بذاته تعالى، فإن هذا مما لا سبيل إليه.

وفي لفظ **لربيعة**(٢) شيخ مالك ت١٣٣ رواها عنه سفيان الثوري قال: كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن فسأله رجل فقال: (الرحمن على العرش استوى) [طه:٥] كيف استوى؟ فقال: (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)، وهو لفظ لمالك.. وفي لفظ آخر صح عن ابن عيينة – أخرجه اللالكائي في أصول السنة ٣/ ٣٩٨ وابن قدامة في العلو ص٧٦ وابن القيم في اجتماع الجيوش ص٤٤ – قال: سئل ربيعة كيف استوى؟ فقال: (الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التصديق)، قال الذهبي ص١٠٤ تعليقًا:

«وهو قول أهل السنة قاطبة، (أن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها، وأن استواءه كما أخبر في كتابه وأنه كما يليق به، لا نتعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أن لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عليه، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته ولا في استوائه ولا في نزوله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا)».

وعن **أبي حنيفة**(٣) ت١٥٠ قوله في (الفقه الأكبر) ص٣: «وله تعالى يد ووجه ونَفْس كما ذكره الله في القرآن، فما ذكره تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنَفْس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال:

---

(١) ينظر اجتماع الجيوش لابن القيم ص٧٧.

(٢) ابن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي أبو عثمان المعروف بربيعة الرأي، كان ثقة ثبتًا كثير الحديث، أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين، وكان صاحب الفتوى بالمدينة يجلس إليه وجوه الناس يتقونه لموضع الرأي.. التهذيب ٢/ ١٥٣.

(٣) هو عالم العراق الإمام الأعظم القوام أبو حنيفة النعمان بن ثابت التميمي الكوفي، أحد الأئمة الأربعة، قال عنه ابن المبارك: (أبو حنيفة أفقه الناس)، وقال الشافعي: (الناس عيال على أبي حنيفة)، أبى قضاء الكوفة وضرب عليه، قال ابن عمار لما غسله: (رحمك الله قد أتعبت من بعدك وفضحت القراء).. التذكرة ١/ ١٦٨وشذرات ١/ ٢٧٧.

إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف».

وعن صاحبه **محمد بن الحسن**(١) فقيه العراق ت١٨٩ فيما رواه عنه اللالكائي في أصول السنة ٣/ ٣٢ وابن قدامة في ذم التأويل ص١٦والذهبي في العلو ص١١٣ وغيرهم، قوله: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير – يتعلق بالكيف ويتأولها على غير تأويلها ويخرجها عن ظاهر معناها كما فعل جهم – ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم ينفوا و لم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم – يعني في نفي الصفات وفسرها بما يخرجها عن ظاهر معناها – فقد فارق الجماعة، لأنه وصفه بصفة: (لا شيء)».

وعن الإمام **الشافعي**(٢) ت٢٠٤ قوله فيما رواه عنه المقدسي وشيخ الإسلام الهكاري بسندهما: «القول في السنة التي أنا عليها ورأيت عليها الذين رأيتهم فأخذت عنهم مثل سفيان بن عيينة ومالك وغيرهما: (الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله – وذكر شيئًا ثم قال –: وأن الله على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء، ويترل إلى سماء الدنيا كيف يشاء).. وذكر سائر الاعتقاد».. ولشيخه عالم الكوفة **وكيع** بن الجراح(٣) ت١٩٧ قوله في أحاديث الصفات مثل (حمل السماوات على أصبع)، و(قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن): «نسلم بهذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف كذا، ولا لم كذا»(٤).

---

(١) ابن واقد الشيباني أبو عبد الله، الفقيه الحنفي البغدادي، أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما، وله من المصنفات العديد، ينظر في شأنها: كشف الظنون ٦/ ٨.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب المطلبي المكي، أحد الأئمة الأربعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين ولد١٥٠ بغزة فلسطين وتوفي بمصر.. التذكرة ١/ ٣٦١ والتقريب ١/ ٤٣.

(٣) ابن مليح الرواس الكوفي الإمام الحافظ الثبت، محدث العراق وأحد الأئمة الأعلام، قال أحمد بن حنبل: «ما رأت عيني مثل وكيع قط يحفظ الحديث، ويذاكر بالفقه في حسن مع ورع واجتهاد ولا يتكلم في أحد».. التذكرة ١/ ٣٠٦ والتقريب ٢/ ٢٣١.

(٤) ينظر العلو للذهبي ص١٢٠، ١١٧، ومختصره ١٧٦، ١٦٩.

ولأحمد بن حنبل(١) إمام أهل السنة ت٢٤١ قوله قبيل موته: «أخبار الصفات تمر كما جاءت بلا تشبيه ولا تعطيل، وروى عنه ولده عبد الله في كتاب السنة قال: سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت، فقال لي أبي: (بل تكلمَ بصوت، وهذه الأحاديث تروى كما جاءت)»(٢).

وقال إمام العربية **الخليل بن أحمد**(٣) ت١٧٥ فيما رواه عنه كذلك الإمام الذهبي في العلو ص١١٨: «أتيت أبا ربيعة الأعرابي – وكان من أعلم من رأيت – وكان على سطح، فلما رأيناه أشرنا عليه بالسلام، فقال: استووا، فلم ندْرِ ما قال، فقال لنا شيخ عنده: (يقول لكم ارتفعوا)، قال الخليل الإمام اللغوي المشهور بالنحو والعروض: هذا من قوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء وهي دخان) [فصلت:١١]».. وقال **ثعلب**(٤) إمام الكوفيين في النحو واللغة ت٢٩١ فيما نقله عنه صاحبا العلو ص١٥٥ ومعارج القبول١/ ١٤٦: «(الرحمن على العرش استوى) [طه:٥]: علا».. وعن الحافظ الثقة بشر بن عمر **الزهراني**(٥) ت٢٠٧ قوله: «سمعت غير واحد من المفسرين في (الرحمن على العرش استوى) على العرش ارتفع»(٦).. وتلك هي دلالة الاستواء والعلو على ما تقتضيهما لغة العرب وليس كما ذكر المبتدعة قديمًا وحديثًا أنهما بمعنى الاستيلاء وأنه تعالى بذاته في كل مكان.

وعن سفيان **بن عيينة**(٧) ت١٩٨ في حديث: (إن الله يحمل السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع)، وحديث (إن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق)، وحديث (إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن): «هي كما جاءت (بلا كيف) نقر بها ونحدث بها»(٨).

---

(١) ابن هلال بن أسد الشيباني المروزي ثم البغدادي، إمام المذهب المعروف، طاف البلاد في طلب العلم، ويكفي أن الشافعي عده من عجائب الزمن وعلل ذلك بأنه كان صغيراً وكلما قال شيئًا صدقه الكبار، ومشايخه أعيان السلف وأئمة الخلف وأصحابه لا يحصيهم عدد ولا تحويهم بلد، وله من التصانيف الكثير منها إلى جانب المسند: (الرد على الزنادقة الجهمية).. التهذيب١/ ٤٩ وما بعدها

(٢) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ص١٣٦.

(٣) ابن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي الإمام اللغوي الواسطي البغدادي شيخ العربية المشهور بالنحو والعروض روى عن أيوب والقطان وعنه حماد والنضر والأصمعي وغيرهم، وكان من خيار عباد الله المتقشفين.. التهذيب٢/ ٩٩.

(٤) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد النحوي الشيباني من علماء اللسان صنف التصانيف واشتهر اسمه.. الكشف٥/ ٥٤ والعلو١٥٥.

(٥) الأزدي البصري أبو محمد، روى عن شعبة وغيره، قال أبو حاتم صدوق وقال الحاكم وغيره: ثقة مأمون.. التهذيب ١/ ٢٨٧.

(٦) العلو ص١١٣ ومختصره ١٦٠.

(٧) ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي، سكن مكة، قال عنه الشافعي: «ما رأيت أحداً من الناس فيه جزالة العلم ما في ابن عيينة»، وقال: «لولا مالكًا وسفيان لذهب علم الحجاز»، وقال أحمد: «ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه».. التهذيب ٢/ ٣٦٠.

(٨) العلو ص١١٦ومختصره ١٦٥.

ومما جاء عن إمام المحدثين علي **بن المديني**(١) شيخ البخاري ت٢٣٤ – وقد سئل عن مذهب أهل الجماعة – قوله: «يؤمنون بالرؤية وبالكلام، وأن الله فوق عرشه استوى»(٢).. وبنحوه عن **قتيبة بن سعيد**(٣) عالم خراسان ت٢٤٠ قال: «قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة: نعرف ربنا سبحانه بأنه في السماء السابعة على عرشه، كما قال جل جلاله: (الرحمن على العرش استوى) [طه:٥]».. وبنحوه عن أبي بكر أحمد بن عمرو **بن أبي عاصم**(٤) قاضي أصبهان ت٢٨٧، قال: «جميع ما في كتابنا – كتاب السنة الكبير – من الأخبار التي ذكرنا أنه توجب العلم، فنحن نؤمن بها لصحتها وعدالة ناقليها، ويجب التسليم لها على ظاهرها، وترك تكلف الكلام في كيفيتها، فذكر من ذلك: النزول إلى السماء الدنيا والاستواء على العرش»(٥).

وجاء في العلو للذهبي ص١٣٨ ولابن قدامة ص١١٠ وغيرهما، عن الإمامين الحافظين **أبي زرعة** الرازي(٦) ت٢٦٤ **وأبي حاتم** الرازي(٧) ت٢٧٧ فيما رواه عنهما عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألت أبي وأبا زرعة رحمهما الله تعالى عن مذهب أهل السنة والجماعة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا ومصرًا وشامًا ويمنًا وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: (أدركنا العلماء في جميع الأمصار فكان من مذاهبهم.. أن الله تبارك وتعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف، أحاط بكل شيء علمًا (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) [الشورى:١١])».

كما جاء عن الإمام أبي سليمان **الخطابي**(٨) صاحب معالم السنن ت٣٨٨ فيما رواه عنه البيهقي في (الأسماء والصفات) ص٤٧١، قوله: «ليس معنى اليد عندنا الجارحة، إنما هي صفة

---

(١) هو إمام المحدثين أكثر الإمام البخاري في صحيحه من الأخذ عنه، وقال: «ما استصغرت نفسي إلا بين يدي ابن المديني».. العلو ص١٢٩.

(٢) العلو ص١٢٩ ومختصره ص١٨٩ومعارج القبول ١/١٤١.

(٣) كان إمامًا صدوقًا لقي مالكًا والليث وحماد بن زيد والكبار، وعمر دهرًا وازدحم الحفاظ على بابه، كذا في العلو ص١٢٨.

٤() الشيباني الإمام الحافظ قاضي أصبهان صاحب التصانيف ومنها (السنة الكبير) جمع فيه خمسين ألف حديث، روى عن أصحاب شعبة وحماد بن سلمة.. العلو ١٤٦والكشف ٥/ ٥٣.

(٥) العلو ص١٤٦ ومختصره ص٢١٧ والمعارج ١/ ١٤٤.

(٦) الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي، كان من أفراد الدهر حفظًا وذكاء وديناً وإخلاصًا وعلمًا وعملًا، حدث عنه مسلم، قال عنه أحمد: «ما عبر جسر بغداد أحفظ منه».. التذكرة ٢/ ٥٥٧.

(٧) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الحفاظ ومن كبار أئمة أهل الأثر، كان ثقة متقنًا ثبتًا من أهل الأمانة والمعرفة، حدث عنه أبو داود والكبار.. التقريب ٢/ ١٤٣ التهذيب ٥/ ٢٤.

٨() هو العلامة حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب (معالم السنن) و(الغنية عن ذم الكلام وأهله).. العلو ١٧٣.

جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار المأثورة الصحيحة، وهو مذهب أهل السنة والجماعة».

وبنحوه ذكر **الباقلاني**(١) ت٤٠٣ في كتاب (الذب عن أبي الحسن الأشعري)، قائلًا: «كذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله – إذا صح – من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام وإنه ينزل إلى السماء الدنيا، كما في الحديث، وإنه مستو على عرشه».. إلى أن قال: «وقد بينا دين الأئمة وأهل السنة أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييف ولا تحديد ولا تجنيس ولا تصوير، كما روي عن الزهري وعن مالك في الاستواء، فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضل»(٢).

والحافظ أبو بكر **الخطيب البغدادي**(٣) ت٤٦٣، قال: «أما الكلام في الصفات، فإن ما روي منها في السنن والصحاح، فمذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها.. والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات.. وإذا كان معلومًا أن إثبات رب العالمين إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف»(٤).

ويقول الحافظ أبو القاسم **إسماعيل الأصبهاني**(٥) ت٥٣٥ في كتابه الحجة في بيان المحجة ٢/ ٢٧٥ – وبعد سوقه لما ورد عن سلف الأمة بحق (الاستواء) و(الرؤية) و(الكلام)–: «وكذلك القول فيما يضارع هذه الصفات كقوله تعالى: (لما خلقت بيدي) [ص: ٧٥]، وقوله: (بل يداه مبسوطتان) [المائدة:٦٤]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (حتى يضع الجبار فيها قدمه)، وقوله: (إن أحدكم يأتي بصدقته فيضعها في كف الرحمن)، وقوله: (يضع السموات على أصبع والأرض على أصبع) وأمثال هذه الأحاديث، فإن تدبره متدبر و لم يتعصب، بان له صحة ذلك وأن الإيمان به واجب وأن البحث عن كيفية ذلك باطل».. ويقول في٢/ ٣١٠ من نفس المصدر:

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الطيب البصري صاحب (الإبانة) و(التمهيد) وهما من خير ما كتب في معتقد أهل السنة الصحيح، وقد سارت بمصنفاته الركبان.. العلو ص١٧٤.

(٢) العلو للذهبي ص١٧٤ ومختصره للألباني ص٢٥٩.

(٣) هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الشافعي، الفقيه المحدث خاتمة الحفاظ الذي كان يلقب بالدارقطني الثاني، ورث عن أبيه الخطابة وبزّ أقرانه وهو ابن أحد عشرة سنة، صنف قريبًا من مائة مصنف منها رسالة في الصفات.. العلو١٨٦والكشف٥/ ٧٩.

٤() مختصر العلو للألباني ٢٧٢وينظر سير أعلام النبلاء ١٨/٢٨٤.

(٥) هو الإمام حافظ وقته إسماعيل بن محمد بن محمد بن الفضل التيمي الطلحي صاحب مصنف (الترغيب والترهيب)، و(الحجة).

«من مذهب أهل السنة: الإيمان بجميع ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الله، كحديث البخاري: (ينزل الله تعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا)، وحديثه: (لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورته)، وحديثه: (ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع الله عز وجل)، والإيمان بما ورد في القرآن من صفات الله تعالى كاليد والإتيان والمجيء وإمرارها على ما جاءت، لا تكيف ولا تأول، فإن قيل: قد تأولتم قوله عز وجل: (ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم) [المجادلة: ٧]، وحملتموه على العلم، قلنا: ما تأولنا ذلك، وإنما الآية دلت على أن المراد بذلك: العلم لأنه قال في آخرها: (إن الله بكل شيء عليم)».

ويقول سيد الوعاظ **عبد القادر(١)الجيلي** شيخ بغداد ت٥٦٢ في كتاب الغنية١/ ٧١- ٧٤: «أما معرفة الصانع عز وجل بالآيات والدلالات على وجه الاختصار، فهي أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد إلى أن قال: وهو مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) [فاطر:١٠].. ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش كما قال (الرحمن على العرش استوى) [طه:ه].. وينبغي إطلاق ذلك الاستواء من غير تأويل.. وكونه تعالى على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل، بلا كيف».

وكان مما ذكره المقدسي الزاهد الورع **عبد الغني بن عبد الواحد**(٢) ت٦٠٠ في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ص١٤، ٢٩: «اعلم وفقنا الله وإياك.. أن صالح السلف وخيار الخلف وسادة الأمة، اتفقت أقوالهم وتطابقت آراؤهم على الإيمان بالله، وأنه أحد فرد صمد، حي قيوم، سميع بصير، لا شريك له ولا وزير، ولا شبيه له ولا نظير، ولا عدل ولا مثل.. فآمنوا بما قال الله سبحانه في كتابه وصح عن نبيه، وأمروه كما ورد من غير تعرض لكيفية، أو اعتقاد شبه أو مثلية، أو تأويل يؤدي إلى التعطيل، ووسعتهم السنة المحمدية والطريقة المرضية».. ثم قال بعد أن ذكر من أدلة الاستواء والوجه ما ذكر: «وتواترت الأخبار وصحت الآثار بأن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيجب الإيمان به والتسليم له وترك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول».

---

(١) ابن أبي صالح بن جنكي الجيلاني، قال عنه العز بن عبد السلام بمصر: «ما نعرف أحدًا كراماته متواترة كالشيخ عبد القادر»، وكان لا يجلس على حدث قط ولم يزل الاجتهاد دأبه حتى اشتهر أمره وفاق أهل عصره علمًا وعملًا وزهدًا، وطار صيته في جميع الأمصار.. العلو ص١٩٣.

(٢) هو الحافظ الإمام الزاهد أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور، فلسطيني الأصل نشأ بدمشق وتوفي بمصر، وكان كثير العبادة ورعًا متمسكًا بالسنة على قانون السلف، ما رأى منكرًا إلا ويغيره بيده.. التذكرة: ٤/ ١٣٧٣.

وقد مر بنا قول ابن قدامة المقدسي ت٦٢٠ – بعد أن ساق كلامًا في هذا الصدد لأحمد والشافعي –: «وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رحمهم الله، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لتأويله»(١).

ومن كلام الإمام **القرطبي**(٢) صاحب التفسير الكبير ت٦٧١: «كان السلف الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، و لم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص عرشه بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته»(٣).

ومن أقوال الحافظ عماد الدين إسماعيل **بن كثير**(٤) الشافعي ت٧٧٤، في تفسيره المعروف باسمه: «وأما قوله تعالى ﴿ثم استوى على العرش﴾ [الأعراف:٥٤]، فللناس فيها مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي الثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، بل الأمر كما قال الأئمة، منهم شيخ البخاري نعيم بن حماد الخزاعي قال: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى»(٥).

---

(١) لمعة الاعتقاد ص١٩.

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين أبو عبد الله المالكي صاحب التفسير الكبير والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وغيرها توفي بمنية ابن خصيب.. الكشف٦/ ١٢٩.

(٣) العلو ص١٩٤ ومختصره ص٢٨٦ وينظر تفسير القرطبي ٣/ ٢٧٣٧.

(٤) هو إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي أبو الفداء، الحافظ المحدث صاحب البداية والنهاية، وتفسير القرآن، والاجتهاد في طلب الجهاد، والفصول في سيرة الرسول وغير ذلك.. كشف الظنون٥/ ٢١٥

٥() تفسير ابن كثير٢/٢٢٦.. كما ينظر نص ابن حماد في العلو للذهبي ١٢٦، ١٤٠.

وفي بيان وتقرير مخالفة الأشاعرة – بتعطيلهم ما خلا صفات المعاني – لما أجمع عليه أهل السنة وما درج عليه السلف، جاء في شرح عقيدة **السفاريني**(١) ت١١٨٨ ص١٠٦: «التعطيل الذي ينفيه أهل السنة والجماعة – يعني المنافي لديهم للإقرار والإثبات – ينقسم إلى أقسام»، وذكر منها:

«الأول تعطيل جزئي: ويكون بإثبات الأسماء وإثبات سبع من الصفات وإنكار الباقي، وهذا مذهب الأشاعرة.. فإذا جاءت النصوص بدلالة على الباقي حرفوها، فيكون هؤلاء عطلوا النصوص وعطلوا الصفات فيما نفوه، فمثلًا يقولون: (رضي الله عنهم ورضوا عنه) [المائدة:١١٩]، يقولون: (معنى رضي الله عنهم، أي: أثابهم)، فيفسرون الرضا بالمفعول المنفصل عن الله وهو الثواب، فهؤلاء عطلوا الصفة وهي الرضا، وعطلوا النص عن مدلوله وهو: دلالته على الرضا، إلى الثواب».

وقال في رد ذلك بعد أن ذكر باقي أنواع التعطيل: «أهل السنة يتبرءون من جميع هذه الأنواع ويثبتون لله كل ما أثبته لنفسه، ويقولون لهؤلاء: إنكم ما فررتم من شيء إلا وقعتم في شرٍّ منه.. لأن هؤلاء إذ فروا مما يعتقدون تشبيهًا وأثبتوا صفة أخرى، هذه الصفة الأخرى موجودة في المخلوق، فقد وقعتم فيما فررتم منه من حيث: التشبيه بالمخلوق، وشرٍّ منه من حيث: تحريف النص».

هذا غيض من فيض مما أورده الأئمة الأعلام في الإثبات المنافي للتفويض والتأويل، وقد تواصلوا فيه على مدار القرون والدهور، فلا تأولوا ولا كيفوا، ولا أخرجوا صفات الخالق جل وعلا عن ظاهرها إلى المجاز، ولا شبهوا ولا جسموا، ولا مثلوا ولا فوضوا معاني دلالاتها ولا عدّوها من المتشابه، وقد وافقهم في كل ذلك أبو الحسن الأشعري – في آخر ما استقر عليه أمره – ووافقوه، فما أشبه ما ذكرناه لهم بما ذكرناه له!!، ولله دره ودرهم، فوالله ما صدر جميعهم إلا عن مشكاة واحدة، وما نطقوا إلا بما نطق به الوحي المبين!!.

وعن أمثال هؤلاء المجمع على وثوقهم وعلى ما وثّقوه من إجماعٍ للسلف في أمور الاعتقاد، يؤخذ العلم.. فهم – بحق – علماء الأمة الأماثل، وهم – بصدق – شيوخها تحقيقًا وتدقيقًا وتأصيلًا وتحليلًا، ومَن تربوا على منهاج أهل السنة والجماعة فجمعوا بين نور النقل ومنطقية العقل.. وهم حفظة القرآن في بواكير الحياة وحملة العلم به وبعلومه.. وهم من جمعوا في التبحر بين تخصصات العقيدة والفقه والأصول والتفسير والحديث وعلوم العربية والقراءات وما إلى ذلك.. وهم – باتفاق جميع علماء هذا الكوكب الأرضي – قمم السّلم العلمي.. وهم من صدق فيهم قول القائل:

---

(١) السفاريني هو شمس الدين ابن العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الفقيه الحنبلي، نشأ بنابلس وتوفي بها، أصولي ومؤرخ سلفي المعتقد، قال عنه الجبرتي: (كان ناصرًا للسنة قامعًا للبدعة)، من تآليفه: (الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية) وهي منظومة لخص فيها عقيدته الموافقة لما عليه سلف الأمة وقد قام على شرحها العديد من أهل العلم.. كشف الظنون٦/ ٣٤٠.

فخذوا العلم على أعلامه * واطلبوا الحكمة عند الحكماء

واطلبوا المجد في الأرض فإن * هي ضاقت فاطلبوه في السماء

وهو ما يعني: النهي عن أخذ العلم عن أولئك اللقطاء في ميدان العلم الذي لم يدرسوا عقيدة المسلمين دراسة نظامية متجردة، و لم يشافهوا به العلماء العاملين المشهود لهم بالعلم والتفقه في الدين، و لم نر منهم إلا مجرد أساطير وفرقعات وزعوم وادعاءات لا سند لها من عقل ولا نقل، ولاسيما وقد قدَّموا في زعومهم وادعاءاتهم العقل على النقل؛ فلا هم أنصفوا العقل ولا هم عملوا بالنقل

على أن الزعم بأن أهل السنة وسلف الأمة يقولون بتجاهل العقل ورفضه وإسقاطه بالكلية، والادعاء عليهم بأن الاتكاء على أدلته في أمور العقيدة بدعة تخالف منهج القرآن والسنة في الاستدلال على المسائل العقدية، كل هذا ونحوه([1]) هو منكرٌ من القول وزرٌ، ويرد عليه:

أن ليس العيب في العقل وإنما العيب كل العيب فيمن وجَّهوا – بعقولهم القاصرة – آيات القرآن وأدلة السنة في غير مسارها أو بعيداً عن سياقاتها المحمولة عليها على وجهها الصحيح، كما فعل أصحاب المدرسة العقلية عندما وضعوا أنسقة فكرية في أذهانهم – كفروض يعملون على إثباتها – وغايتهم من ذلك: أن يجدوا بين الآيات والأحاديث ما يؤيد رأيهم ويدعم مذهبهم ولو بتعسف، فإن وجدوا في الأدلة ما يخالف مذهبهم، قاموا – وقد قلدهم الأشاعرة في ذلك – بتأويل الآيات والأحاديث تأويلًا لا تحتمله النصوص ولا يقوم على دليل واضح، أو قاموا برد الأحاديث الثابتة بالسند الصحيح بزعم أنها ظنية من رواية الآحاد التي لا تفيد – بزعمهم أيضاً – اليقين في أمور الاعتقاد.

ومن رسخ القاعدة الصحيحة القاضية بـــ (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)، إنما بناها على أصل وأساس صحيحين، وهو وجوب إعمال العقل والفكر فيما يؤدي إلى إظهار الدين والعمل بمقتضى النقل، والرد على المخالفين للكتاب والسنة.. وسيأتي كيف اعتمد أبو الحسن الأشعري الحجاج العقلي في إثبات مسائل الاعتقاد وكيف عول عليه في إثبات جميع صفات الله وعلاقتها بذاته من جهة، ومدى دقة أسلوبه التقريري الذي تفرد به منهجه عن أصحابه وتلامذته من جهة أخرى.

١() من نحو ما جاء في كتاب (أشعري أنا) ص ٢٠، ١٥.. ويقرأ للمزيد في رد ذلك: الباب الثاني من كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز).

المبحث الثالث

مجاراة الأشعري أئمة السلف وتابعيهم بإحسان

في استنكارهم تأويلات المعتزلة والجهمية والشيعة والخوارج..

ومن تبعهم في ذلك من متأخري الأشاعرة

لم يكن الأشعري وحيد نسجه في رد عادية الجهمية والمعتزلة والشيعة ومن على شاكلتهم من أولئك الذين يدعون لأنفسهم شرف الانتساب إليه من متأخري الأشاعرة وما هم منه(١)، وإنما استهجن هذا منهم أيضًا جمهرة علماء وأئمة أهل السنة والجماعة على مر الدهور والأزمان.

ففي تحد صارخ من الإمام **أحمد بن حنبل** ت٢٤١ لرد مقولة الجهمية التي نفوا فيها علوه تعالى واستواءه على عرشه وجنحوا فيها إلى القول بأن الله تعالى بذاته في كل مكان مخلوق، يقول رحمه الله: «إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان، فقل له: أليس كان الله ولا شيء؟، فيقول: نعم، فقل له: فحين خلق الشيء، خَلَقَه في نفسه أو خارجًا عن نفسه؟، فإنه يصير إلى أحد ثلاثة أقوال:

أ- إن زعم أن الله تعالى خلق الخلق في نفسه، كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين وإبليس في نفسه.

ب- وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم، كفر أيضًا حين زعم أنه دخل في كل مكان وحَشٍّ وقذر.

جـ - وإن قال خلقهم خارجًا من نفسه ثم لم يدخل فيهم، رجع عن قوله أجمع إلى قول أهل السنة»(٢).

ومما تضافر عن عبد الله **بن المبارك**(٣) ت١٨٢ في التحذير مما عليه الجهمية من نفي فوقيته تعالى وتأويل الاستواء بالاستيلاء، قوله: «نعرف ربنا بأنه فوق سبع سموات، على العرش استوى، بائن من

---

(١) ذلك أنهم يقولون – من دونه وعلى غير مذهبه – بتفويض الصفات أو تأويلها وإخراجها إلى المجاز دون ما قرينة.

(٢) ينظر رسالته في (الرد على الجهمية) تصبري شاهين ص١٥٥، ١٥٦ومجموعة عقائد السلف ت. د. النشار ص٧٢، وينظر اجتماع الجيوش ص٧٩ ومختصر العلو ص٥٤.

(٣) ابن واضح الحنظلي المروزي الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام، فقيه خراسان، لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه، قال ابن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك وما أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير إلا وقد جعلها فيه..وفيات الأعيان ٣/ ٣٢والتذكرة ١/ ٢٧٤.

خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية»، وفي لفظ آخر: «في السماء السابعة على عرشه ولا نقول كما قالت الجهمية»(١).

وفي تعليقه على قول سيد الحفاظ **يحيى بن معين**(٢) ت٢٣٣ – في إثبات نزوله تعالى دون ما لجوء إلى التأويل –: (إذا قال لك الجهمي: وكيف ينزل؟ فقل له: كيف يصعد؟).. يقول الإمام الذهبي: «الكيف في الحالين منفي عن الله تعالى، لا مجال للعقل فيه»(٣)، وهذا ما يقتضيه المنطق والقياس والقرائن العقلية، وقد أخبرنا سبحانه عن تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار، فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان وشاهدته عقولهم فلم يشكّوا أن في الجنة أنهارًا من خمر وأنهارًا من عسل وأنهارا من لبن، ولم يعرفوا كنه ذلك ولا مادته وكيفيته، إذ كانوا لا يعرفون في الدنيا من الخمر إلا ما اعتصر من الأعناب، ومن العسل إلا ما قذفت به النحل في بيوتها، ومن اللبن إلا ما خرج من الضروع، ومن الحرير إلا ما خرج من دودة القز، وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلًا لما في الدنيا، ولم يمنعهم عدم النظير في الدنيا من فهم ما أخبروا به من ذلك.

وهكذا الأسماء والصفات لم يمنعهم انتفاء نظيرها ومثالها من فهم حقائقها ومعانيها، بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها، يقول ابن قتيبة ت٢٧٦: «فنحن نقول كما قال الله تعالى وكما قال رسوله ﷺ ولا نتجاهل.. ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه ولكنا لا نقول كيف، والله وضع عنا أن نفكر كيف كان؟ وكيف قدر؟ وكيف خلق؟، ولم يكلفنا ما لم يجعله في تركيبنا ووسعنا»(٤).

ومما يفيد إجماعهم على استنكار تعطيل أو تأويل أهل الزيغ والضلال لصفات الله تعالى أو القول فيها بالتفويض، ما جاء عن أبي عبد الله **شريك**(٥) القاضي ت١٨٨ فيما حكاه عنه عباد بن العوام قائلًا: «قدم علينا شريك بن عبد الله مذ نحو من خمسين سنة، فقلنا له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قومًا من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا)، و(إن أهل الجنة يرون ربهم)، فحدثني شريك

---

(١) اجتماع الجيوش لابن القيم ص٤٤

(٢) ابن عون بن زياد بن بسطام، الإمام العالم الجهبذ كان إمامًا ربانيًا حافظًا ثبتًا متقنًا عالما بأحوال الرواة وأسانيدهم.. تذكرة ٤٢٩ والتهذيب ٦/ ١٧٨.

(٣) العلو ص١٢٩والمعارج١/ ١٤٠.

(٤) صفات رب البرية ص٨٩ عن عقيدة الإمام ابن قتيبة ١٣٤، ١٣٩وينظر في باقي كلامه العلو ١٤٥ ومختصره ٢١٦.

(٥) ابن عبد الله بن الحارث بن أوس النخعي الكوفي أبو عبد الله، كان فقيهًا عالمًا نبيلًا صدوقًا عاقلًا شديدًا على أهل الريب والبدع صحيح القضاء، وكان أحضر الناس جوابًا، ولي القضاء بواسط ثم ولي الكوفة ومات بها.. التهذيب ٢/ ٤٩٧.

بنحو من عشرة أحاديث في هذا ثم قال: أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن الصحابة، فهم عمن أخذوا؟»(١).

وما جاء في قول فقيه العراق أبي العباس **بن سريج**(٢) ت٣٠٦: «قد صح وتقرر واتضح عند جميع أهل الديانة والسنة والجماعة من السلف الماضين والصحابة والتابعين من الأئمة المهتدين الراشدين المشهورين إلى زماننا هذا، أن جميع الآي الواردة عن الله تعالى في ذاته وصفاته، والأخبار الصادقة الصادرة عن رسول الله ﷺ في الله وفي صفاته التي صححها أهل النقل وقبلها النقاد الأثبات، يجب على المرء المسلم المؤمن الموفَّق، الإيمان بكل واحد منها كما ورد، وتسليم أمره إلى الله كما أمر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ [البقرة:١٠]، وقوله تعالى: ﴿وجاء ربك والملك صفًا صفًا﴾ [الفجر:٢٢] وقوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥] وقوله تعالى: ﴿والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾ [الزمر:٦٧]، ونظائرها مما نطق به القرآن كالفوقية والنفس واليدين والسمع والبصر والكلام والعين والنظر والإرادة والرضا والغضب والمحبة والكراهة والعناية والقرب والبعد والسخط والاستحياء، والدنو كقاب قوسين أو أدنى وصعود الكلام الطيب إليه وعروج الملائكة والروح إليه وتجلِّيه، والوجه وخلق آدم عليه السلام بيده، ونحو قوله: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ [الملك:١٦، ١٧].. وغير ذلك من صفاته المتعلقة به المذكورة في الكتاب المنزل على نبيه ﷺ.

فهذا، وجميع ما لفظ به المصطفى من صفاته كغرسه جنة الفردوس بيده وشجرة طوبى بيده وخط التوراة بيده، والضحك والتعجب، ووضعه قدمه على النار فتقول قط قط، وذكر الأصابع والنزول كل ليلة إلى سماء الدنيا.. وكغيرته وفرحه بتوبة العبد.. وغير هذا مما صح عنه ﷺ من الأخبار المتشابهة الواردة في صفات الله – سبحانه – ما بلغنا وما لم يبلغنا مما صح عنه.

اعتقادنا فيه، أن نقبلها ولا نردها ولا نتأولها بتأويل المخالفين ولا نَحْمِلهَا على تشبيه المشبهين ولا نزيد عليها ولا ننقص منها ولا نفسرها – يعني تفسيراً يخرجها عن ظاهر معناها كما كان يفعل أتباع جهم – ولا نكيفها، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ولا نشير إليها بخواطر القلوب ولا بحركات الجوارح، بل نطلق ما أطلقه الله عز وجل، ونفسر ما فسره النبي ﷺ وأصحابه والتابعون والأئمة

---

(١) العلو ص١٠٨ومختصره ص١٤٩وينظر السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ٥٠٩ والتوحيد لابن مندة ٣/ ١١٦، ٣٠٦ والصفات للدارقطني ص٧٣ والصفات للبيهقي ص٦٠٧ والمعارج ٢٧٢/١.

(٢) هو إمام الشافعية في وقته أحمد بن عمر البغدادي، كان يفضل جميع أصحاب الشافعي حتى المزني، كانت فهرست كتبه تشتمل على ٤٠٠ مصنف، من مآثره: (قل من رأيت من المتفقهة من انشغل بالكلام فأفلح).

المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة، ونجمع على ما أجمعوا عليه ونمسك عما أمسكوا عنه ونسلم للخبر الظاهر والآية الظاهر تنزيلها، لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سنة، وابتغاء تأويلها بدعة»(١)أ.هـ.

وقد ذكر **البربهاري**(٢) – إمام أهل السنة في عصره ت٣٢٩ – أن «أهل العلم لم يزالوا يردون قول الجهمية، حتى كان في خلافة بني العباس تكلمت الرويبضة في أمر العامة.. وأخذوا بالقياس والرأي، وكفَّروا من خالفهم، فدخل في قولهم الجاهل والمغفل والذي لا علم له حتى كفَروا من حيث لا يعلمون فهلكت الأمة.. إلا من ثبت منهم على قول رسول الله ﷺ وأصحابه و لم يتخط أحداً منهم و لم يجاوز أمرهم ووسعه ما وسعهم»(٣).

وقال الإمام أبو زكريا **يحيى بن عمار** السجستاني(٤) ت٤٢٢ في رسالته: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه تعالى مداخل للأمكنة وممازج بكل شيء ولا نعلم أين هو؟، بل نقول: هو بذاته على العرش وعلمه محيط بكل شيء، وعلمه وسمعه وبصره وقدرته مدركة لكل شيء، وذلك معنى قوله: ﴿وهو معكم أين ما كنتم﴾ [الحديد:٤] فهذا الذي قلناه، هو كما قال الله وقال رسوله ﷺ »(٥).

ونذكر من كلام أئمة أهل السنة في ذلك أيضًا ما جاء عن الحافظ أبي عمرو **الطلمنكي**(٦) ت٤٢٩ في كتابه الوصول إلى معرفة الأصول قال: «أجمع المسلمون من أهل السنة على أن.. الله تعالى فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء، وقال أهل السنة في قوله (الرحمن على العرش استوى) [طه: ٥]: إن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية: لا يجوز أن يسمى الله عز وجل بهذه الأسماء على الحقيقة، ويسمى بها المخلوق.. فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه، فإذا سئلوا ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا: الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه، قلنا هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه في اللغة لا يحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها كالبياض بالبياض.. ولو كانت الأسماء

---

(١) اجتماع الجيوش ص٦٢– ٦٤ باختصار وينظر العلو ص١٥٢، ١٥٣ ومختصره ص٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) الحسن بن على بن خلف، كان أشد أهل زمانه إنكاراً على أهل البدع والأهواء والمباينة لهم باليد واللسان، وكان – على حد ما ذكر الذهبي – كبير الشأن، أخذ عن المروزي وسهل التستري وهما من تلاميذ أحمد، وله أصحاب وأتباع.. العلو ١٦٤.

٣() شرح السنة للبربهاري ص٥٥ باختصار.

(٤) السجستاني الواعظ، كان له جلالة بتلك الديار، وكان يعرف الحديث، أخذ عن شيخ الإسلام الأنصاري.. العلو ص١٧٨.

(٥) العلو للذهبي ص١٧٧، ١٧٨ ومختصره ص٢٦٣.

(٦) هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي المالكي، كان من كبار الحفاظ وأئمة القراء بالأندلس.. العلو للذهبي ص١٧٩.

توجب اشتباهاً لاشتبهت الأشياء كلها لشمول اسم الشيء لها، فنسألهم أتقولون إن الله موجود؟، فإن قالوا نعم، قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مشبهًا للموجودين، وإن قالوا: موجود ولا يوجب الاشتباه بينه وبين الموجودات، قلنا فكذلك هو في سائر الصفات»(١).

وما جاء عن الإمام **الجويني**(٢) ت٤٣٨ في نصيحته التي أعلن فيها رجوعه إلى مذهب أهل السنة والجماعة: «ليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين، فيحتاجون إلى التأويل والتحريف.. فإن فهموا في هذه الصفات ذلك، فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض!!.. فما يلزموننا به في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، نلزمهم به في هذه الصفات في العَرَضِية، وما يتزهون ربهم به في الصفات السبع وينفونه عنه من عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء».

قال: «ومن أنصف، عرف ما قلناه واعتقده وقبِل نصيحتنا، ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفَى عن جميعها التعطيل والتشبيه والتأويل والوقوف – يعني عن معرفة المعنى.. وهذا مراد الله منا في ذلك، لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأولناها، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وفي هذا بلاغ وكفاية»(٣).. وسيأتي سرد تجربته ونصيحته باعتباره نموذجًا يحتذى في التجرد والرجوع إلى الحق.

وما جاء عن أبي عثمان **الصابوني** ت٤٤٩ في كتابه عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص٣٦، ٣٧ من «أن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة – حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم – يعرفون ربهم بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، فيقولون إنه خلق آدم بيد كما نص سبحانه عليه في قوله: (قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) [ص:٧٥]، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة والجهمية أهلكهم الله، ولا يكيفونها بكيف، أو يشبهونها بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة خذلهم الله».

١() العلو ص١٧٨، ١٧٩ والصواعق ص٣٨٥ بتصرف.

(٢) هو العلامة أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الشافعي، من الأعلام الذين قالوا في الصفات بقول السلف له من الرسائل القيمة: (إثبات الاستواء والفوقية) وهي مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية مجلد١.. مختصر العلو ص٢٧٧ والكشف ٥/ ٤٥١.

٣() النصيحة ص٤٠: ٤٣، وينظر نصه في مختصر العلو ص٢٩: ٣١ ومجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١٨٢، ١٨٣ مجلد١.

وما جاء أيضًا عن حافظ المغرب أبي عمرو يوسف **ابن عبد البر**(١) ت٤٦٣، حيث ذكر في جواب له أن: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لم يكيفوا شيئًا من ذلك، وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يجعلون منها شيئًا على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه»، وقد نقله عنه الذهبي وابن قدامة وابن القيم وابن حجر في شرحه لصحيح البخاري وابن تيمية في (نقض أساس التأسيس)(٢).

ومن كلام أبي القاسم إسماعيل **الأصبهاني** ت٥٣٥ في كتابه الحجة في بيان المحجة ٢/ ٥٠٥ – وبعد ذكره لصفات المجيء واليمين والنفس والإتيان واليدين والاستحياء والدنو والتجلي والوجه والقدم والقهر والمكر وغير ذلك مما ذكر الله في كتابه، وكذا ما ذكره رسوله ﷺ من أخبار مثل قوله: (خلق الله جنة عدن بيده، وغرس شجرة طوبى بيده، وكتب التوراة بيده)، و(يترل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا)، وغيرة الله تعالى وفرحته بتوبة عبده، واحتجابه برداء الكبرياء، (وكلتا يديه يمين) وحديث القبضة والحثيات، ونظرته إلى قلب المؤمن، وغير ذلك مما صح عنه وثبت – قوله:

«على العبد أن يؤمن بجميع ذلك، ولا يؤوله تأويل المخالفين، ولا يمثله تمثيل الممثلين، ولا يزيد فيه ولا ينقص عنه، ولا يفسر منه إلا ما فسره السلف ويمرّه على ما أمروا ويقف حيث وقفوا، لا يقول كيف؟ و لم؟، يقبل ما قبلوه ولا يتصرف فيه تصرف المعتزلة والجهمية.. هذا مذهب أهل السنة وما وراء ذلك بدعة وفتنة».

وقد حكا **الإمام الذهبي**(٣) ت٧٤٨ موافقة مقالة أهل الكلام من الأشاعرة لمقالة الجهمية، ورد أهل السنة عليهما، فقال: «مقالة السلف وأئمة السنة بل والصحابة والله ورسوله والمؤمنون: (أن الله عز وجل في السماء، وأنه الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه يترل إلى السماء الدنيا)، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار.. ومقالة الجهمية: (أن الله تبارك وتعالى في جميع الأمكنة)، تعالى الله عن قولهم، بل هو معنا أينما كنا بعلمه.. ومقالة متأخري المتكلمين: (أن الله تعالى ليس في السماء، ولا على العرش،

---

(١) هو الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري الأندلسي، اشتهر فضله في الأقطار ولا غرو فهو صاحب المصنفات النفيسة من نحو (التمهيد) و(الاستذكار) و(الاستيعاب) و(جامع بيان العلم وفضله) وغيرها.. العلو ص١٨١، ١٨٣.

(٢) ينظر إلى جانب التمهيد ٤/ ٥٦ العلو للذهبي في العلو ص١٨٢والعلو لابن قدامة ص٨٨ والصواعق لابن القيم ص٣٨٥ واجتماع الجيوش له ص٤٨ والفتح لابن حجر ١٣/ ٣٤٦ ونقض أساس التقديس لابن تيمية ص١١٤.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني المصري الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله، المحدث والمؤرخ، يعد كتابه المطبوع: (العلو للعي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها) من أعظم ما ألف في باب الصفات.. كشف الظنون٦/ ١٥٤.

ولا على السماوات ولا في الأرض، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه ولا متصل بهم!)، وقالوا: (جميع هذه الأشياء صفات الأجسام والله تعالى منزه عن الجسم).. قال لهم أهل السنة والأثر: (نحن لا نخوض في ذلك، ونقول ما ذكرناه، اتباعًا للنصوص وإن زعمتم.. ولا نقول بقولكم، فإن هذه السلوب نعوت المعدوم، تعالى الله جل جلاله عن العدم، بل هو موجود متميز عن خلقه، موصوف بما وصف به نفسه من أنه فوق العرش بلا كيف)»(١).

كما ذكر **ابن قيم الجوزية**(٢) ت٧٥١ ما يتضمنه قول الجهمية ومن سار على دربهم من تكذيب لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقال: «قوله تعالى: ﴿ثم استوى على العرش﴾ [الأعراف:٥٤، يونس:٣، الرعد:٢، الفرقان:٥٩، السجدة:٤، الحديد:٤] يتضمن إبطال قول المعطلة والجهمية الذين يقولون: (ليس على العرش سوى العدم، وإن الله ليس مستويًا على عرشه، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا يصعد إليه الكلم الطيب، ولا رفع المسيح عليه الصلاة والسلام إليه، ولا عرج برسوله محمد عليه الصلاة والسلام، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل من عنده جبريل عليه الصلاة والسلام ولا غيره، ولا ينزل هو كل ليلة إلى السماء الدنيا، ولا يخافه عباده من فوقهم، ولا تجوز الإشارة إليه بالأصابع إلى فوق كما أشار إليه النبي ﷺ في أعظم مجامعه في حجة الوداع، وجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكبها إلى الناس ويقول: (اللهم اشهد).. قال شيخ الإسلام:

وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين وكلام الأئمة مملوء مما هو نص أو ظاهر في أن الله تعالى فوق كل شيء، وأنه فوق العرش فوق السموات مستو على عرشه»(٣)، وذكر من أدلة الكتاب والسنة الكثير ومما به تقام الحجة الرسالية.

وإنه لمما يلفت النظر ويسترعي الانتباه، أن يستعمل أئمة الهدى ومصابيح الدجى من أئمة العلم كلَّ أساليب الإنكار ضد متأخري الأشاعرة الذين أخذوا عن المعتزلة والجهمية القول بالتفويض في معان الصفات أو اللجوء إلى إخراجها إلى غريب المجازات وتأويلها على نحو غير صحيح، وعلى نحو ما هو شائع الآن من تأويل اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء والوجه بالذات إلخ.. وذلك بدءً من الزجر والتقريع والتحذير ممن يصدر عنه شيء من هذا القبيل، وانتهاء بالحكم عليه بالزندقة وتحريف نصوص

١() العلو للذهبي ص١٠٧ ومختصره للألباني ص١٤٦، ١٤٧.

(٢) هو العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي، الفقيه الحنبلي المفسر النحوي الأصولي، قال في الشذارت: (بل هو المجتهد المطلق)، تفنن في كافة علوم الإسلام وكان ذا عبادة وتهجد، وأوذي كشيخه مرات، قال القاضي برهان الدين الزرعي: ما تحت أديم الأرض أوسع علمًا منه.. الكشف٦/ ١٥٨

(٣) اجتماع الجيوش ص٢٨

القرآن وصحيح السنة وتكذيبهما والخروج بذلك عن مذهب أهل السنة، ومروراً بتعنيفه وتأديبه بالضرب بالنعال على أم رأسه، وبتبكيته والتطواف به على سبيل التشنيع والإهانة.

ومن النصوص الدالة على ذلك والمبينة إلى أي مدى كانت خطورة الخروج في أمر الصفات عما كان عليه سلفنا الصالح عند أهل العلم والفضل: ما أورده الذهبي عن العلامة أبي بكر عبد الله بن الزبير(١) **الحميدي** ت٢١٩هـ مفتي أهل مكة وعالمهم بعد شيخه سفيان بن عيينة، من قوله: «ما نطق به القرآن والحديث مثل: (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم) [المائدة:٦٤]، ومثل قوله: (والسموات مطويات بيمينه) [الزمر:٦٧]، وما أشبه ذلك من القرآن والحديث، لا نزيد فيه ولا نفسره(٢)، نقف على ما وقف عليه القرآن والسنة ونقول: (الرحمن على العرش استوى) [طه:٥]، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي»(٣).

وما أورده – وبنحوه ابن عساكر في (تبيين كذب المفتري) – عن الأشعري إمام المذهب ت٣٢٤ فيما رواه عنه **زاهر بن أحمد الفقيه** قال: «مات الأشعري رحمه الله في حجري، فكان يقول شيئًا في حال نزعه من داخل حلقه، فأدنيت إليه رأسي وأصغيت إلى ما كان يقرع سمعي فكان يقول: (لعن الله المعتزلة موهوا ومخرقوا)»(٤).

وما نقله في العلو ص١٧٤ عن **الباقلاني** ت٤٠٣ في كتابه (الذب عن أبي الحسن الأشعري)، فقد قال بعد أن أوضح أن مذهبه هو إثبات اليدين والوجه والعينين، وأنه تعالى ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، وأنه مستو على عرشه كما ذكر مالك: «فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضل».. وبنحوه أورد الحافظ الذهبي عن شيخ الصوفية الإمام العارف بالله أبي منصور معمر بن أحمد **بن زياد**(٥) الأصبهاني ت٤١٨ بعد سرده لبعض ما أجمع عليه أهل الحديث والأثر وأهل المعرفة والتصوف من أن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل وأنه يتكلم ويرضى ويسخط

---

(١) بن معبد الباهلي القرشي الأسدي ذكره ابن حبان في الثقات، حدث عنه البخاري والكبار.. العلو ص١٢٣ والتهذيب٣/ ١٤٣.

(٢) يعني تفسيراً يخرجه عن ظاهر معناه من نحو ما ابتكره المعطلة وفعله المؤولة من تفسير للصفات على خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون كما سيتضح لنا في ثنايا هذا البحث.

(٣) أصول السنة للحميدي ص٦٢والعلو للذهبي١٢٢، ١٢٣ وينظر ذم التأويل ٣١ومفصل الاعتقاد ص٦ والمعارج ١/ ١٣٩.

(٤) العلو ص١٦٢ومختصره ص٢٤٠ وينظر طبقات الشافعية لابن كثير١/ ٢٠٥ و تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٤٨.

(٥) هو أبو منصور معمر بن أحمد بن محمد شيخ الصوفية في زمانه، روى عن الطبراني وذويه.. العلو للذهبي ص١٧٧ وشذرات ٣/ ٢١١.

ويعجب ويضحك ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، ولفظه: «فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال»(١).

وما ذكره كذلك عن شيخ الإسلام **يزيد بن هارون**(٢) ت٢٠٦، وبنحوه عن **الإمام القعنبي**(٣) ت٢٢١ لما سمع رجلًا من الجهمية يقول: (الرحمن على العرش استوى)، قال: «من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يَقَر في قلوب العامة فهو جهمي»(٤).. وما أورده عن **سهل التستري**(٥) ت٢٨٣ فيمن تأول وكيّف الاستواء، وأدخل العقل في البحث عن كنهه: «إنما سمي الزنديق زنديقًا لأنه وزن دق الكلام بمخبول عقله، وترك الأثر وتأول القرآن بالهوى، فعند ذلك لم يؤمن بأن الله على عرشه»(٦).

وقريب من ذلك ما زاد الذهبي في شهرته من قول الإمام مالك ت١٧٩ لمن سأل عن الاستواء ابتغاء تعطيله وتأويله: (وأنت صاحب بدعة)، (وأني أخاف أن تكون ضالًا) فأمر به فأخرج(٧).. وما نقله عن **يحيى بن معاذ الرازي**(٨) ت٢٥٨ قال: «إن الله على العرش بائن من خلقه أحاط بكل شيء علمًا، لا يشذ عن هذه المقالة إلا جهمي يمزج الله بخلقه»(٩).

ثم ما أورده أيضًا عن **ابن الماجشون**(١٠) ت١٦٤ لما سئل عما جحدت به الجهمية قال: «أما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقًا وتكلفًا، فقد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فعمي عن

---

(١) العلو ١٧٧ومختصره ص٢٦٢واجتماع الجيوش ص١٠٨.

٢() إمام واسط وأحد الأعلام الحفاظ المشاهير، كان أعلم أهل زمانه بالسنة وأتقنهم لها حفظًا، حفظ أكثر من ٤٠ ألف حديثًا، قال ابن سنان: (ما رأيت عالمًا أحسن صلاة منه يقوم كأنه أسطوانة لم يكن يفتر عن صلاة الليل والنهار)، وكان يصلي الضحى١٦ركعة.. التهذيب٦/ ٢٣٠.

(٣) هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي نزيل البصرة، رجل صالح ثقة من أئمة الهدى حتى قدمه بعض الحفاظ وفضله على مالك، قال عنه أبو زرعة: (ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه)، روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود.. العلو١٢١، والتهذيب ٣/ ٢٧١.

(٤)ينظر العلو ١١٧والسنة لابن الإمام أحمد ٥٤، ١١٠ واجتماع الجيوش ص٨٥ والمعارج ١/١٣٧، ١٣٩.

(٥) كان سهل بن عبد الله شيخ العارفين في زمانه، لقي ذا النون المصري وجماعة، ومما أثر عنه قوله: «أصولنا: التمسك بالقرآن والاقتداء بالسنة وأكل الحلال وكف الأذى والتوبة وأداء الحقوق».. العلو ص١٤٨.

(٦) العلو ص١٤٨ومختصره ص٢٢٠ والمعارج ١/ ١٤٥.

(٧) العلو ص١٠٣، ١٠٤ومختصره ١٤١.

(٨) هو واعظ زمانه أبو زكريا يحيى بن معاذ – أو معافى – بن جعفر، زاهد من أهل الري أقام ببلخ له كتاب المريدين، مات بنيسابور.. الإعلام ٨/ ١٧٢والكشف ٦/ ٥١٦.

(٩) العلو للحافظ الذهبي ص١٤٠ومختصره ص٢٠٨وينظر المعارج ١/ ١٤٣.

(١٠) مفتي المدينة وكان بحرًا زاخرًا من بحور العلم، نودي مرة بالمدينة بأمر المنصور: (لا يفتي الناس إلا مالك وابن الماجشون)، وهو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة كان صدوقًا ثقة نزهًا فقيهًا ورعًا متابعًا لمذهب أهل الحرمين.. العلو١٠٦والتهذيب ٣/ ٤٦٥.

البيِّن بالخفيّ و لم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول رسول الله ﷺ – في الحديث المتفق عليه –: (لا تمتلئ النار حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول: قط قط ويزوى بعضها على بعض)، وقال لثابت بن قيس – فيما اتّفق عليه أيضًا –: (لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة)، وذكر فصلًا طويلًا في هذا المعنى»(١).. ثم عن عالم البصرة **سعيد بن عامر الضبعي**(٢) ت٢٠٨ لما ذكر الجهمية، من قوله: «هم شر من اليهود والنصارى، قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين، على أن الله على العرش، وقالوا هم: ليس على شيء»(٣).

وفي قولٍ لابن جرير **الطبري**(٤) ت٣١٠ في ذم النفاة وما يسع المسلم اعتقاده، يقول رحمه الله: «وحسب امرئ أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، فمن تجاوز إلى غير ذلك فقد خاب وخسر»(٥).. وفي آخَر لعالم الديار المصرية في وقته الإمام **أبو جعفر الطحاوي**(٦) ت٣٢١، يقول: «من رام ما حظِرَ عنه علمه، و لم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد وصحيح الإيمان، ومن لم يتوَقّ النفي والتشبيه، زل و لم يصب التنزيه»(٧).

ومما ورد من أساليب التهديد والوعيد في تأديب من خالف طريق السلف في باب الصفات، ما أورده الذهبي كذلك عن إبراهيم بن موسى قال: «كنت عند بكير بن جعفر فجاء رجل فقال: الله على عرشه كيف؟، فقال بكير: (جروا برجله، فجروه)».. وما أورده عن عبد الله **بن أبي جعفر**(٨) **الرازي** ت١٦٠ فيما حكاه عنه صالح بن الضريس قال: «جعل عبد الله يضرب رأس قرابة له يرى برأي جهم، فرأيته يضرب بالنعل على رأسه ويقول: لا، حتى تقول (الرحمن على العرش استوى، بائن من

---

(١) العلو ١٠٦ومختصره ص١٤٥بتصرف.

(٢) أبو أحمد، إمام البصرة، روى عن شعبة وابن يحيى وغيرهما، وعنه أحمد وابن المديني وابن راهويه وابن معين وابن المبارك وغيرهم، كان رجلًا صالحًا صدوقًا ثقة ما رئي بالبصرة مثله، قال العجلي عنه: «ثقة من خيار الناس».. التهذيب ٢/ ٣١٦.

(٣) العلو ص١١٧ومختصره ص١٦٨واجتماع الجيوش ص٨٤ والمعارج ١/ ١٣٧.

(٤) هو أبو جعفر محمد، قال عنه ابن خزيمة: (ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير)، وقال الخطيب: (كان يُرجع إلى رأيه، وقد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، كما كان عارفًا بالقرآن بصيرًا بمعانيه فقيهًا في أحكامه عالمًا بالسنن وطرقها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين في الأحكام).. العلو ص١٥١

(٥) اللالكائي ١/ ١٨٦والعلو ١٥٠ومختصره للألباني ص٢٢٣ واجتماع الجيوش لابن القيم ص٧٥.

٦() هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي الطحاوي نسبة إلى طحا بصعيد مصر، طاف البلاد في طلب العلم وألف عديداً من المصنفات منها متناً مهماً في بيان عقيدة أهل السنة اشتهرت بالطحاوية.. العلو ١٥٨والكشف٥/ ٥٨.

(٧) العلو ص١٥٨ومختصره ص٢٣٥.

(٨) عيسى بن ماهان، ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه أبو زرعة: (ثقة صدوق)، وضعفه بعضهم.. التهذيب٣/ ١١٧.

خلقه)»(١).. وعن عالم الري هشام بن عبيد الله الرازي(٢) ت٢٢١وكان قد قضي بحبس رجل يخوض في الصفات، فلما قيل: إنه تاب، جئ به إليه ليمتحنه فقال له: (أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه؟) قال: لا أدري ما بائن من خلقه، فقال: (ردوه فإنه لم يتب بعد)(٣).

وما أورده عن الإمام **أبي حنيفة** ت١٥٠في حق من قال: (لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض)، أو أنكر أنه تعالى في السماء، فقال: «قد كفر»(٤).. وعن تلميذه قاضي القضاة الإمام **أبي يوسف**(٥) ت١٨٢ من قوله لرجل به شيخوخة ومعه علي الأحول – وقد أنكرا فوقيته تعالى وقالا بما قال به بشر المريسي من أن الله في كل مكان –: «(لولا أن فيك موضع أدب لأوجعتك)، فأمر به إلى الحبس، وضرب الأحول وطوف به»(٦).. وعن أعلم أهل زمانه الإمام عبد الرحمن **بن مهدي**(٧) ت١٩٨ قال: «إن الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله كلم موسى وأن يكون على العرش، أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم»(٨).

وما أورده كذلك عن إمام أهل البصرة **حماد بن سلمة**(٩)– وكان رأساً في العلم ت١٦٧ – في حديث النزول: «من رأيتموه ينكر هذا فاتهموه»(١٠).. وعن إمام البصرة في زمنه، **وهب بن جرير**(١١) ت٢٠٦ قال: «إياكم ورأي جهم، فإنهم يحاولون أنه ليس شيء في السماء وما هو – يريد

---

(١) العلو ص١١٣، ١١٩ومختصره ص١٥٩، ١٧٣واجتماع الجيوش ص٨٦ والمعارج ١/ ١٣٨.

(٢) البستي، من أئمة الفقه الحنفي، تفقه على محمد بن الحسن (كان – على ما جاء في العلو ١٢٣– ذا جلالة عجيبة وحرمة عظيمة)، وكان يقول: (لقيت ألفاً وسبعمائة شيخ).. التهذيب ٦/ ٣٤.

(٣) العلو ص١٢٣ومختصره ص١٨١والحموية ص٢٩والمعارج ١/١٣٩.

(٤) العلو ص١٠١ومختصره ص١٣٦، ١٣٧وينظر العلو لابن قدامة ١٠١ والحموية ٢٨ واجتماع الجيوش ٤٦ ومعارج القبول ١/ ١٣٣.

(٥) هو يعقوب بن إبراهيم الكوفي، أكثر العلماء على تفضيله وتعظيمه.. شذرات ١/ ٢٩٨.

(٦) ينظر العلو ص١١٢ومختصر ص١٥٥.

(٧) ابن حسان العنبري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال فيه علي بن المديني: «حافظ الأمة، لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت أعلم من ابن مهدي»، من الطبقة التاسعة.. التقريب ٢/ ٤٩٩ والعلو ص١١٨.

(٨) العلو ص١١٨ومختصره ص١٦٩ والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص١٧واجتماع الجيوش ص٨٤، ٨٥ والمعارج ١/ ١٣٨.

(٩) البصري النحوي، قال الذهبي: «كان من أئمة السنة، لهجاً ببث أحاديث الصفات رأساً في العلم والعمل»، وهو أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة، وكان بارعاً في العربية فقيهاً فصيحاً.. التذكرة١/ ٢٠٢ والطبقات٧/ ٢٨٢.

(١٠) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني١/ ٤٤٠ والعلو ص١٠٥ومختصره ص١٤٤.

(١١) ابن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي أبو العباس، من أئمة البصرة ثقة ثبت وصاحب سنة، أخرج له الجماعة.. التهذيب ٦/ ١٤.

نفيهم علوه تعالى على عرشه – إلا من وحي إبليس، ما هو إلا الكفر»(١).. وعن شيخ بغداد أبي جعفر محمـــد **بن مصعـــب العابد**(٢) ت٢٢٨ الذي سمع يقول في مناجاته ربه: «من زعم أنك لا تتكلم ولا ترى في الآخرة، فهو كافر بوجهك، أشهد أنك فوق العرش، فوق سبع سماوات ليس كما يقول أعداء الله الزنادقة»(٣).

وكذا ما أورده الذهبي عن الحافظ **نعيم بن حماد** الخزاعي(٤) ت٢٢٨ في قوله: «من أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر»(٥).. وما ذكره عن **حرب الكرماني**(٦) ت٢٨٨ الذي كتب يقول: «إن الجهمية أعداء الله وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق وأن الله لم يكلم موسى ولا يرى في الآخرة.. وليس على عرش ولا كرسي، وهم كفار فاحذرهم»(٧).

وما ذكره عن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب عن أبيه عن جده قال: «شهدت خالد بن عبد الرحمن القسري – وخطبهم بواسط – فقال: (يا أيها الناس، ضحوا تقبل الله منكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، سبحانه وتعالى عما يقول الجعد علوًا كبيرًا)، ثم نزل فذبحه»(٨).. وما ذكره عن إمام الأئمة **ابن خزيمة**(٩) ت٣١١من قوله: «من لم يقر بأن الله على عرشه استوى فوق سبع سماواته بائن من خلقه، فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه وألقي في بعض المزابل لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة وأهل الذمة»(١٠).. وما أورده عن

---

(١) العلو ص١١٨ومختصره ص ١٧٠ واجتماع الجيوش ص٤٥ ١٧٠والمعارج ١/ ١٣٨.

(٢) كان ثقة قارئًا لكتاب الله، وقد سمع الحديث وجالس الناس، كذا في العلو ص١٢٥.

(٣) العلو ص١٢٥ومختصره ص١٨٣والسنة لعبد لله بن أحمد ص٤٠ والخطيب في التاريخ ٣/٢٨٠ والمعارج ١/ ١٣٩.

(٤) وهو من الأئمة الأعلام، أخذ في محنة خلق القرآن فسجن حتى مات في القيد وله ثمانون سنة، حدّث عنه البخاري، كذا في العلو ص١٢٧.

(٥) العلو ص١٢٦ومختصره ص١٨٤.

(٦) كان حرب بن إسماعيل السيرجاني الحافظ المحدث، كان من أوعية العلم، كان عالم كرمان في عصره، يذكر مع الأثرم والمروزي، ارتحل إليه الخلال وأكثر منه.. العلو ص١٤٣وكشف الظنون ٥/ ٢٦٤.

(٧) العلو ص١٤٣ومختصره ص٢١٣ والمعارج ١/ ١٤٤.

(٨) العلو للإمام الذهبي ص١٠٠ومختصره للألباني ص١٣٣، ١٣٤كما أخرجه البخاري في (خلق أفعال العباد) ص٦٩ والدارمي في (الرد على الجهمية) ص٧، ١١٣، ١١٤وعبد الرحمن بن أبي حاتم في (الرد على الجهمية) وحكمي في المعارج ١/ ١٣٣.

(٩) هو محمد بن إسحاق، كان رأسًا في الحديث والفقه أخذ الفقه عن المزني الذي قال عنه: (ابن خزيمة هو أعلم بالحديث مني ولم يكن في وقته مثله في العلم بالحديث والفقه جميعًا)، كذا في اجتماع الجيوش ص٧٤، وقال عنه الذهبي: إنه (كان من دعاة السنة).

(١٠) العلو ص١٥٢ومختصره ص٢٢٦ والعلو لابن قدامة ص١١٢والحموية ص٣١ واجتماع الجيوش ص٧٤، ٩٧ والمعارج ١/ ١٤٦.

أبي العباس السراج(١) ت٣١٣ من القول: بـــ «أن من لم يقر ويؤمن بأن الله تعالى يعجب ويضحك، ويترل كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: (من يسألني فأعطيه)، فهو زنديق كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين»(٢).

وفي الحجة للأصبهاني عن **أبي معمر الهزلي**(٣) ت٢٣٦: «من زعم أن الله تعالى لا يتكلم ولا يبصر ولا يسمع ولا يعجب ولا يضحك ولا يغضب – وذكر أحاديث الصفات – فهو كافر بالله، ومن رأيتموه على بئر واقفًا فألقوه فيها»(٤).

إن هذه العبارات وتلك التصرفات من الأئمة الأعلام(٥) تكشف لنا – من دون شك – عن معركة كانت حامية الوطيس بين أهل السنة وبين الخارجين على أقوالهم من المفوضة والجهمية والمعتزلة والمتأثرين بهم من متأخري الأشاعرة.

ومعلوم أن أولئك الخارجين لم ينكروا ولم يجحدوا صدور نصوص الصفات عن الله ولا عن رسوله ﷺ، وإنما أنكروا ما تضمنته من إثبات، وتعمقوا فيما لا يسوغ التعمق فيه من السلوب، فرد عليهم علماء السنة ما بين لاعن ومبدع ومفسق، ولقد بلغت العصبية بهؤلاء الخارجين على الرغم من كل هذا حدًا جعلهم يتهمون أهل السنة بأنهم مشبهة وحشوية ومجسمة، ويذكر الإمام أبو حاتم الرازي في هذا الصدد ما به ينكشف أمر هؤلاء المبتدعة فيقول:

«علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الجهمية أن يسموا أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية (المعتزلة) أن يسموا أهل السنة مجبرة، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية»(٦)، بل الذي كان

---

(١) هو محمد بن إسحاق الثقفي النيسابوري من حفاظ الحديث أكثر عن قتيبة وطبقته وصنف المسند على الأبواب وعمر طويلًا.العلو٢٣٢.

(٢) العلو ص١٥٦ومختصره ص٢٣٢.

٣() هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهروي نزيل بغداد، أحد شيوخ البخاري ومسلم، ثقة ثبت من أئمة السنة وكان من إدلاله بذلك يقول: (لو نطقت بغلتي لقالت إنها سنية)، قال عنه ابن سعد: (صاحب سنة وفضل وخير)، وقال الكرخي لما سئل عنه: (مثل أبي معمر يُسأل عنه، أنا أعرفه يكتب الحديث وهو غلام).. التهذيب ١/ ١٧٥ والعلو ص١٢٩.

(٤) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني ١/ ٤٤.

(٥) بل ومن زوجاتهم من نحو ما جاء عن مكي بن إبراهيم أحد شيوخ البخاري قال: «دخلت امرأة جهم على زوجتي فقالت: يا أم إبراهيم، هذا زوجك الذي يحدث عن العرش، من نجَّره؟ قالت: نجَّره الذي نجَّر أسنانك، قال: وكانت بادية الأسنان»، ولنا أن ندرك من خلال هذه القصة الطريفة إلى أي مدى وإلى أي حد وصل الأمر وكيف أضحى الشغل الشاغل لجميع أفراد المجتمع المسلم في القرون الخيرة وكيف تعدى مجالس الرجال ومجادلاتهم إلى بيوتهم وأفراد أسرهم وذراريهم.. وينظر في شأن القصة المذكورة مختصر العلو ص١٨٧ والمعارج ١/١٤٠.

(٦) العلو ص١٣٩ومختصره ص٧٤، ٢٠٧.

بين أهل الحديث والجهمية من الحرب – على حد قول ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية وكما يظهر حتى من عنوان كتابه – «أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام»(١).

فهل يعي متأخرو الأشاعرة – وهم في زماننا كثر ودعاة في مؤسسات وجماعات وجمعيات مرموقة ومحسوبة على الإسلام – تلك الحقائق، فيتحسسوا أخطاءهم ويرجعوا إلى ما كان عليه إمامهم أبو الحسن الأشعري، ومن قبل ومن بعد صحابة النبي الكرام وسائر أئمة أهل السنة والجماعة ممن تابعهم وتابع من تابعهم من أهل القرون الفاضلة وما تلاها بإحسان؟؟.

ما أشبه الليلة بالبارحة.. على خطا الأشعري الإمام الجويني بعد حيرة واضطراب؛ يحكي تجربته التي مر بها وينصح الأمة بلزوم توحيد الله في صفاته بإثباتها وبنبذ مذهب متأخري الأشعري بالكلية.

وما أشبه حال أهل الحق في زماننا وحال مشايخنا بجامعة الأزهر وبخاصة أقسام العقيدة بها، إلا كمثل حال الإمام الجويني مع شيوخه فقد «كان الجويني والد إمام الحرمين ت ٤٣٨، من كبار العلماء القائلين بالتأويل برهة من الزمن، ثم هداه الله تعالى إلى اتباع السلف في فهم الاستواء وسائر الصفات، ثم ألف في ذلك رسالة نافعة قدّمها نصيحة لإخوانه في الله كما صرح بذلك في مقدمتها، وقد وصف فيها وصفًا دقيقًا تحيرَه وترددَه في مرحلة من مراحل حياته العلمية؛ بين اتّباع السلف وبين اتباع علماء الكلام في عصره الذين يؤولون الاستواء بالاستيلاء».. بهذه العبارات فاه الشيخ الألباني في مقدمة كتابه (مختصر العلو) للحافظ الذهبي، حاكيًا ما مر به الجويني من تجربة مريرة أفاد منها، وأراد من خلال نصيحته أن يفيد بها الأمة جمعاء.. ونترك الجويني يحكي نفسه هذه التجربة التي مر بها.

يقول الإمام الجويني رحمه الله: «هذه وصيتي كتبتها لإخواني في الله أهل الصدق والصفاء والإخلاص، لِمَا تعين من محبتهم في الله ونصيحتهم في صفات الله، فإن المرء لا يكمل إيمانه حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه.. وقد كنت برهة من الدهر متحيراً في ثلاث مسائل:

-1مسألة الصفات.. ٢- مسألة الفوقية.. ٣- ومسالة الحرف والصوت في القرآن المجيد.

---

(١) مختصر العلو للألباني ص٥٦والجيوش الإسلامية ص٩٦.

وكنت متحيراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك، من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها والوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، فأجد النصوص في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ناطقة منبئة بحقائق هذه (الصفات) وكذلك في إثبات (العلو والفوقية)، وكذلك في (الحرف والصوت)؛ ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم، منهم: من يؤَوِّل (الاستواء) بـ (القهر والاستيلاء) ويؤَوِّل (النزول) بـ (نزول الأمر)، ويؤَوِّل (اليدين) بـ (القدرتين أو النعمتين)، ويؤَوِّل (القَدَم) بـ (قَدَم صدق عند ربهم)، وأمثال ذلك، ثم أجدهم مع ذلك يجعلون (كلام الله تعالى) معنى قائماً بالذات بلا حرف بلا صوت، ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم!.

وممن ذهب إلى هذه الأقوال أو بعضها، قومٌ لهم في صدري منزلة مثل طائفة من فقهاء الأشعرية الشافعيين – لأني على مذهب الشافعي رحمه الله – فأجد مثل هؤلاء الشيوخ الأجِلَّة يذهبون إلى مثل هذه الأقوال وهم شيوخي، ولي فيهم الاعتقاد التام، لفضلهم وعلمهم؛ ثم إني مع ذلك أجد في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها، وأجد الكَدَرَ والظلمةَ منها، وأجد ضيقَ الصدر وعدمَ انشراحه مقرونًا بها، فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره؛ المتململ من قلبه في تقلبه وتغيره.. وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات (العلو والاستواء والنزول)، مخافة الحصر والتشبيه!؛ ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله، وسنة رسوله أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني، وأجد الرسول قد صرح بها مخبراً عن ربه، واصفًا له بها؛ وأعلم بالاضطرار أنه ﷺ كان يحضر مجلسه الشريف العالم والجاهل، والذكي والبليد، والأعرابي والجافي، ثم لا أجد شيئًا يَعْقب تلك النصوص التي كان يصف ربه بها، لا نصًا ولا ظاهراً مما يصرفها عن حقائقها ويؤولها، كما تأولها مشايخي الفقهاء المتكلمين، مثل تأويلهم: (الاستيلاء) لـ (الاستواء)، و(نزول الأمر) لـ (النزول)، وغير ذلك.. و لم أجد عنه ﷺ أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من (الفوقية واليدين) وغيرها، و لم ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها.

الجويني يسرد من نصوص الوحي وأدلة العقل على الإثبات؛ ما به تقوم الحجة

وأجد الله يقول: (الرحمن على العرش استوى) [طه:٥]، (يخافون ربهم من فوقهم) [النحل:٥٠]، (إليه يصعد الكلم الطيب) [فاطر:١٠]، (أأمنتم من في السماء) [الملك: ١٥]،

(قل نزله روح القدس من ربك بالحق) [النحل:١٠٢]، (تعرج الملائكة والروح إليه) [المعارج:٤].

ثم أجد الرسول لما أراد الله أن يخصه بقربه عرج به من سماء إلى سماء حتى كان قاب قوسين أو أدنى؛ ثم قوله للجارية كما في الصحيح: (أين الله؟) فقالت: (في السماء)، فلم ينكر عليها بحضرة أصحابه كيلا يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه، بل أقرَّها وقال: (اعتقها فإنها مؤمنة).. وقوله –كما في حديث جبير بن مطعم–: (إن الله فوق عرشه فوق سماواته، وسماواته فوق أرضه مثل القبة) وأشار ﷺ بيده مثل القبة.. وقوله فيما صححه الترمذي: (ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).. وقوله فيما أخرجه أبو داود: (من اشتكى منكم شيئًا أو اشتكى أخ له، فليقل: ربنا الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على الوجع؛ فيبرأ).. وقوله: (ألا تأمنوني وأنا أمين مَن في السماء..) أخرجه البخاري.

وكذا قوله في حديث روح الميت وقد حضرته الملائكة: (أخرجي أيتها النفس الطيبة في الجسد الطيب وأبشري بروح وريحان وربٍّ غيرِ غضبان، فلا يزال يقال لها ذلك حتى تخرج ثم يعرج بها إلى السماء.. حتى تنتهي إلى السماء التي فيها الله عز وجل).. وقوله في الحديث المتفق عليه: (..ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطًا عليها حتى يرضى عنها).. وقوله فيما أخرجاه: (إن الله كتب كتابًا.. فهو عنده فوق العرش).. وقوله لما حكَّم معاذ في قريظة: (لقد حكمتَ حكمًا حكم الله به من فوق سبع أرقعة.. وقوله في حديث المعراج فيما أخرجاه: (فرجعت إلى ربي فوضع عني عشرًا خمس مرات).

ثم ذكر من الآثار قول زينب بنت جحش في تفسير (فلما قضى زيد منها وطرًا زوجناكها) [الأحزاب:٣٧]: (إن الله زوجني من السماء) وفي لفظ: (من فوق سبع سماوات).. وقول ابن عباس بحق براءة عائشة: (.. وأنزل الله براءتك من فوق سبع سماوات).. إلى آخر ذلك.

واستطرد الجويني يقول: «فلم أزل في هذه الحيرة والاضطراب من اختلاف المذاهب والأقوال حتى لطف الله وكشف لهذا الضعيف عن وجه الحق كشفًا اطمأن إليه خاطره وسكن به سرّه وتبرهن بالحق في نوره.. والذي شرح الله صدري هو أن الله كان ولا مكان، لا عرش ولا ماء ولا فضاء ولا هواء ولا خلاء ولا مَلأ، وأنه كان منفردًا في قدمه وأزليته متوحدًا في فردانيته، لا يوصف بأنه فوق كذا إذ لا شيء غيره، هو سابق للتحت والفوق اللذين هما جهة العالم لازمتان لها، والرب في تلك الفردانية منزه عن لوازم الحدث وصفاته، فلما اقتضت إرادته بخلق الأكوان

المحدثة المخلوقة ذات الجهات، اقتضت على أن يكون للكون جهات من العلو والسفل – وهو سبحانه مترٌّه عن صفات الحدث – فكوَّن الأكوان وجعل لها جهتا العلو والسفل، وعليه فإذا ما أشير إلى فوق فإن الإشارة تقع على أعلا جزء من الكون حقيقة وتقع على عظمة الإله كما يليق به، لا كما تقع على الحقيقة المعقولة عندنا في أعلا جزء من الكون فإنها إشارة إلى جسم وتلك إشارة إلى إثبات.. وعليه فإن الأمر الذي تهرب المتأولة منه، نحن أشد الناس هربًا منه وتنزيهًا للباري عن الحد الذي يحصره، فلا يَحَدّ بحد يحصره بل بحدٍّ تتميز به عظمته، وذاته ليست مخلوقاته»، يقول:

«إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل، وعماوة التعطيل، وحماقة التشبيه والتمثيل، وأثبتنا علو ربنا سبحانه وفوقيته واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك والصدور تنشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تحريف (الاستواء) بـ(الاستيلاء وغيره)، والوقوف في ذلك جهل وعَيٌّ، مع كون أن الرب تعالى وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياها، فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه لنا، ولا نقف في ذلك؛ وكذلك التشبيه والتمثيل حماقة وجهالة، فمن وفقه الله تعالى للإثبات بلا تحريف ولا تكييف ولا وقوف، فقد وقف على الأمر المطلوب منه إن شاء الله».

ويكشف عن السبب الذي حمل الخلف في تأويلاتهم على مخالفة السلف :

ثم شرع الجويني يبين السبب الذي حمل علماء الكلام على تأويل (الاستواء) بالاستيلاء قائلًا: «والذي شرح الله به صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أوَّلوا (الاستواء) بـ(الاستيلاء)، و(النزول) بـ(بنزول الأمر)، و(اليدين) بـ (النعمتين والقدرتين)، هو: علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواءً يليق به، ولا نزولًا يليق به، ولا يدين تليق بعظمته بلا تكييف ولا تشبيه، فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطَّلوا ما وصف الله نفسه به».

وأردف يقول: «ولا ريب أنا نحن وإياهم، متفقون على إثبات صفات: (الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله تعالى)، ونحن قطعًا لا نعقل من (الحياة) إلا هذا العَرَض الذي يقوم بأجسامنا، وكذلك لا نعقل من (السمع والبصر) إلا أعراضًا تقوم بجوارحنا، فكما أنهم يقولون: (حياته ليست بعرَض، وعلمه كذلك، وبصره كذلك، وإنما هي صفات كما تليق

به، لا كما تليق بنا)، فكذلك نقول نحن: (حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم وليس مكيفًا، وكذلك سمعه وبصره معلومان ليس جميع ذلك أعراضًا، بل هو كما يليق به، ومثل ذلك بعينه فوقيته واستواؤه ونزوله.

ففوقيته معلومة ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر، فإنهما معلومان ولا يكيَّفان، كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة وهي كما يليق به، واستواؤه على عرشه معلوم غير مكيف بحركة أو انتقال يليق بالمخلوق، بل كما يليق بعظمته، وجلالة صفاته تعالى معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصرًا من وجه، أعمى من وجه؛ مبصرًا من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله نفسه به، وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الله منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها، ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه، ولا نعطلها بالتحريف والتأويل، لا فرق بين الاستواء والسمع، ولا بين النزول والبصر، الكل ورد في النص).

فإن قالوا لنا في الاستواء: (شبَّهتم)، نقول لهم: (في السمع شبهتم، ووصفتم ربكم بالعَرَض!)، فإن قالوا: (لا عَرَضَ بل كما يليق به)، قلنا: (في الاستواء والفوقية لا حصر، بل كما يليق به)، فجميع ما يلزِمونا به في: (الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب) من التشبيه، نلزمهم به في (الحياة والسمع والبصر والعلم)، فكما لا يجعلونها هم أعراضًا، كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا مما يوصف به المخلوق؛ وليس من الإنصاف أن يفهموا في (الاستواء والنزول والوجه واليد) صفات المخلوقين، فيحتاجوا إلى التأويل والتحريف، فإن فهموا في هذه الصفات ذلك، فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض!؛ فما يلزمونا به في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، نلزمهم في هذه الصفات في العَرَضِية، وما يتزّهون ربهم به في الصفات السبع وينفون عنه عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبونا فيها إلى التشبيه سواء بسواء».

وعقَّب يقول: «ومن أنصف، عرف ما قلناه واعتقده وقبِل نصيحتنا، ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفى عن جميعها التشبيه والتعطيل والتأويل والوقوف – يعني: عن الإثبات ومعرفة المعنى – وهذا مراد الله منا في ذلك، لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأوَّلناها، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر بعض، وفي هذا بلاغ وكفاية إن شاء الله تعالى» انتهى باختصار من (رسالته في

الاستواء) ضمن: (مجموعة الرسائل المنيرية) ١/ ١٧٦: ١٨٣، وهي مطبوعة في كتاب مستقل بمسمى: (النصيحة في صفات الرب جل وعلا) ص ٤٠: ٤٣. .كما ينظر في شأنها مختصر العلو للألباني ص ٢٧: ٣١، ٢٧٧ وشرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني د. حمد العباد ص ٣٧.

يقول الشيخ الألباني معلقًا: «لقد وضح من كلام الإمام كالجويني رحمه الله تعالى السبب الذي حمل الخلف –إلا من شاء الله– على مخالفة السلف في تفسير آية (الاستواء)، وهو أنهم فهموا منه –خطأ كما قلنا– استواء لا يليق إلا بالمخلوق –وهذا تشبيه– فنفوه بتأويلهم إياه بالاستيلاء!

ومن الغريب حقا أن الذي فروا منه بالتأويل، قد وقعوا به فيما هو أشر منه بكثير، ويمكن حصر ذلك بالأمور الآتية:

الأول: التعطيل، وهو إنكار صفة علو الله على خلقه علوًّا حقيقيًّا يليق به تعالى، وهو بيِّنٌ في كلام الإمام الجويني.

الثاني: نسبة الشريك لله في خلقه يضاده في أمره، فإن الاستيلاء لغةٌ لا يكون إلا بعد المغالبة كما ستراه في ترجمة الإمام اللغوي ابن الأعرابي، فقد جاء فيها:

أن رجلا قال أمَامه مفسّرًا (الاستواء) بـ (استولى)!؛ فقال لهم الإمام: (اسكت.. العرب لا تقول للرجل: استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل: استولى، والله تعالى لا مضاد له)، وسنده عنه صحيح كما بينته هناك في التعليق (٢١٠)، واحتج به العلامة نفطويه النحوي في (الرد على الجهمية) كما ستراه في ترجمته (١١٩).. فنسأل المتأولة: من هو المضاد لله تعالى حتى تمكن الله تعالى من التغلب عليه والاستيلاء على ملكه منه؟!... وهذا إلزام لا مخلص لهم منه إلا برفضهم لتأويلهم، ورجوعهم إلى تفسير السلف»إ.هـ.

رحم الله أئمتنا أئمة أهل السنة – المستقدمين منهم والمستأخرين – على ما أوضحوه وبينوه وجلوا عنه غبار التحريف والتأويل والتفويض الذي وقع فيه الخلف هداهم الله لما فيه الصواب والرشاد.. اللهم آمين.

المبحث الرابع

طرفًا من تقارير أهل العلم والفضل

بتخلي متأخرى الأشاعرة عن مذهب شيخهم الوسطي في توحيد الصفات

ولعله من خلال ما سبق، يكون قد وضح بما لا يدع مجالًا لشك، مدى مخالفة الأشعري – في قضية توحيد الصفات – لما هو رائج الآن عمن ينتسبون إليه وعما تأثروا فيه بالمعتزلة والجهمية وغيرهم،

ومدى موافقته بالمقابل من دونهم لمعتقد سلف هذه الأمة.. وأقول: إنه قد شهد له بهذا جمع غفير من أهل العلم من المحققين، ومن هؤلاء:

١-شيخ زمانه الحافظ البيهقي ت٤٥٨، فبعد ثناء على الأشعري قال – فيما نقله عنه ابن عساكر في التبيين ص١٠٣: ١٠٥ –: «أخذ – الأشعري – أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح، وتبيين أن ما قالوا في الأصول وجاء به الشرع صحيح في العقول، خلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية ما لم يدل عليه من أهل السنة والجماعة، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة».. قال: «وحين كثرت المبتدعة في هذه الأمة، وتركوا ظاهر الكتاب والسنة.. أخرج الله من نسل أبي موسى الأشعري إمامًا قام بنصرة دين الله، وجاهد بلسانه وبيانه مَن صد عن سبيل الله، وزاد في التبيين لأهل اليقين أن ما جاء به الكتاب والسنة وما كان عليه سلف هذه الأمة، مستقيم على العقول الصحيحة والآراء».

٢- كما نقل الإجماع على ما سبق ذكره أبو القاسم القشيري الملقب بـــ (زين الإسلام وشيخ لمشايخ) ت٤٦٥ قال – فيما رواه عنه السبكي في طبقاته ٣/ ٣٧٤ وابن عساكر في التبيين ص١١٣-: «اتفق أصحاب الحديث على ان الأشعري كان إمامًا من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث، تكلم في أصول الدين على طريقة أهل السنة ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع، وكان على المعتزلة والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين على الملة سيفًا مسلولًا» وقد نقل هذا الاتفاق عن كثير من العلماء.

٣-والإمام الحجة ابن درباس ت٦٢٢ قال في رسالته (الذب عن الأشعري) ص٩٩: إن كتاب (الإبانة) «هو الذي استقر عليه أمر الأشعري فيما كان يعتقده.. وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها وتبرأ إلى الله منها، وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله بها، وروى وأثبت ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضين وقول أحمد بن حنبل، وأنه ما دل عليه الكتاب والسنة».

٤-والحافظ الذهبي ت٧٤٨ فقد ذكر في كتابه العلو ص١٦٣ أن الأشعري بعد تحوله «صار متكلمًا للسنة، ووافق أئمة الحديث، فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن ولزموها، لأحسنوا.. ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء، ومشوا خلف المنطق فلا قوة إلا بالله».

٥-والإمام السبكي ت٧٧١، قال في طبقات الشافعية ٣/ ٣٦٥: «واعلم أن الأشعري لم يبدع رأيًا ولم ينشئ مذهبًا وإنما هو مقرِّرٌ لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقا وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك السالك سبيله في الدلائل، يسمى: أشعريا».. ثم نقل عن المآيرقي المالكي قوله:

«لم يكن أبو الحسن أول متكلم بلسان أهل السنة، إنما جرى على سنن غيره وعلى نصرة مذهب معروف فزاد المذهب حجة وبيانًا، ولم يبتدع مقالة اخترعها ولا مذهبًا به، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى مالك، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي.. كذلك الأشعري لا فرق، ليس له في مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتآليفه في نصرته».

ومما أفاده: أن الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة في العقائد يد واحدة، كلهم على رأي أهل السنة والجـــماعة يدينون لله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري، وأن عقيدة الأشعري بالجملة، هي عينها ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة.. كذا بما يعني أن الخارج عنهما خارج عن مذاهبهم.

٦-والحافظ ابن كثير ت٧٧٤، ذكر في طبقاته١/ ٢٠٥ أن الأشعري في آخر مراحله قال بـــ «إثبات ذلك كله – يعني الصفات العقلية السبعة وهي: (الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام)، والخبرية كـــ (الوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك) – من غير تكييف ولا تشبيه، جريًا على منوال السلف».. وقد نقل ذلك عن ابن كثير: المرتضى الزبيدي في كتابه: (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) ٢/ ٣.

٧- وفي شرح عقيدة الشيخ شمس الدين محمد بن الأصفهاني ت٦٨٨– الذي قيل إنه لم يدخل إلى الديار المصرية أحد من رؤوس علماء الكلام مثله – ما نصه: «إن كثيرًا من متأخري أصحاب الأشعري، خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة»(١).

٨-وفي بيانِ وتقريرِ مخالفة الأشاعرة بتعطيلهم ما خلا صفات المعاني، للأشعري ولما أجمع عليه أهل السنة ودرج عليه سلف الأمة، يقول شارح السفارينية ص١٠٦: «التعطيل الذي ينفيه أهل السنة والجماعة ينقسم إلى أقسام»، وذكر منها: «الأول تعطيل جزئي: ويكون بإثبات الأسماء وإثبات سبع من الصفات وإنكار الباقي، وهذا مذهب الأشاعرة، الأشاعرة يثبتون الأسماء لله عز وجل ويثبتون سبعًا من الصفات وينكرون الباقي، فإذا جاءت النصوص بدلالة على الباقي حرفوها، فيكون هؤلاء عطلوا النصوص وعطلوا الصفات فيما نفوه، فمثلًا يقولون في معنى (رضي الله عنهم) [المائدة: ١١٩]: (أي: أثابهم)، فيفسرون الرضا بالمفعول المنفصل عن الله وهو: (الثواب)، فهؤلاء عطلوا الصفة وهي الرضا، وعطلوا النص عن مدلوله وهو دلالته على الرضا، إلى الثواب».

---

(١) شرح الأصفهانية لابن تيمية تقديم حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية الأسبق ص٧٨.

٩- وكان مما قال الإمام الآلوسي – مفتي بغداد ومرجع أهل العراق ت١٢٧٠ – في تفسيره (روح المعاني) ١/ ١٠٣: «جَعْل الرحمة – يعني المتعلقة بحق الله، والتي صرفها المتكلمون عن ظاهرها إلى المجاز، بحجة استحالة اتصافه تعالى بها لما تحمله في الظاهر بالنسبة لهم من معنى رقة القلب – مجازًا، نزعة اعتزالية، قد حفظ الله منها سلف المسلمين وأئمة الدين، فإنهم أقروا ما ورد، على ما ورد.. وأثبتوا لله ما أثبته له نبيه ﷺ من غير تصرف فيه بكناية أو مجاز، وقالوا: لسنا أغير على الله من رسوله، لكنهم نزهوا مولاهم عن مشابهة المحدثات ثم فوضوا إليه سبحانه تعيين ما أراده.. و(الأشعري إمام أهل السنة) ذهب في النهاية إلى ما ذهبوا إليه، وعوَّل في (الإبانة) على ما عولوا عليه.

ثم سرد – الأشعري – الكلام في بيان عقيدته، مصرحًا بإجراء ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف، غير متعرض لتأويل ولا ملتفت إلى قال وقيل، فما نقل عنه من تأويل صفة الرحمة، إما غير ثابت أو مرجوع عنه، والأعمال بالخواتيم».

وراح الآلوسي يعلق مردفًا ومتعجبًا: «والعجب من علماء أعلام ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه وناموا عما حققناه، ولا أظنك في مرية منه وإن قل ناقلوه وكثر منكروه، و﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) [البقرة: ٢٤٩]».

١٠-وشهد للأشعري بما ذكرنا الشيخ حافظ حكمي ت١٣٨٨ حيث قال في كتابه (معارج القبول) ١/ ٣٠٩ ما نصه: «فكلامه – يعني الأشعري – يدل على أنه مخالف للمنتسبين إليه من المتكلمين في.. إثباته الاستواء والنزول والرؤية والوجه واليدين والغضب والرضا وغير ذلك، وقد صرح في مقالاته بأنه قائل بما قال الإمام أحمد بن حنبل وأئمة الحديث، معتقد ما هم عليه، مثبت لما أثبتوه، محرِّم ما أحدث المتكلمون من تحريف الكلم عن مواضعه وصرف اللفظ عن ظاهره وإخراجه عن حقيقته، وبالجملة فبينه وبين المنتسبين إليه بون بعيد، بل هو برئ منهم وهم منه برا، والموعد الله وكفى بالله حسيبًا، وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله».

١١-والشيخ محب الدين الخطيب ١٣٨٩، حيث نص – بهامش كتابه (المنتقى من منهاج السنة) ص٤١ – على أن الأشعري «محَّض طريقته وأخلصها لله، بالرجوع الكامل إلى طريقة السلف في إثبات كل ما ثبت بالنص من أمور الغيب التي أوجب الله على عباده إخلاص الإيمان بها.. وهذا ما أراد أن يَلقى الله عليه.. وكل ما خالف ذلك مما ينسب إليه، أو صارت تقول به الأشعرية، فالأشعري رجع عنه إلى ما في كتاب (الإبانة) وأمثاله».. إلى أن قال:

«إن أقوال الأشعري تطورت بتطوره الفكري من الاعتزال إلى الجدل الكلامي مع المعتزلة تزييفًا لمقالاتهم، ثم أحسن الله خاتمته بالرجوع إلى مذهب السلف خالصًا صافيًا».. وأردف يقول: «أما

الأشعرية، أي المذهب المنسوب إلى الأشعري في علم الكلام، فكما أنه لا يمثل الأشعري في طور اعتزاله، فإنه ليس من الإنصاف أن يلصق به فيما أراد أن يَلقى الله عليه، بل هو مستمد من أقواله التي كان عليها في الطور الثاني، ثم عدل عن كثير منها في آخرته التي أتمها الله عليه بالحسنى».

١٢-ويقول إسماعيل بن محمد الأنصاري المحدث الأصولي اللغوي ت١٤١٧: «كان الأشعري الذي تنتسب إليه الأشعرية، ممن اهتدى بفضل الله إلى التمسك بنصوص الكتاب والسنة وعدم معارضتهما بما سواهما، وذلك بعد ما تلقى دروس الاعتزال عن زوج أمه الجبائي، فأثبت لله ما أثبته لنفسه دون تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تمثيل، وصنف في بيان ذلك كتابه: (الإبانة في أصول الديانة)، وإن كان أكثر المنتسبين إليه في الأعصر المتأخرة جهل ذلك أو تجاهله، فصار يعارض عقيدة السلف بأشياء يزعم أنها عقيدة الأشعري، وهو في الحقيقة براء منها، وصار ذلك خطراً عظيماً على العقيدة وجناية كبرى على ذلك الإمام الذي وفِق للرجوع إلى الحق»(١).

١٣: ١٨-كما شهد للأشعري بما ذكرنا لفيف من أهل التحقيق من الدكاترة، منهم **من الأردن** د. راجح الكردي أستاذ العقيدة في الجامعة الأردنية، حيث أوضح في كتابه (علاقة صفات الله بذاته) ص٢٠٧ أن الأشعري «لما استقر به الحال، أحسن الله عاقبته فختم حياته برأيه هذا الموافق للسلف، بإثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، صفات بلا كيف، وهو مع هذا محافظ على مبدأ التنزيه ومقاوم للمشبهة، كما هو مقاوم للمعتزلة في الصفات جميعًا فهو يثبتها وهم ينفونها، ويبدو أنه رأى أن الأسلم والأحوط هو إثبات هذه الصفات مع التنزيه والابتعاد عن التأويل فيها».

ومن الكويت د. فيصل بن قزاز الجاسم يقول في كتابه (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) ص٧٤١ بعد أن نقل من النصوص ما به تقام الحجة: «وجميع من نقلنا نصوصهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة ومن لم ننقل عنهم من السلف، مخالفون للأشاعرة في أصول الاعتقاد ومبطلون لأقوالهم ومذهبهم».

ومن بلاد الحرمين الشريفين د. سعود الخلف رئيس قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية في مقدمة الكتاب السلف الذكر ص٢٠، قال: «وحقيقة الأمر أن الأشاعرة خالفوا أهل السنة وخاصة المتأخرون منهم مخالفة جذرية في مسألة الصفات».. و د. عبد المحسن بن حمد العباد الذي ذكر في كتابه (قطف الجنى الداني) شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص٣٧، ٣٨ أن أمر أبي الحسن الأشعري «انتهى إلى اعتقاد ما كان عليه سلف الأمة.. فبين أنه في الاعتقاد على ما كان عليه

---

(١) (أبو الحسن الأشعري) لحماد الأنصاري ص٣.

إمام أهل السنة الإمام أحمد وغيره من أهل السنة، وهو: إثبات كل ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على ما يليق بالله، من غير تكييف أو تمثيل، ومن غير تحريف أو تأويل».

ومن لبنان د. الدمشقية، يقول في كتابه (أبو حامد الغزالي والتصوف) ص٣٦٥: «الأشعري رجع في آخر مراحل حياته عما كان عليه من التأويل والخوض في الله وصفاته بغير علم، وسلك مسلك أهل الإثبات.. ولكن المنتسبين له لم يلتفتوا إلى ما جاء في كتبه المتأخرة كالإبانة وغيره.. ويؤثرون عليها كتبه المتقدمة التي خض بها في صفات الله تبديلًا وتعطيلًا وسلك فيها مسلك أهل الكلام».

ومن مصر الكنانة د. عبد الله شاكر رئيس جماعة أنصار السنة ورئيس مجلس شورى علماء السنة وعضو هيئة الحقوق والإصلاح، وذلك قوله في مقدمته لتحقيق (رسالة الأشعري إلى أهل الثغر) ص٧٦: «أتباع الأشعري والمنتسبين إليه، يضعون مذهبًا لأنفسهم بعيدًا كل البعد عن عقيدة الأشعري التي لقي الله عليها، فأولوا الصفات التي أثبتها الأشعري لله عز وجل، وتَلقَّى الناس عنهم ذلك على أنه مذهب الأشعري، وقد سار في هذا المنوال جميع المتأخرين المنتسبين إليه بلا استثناء، كالفخر الرازي والنسفي وابن عاشور والبيجوري وغيرهم كثير، بل إن كثيرًا من الجامعات الإسلامية اليوم تدرس هذا المذهب المنسوب إلى الأشعري على أنه مذهب الأشعري، والأشعري منه برئ، كما يلاحَظ أنهم يطلقون على هذا المذهب، (مذهب أهل السنة والجماعة) باعتبار أنه منسوب لإمام أهل السنة والجماعة وهو الأشعري، وكل ذلك زعم باطل وقول غير سديد».

يقول مردفًا: «وأكتفي بما سبقت الإشارة إليه كدليل واضح لما أردت الوصول إليه، من حقيقة أن بين الأشعري والأشاعرة فجوة كبيرة، أحدثها المنتسبون إليه بخروجهم عن عقيدته، وهذا ضياع للحقيقة وهدم لمكانة الأشعري السلفية التي رجع إليها بانتسابه إلى الإمام أحمد.. ولقد تبين لكثير من العلماء والباحثين مدى مخالفة الأشاعرة لإمامهم الأشعري، فنصوا على ذلك في كتبهم».

١٩-وساق د. شاكر في هذا، قول شيخ الإسلام ابن تيمية في موافقة صريح المعقول ٢/ ٩: «لم يكن الأشعري وأئمة أصحابه على هذا، بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقًا والقدح فيما يعارضه، و لم يكونوا يقولون: الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، بل كل هذا مما أحدثه المتأخرون الذين مالوا إلى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم».

٢٠-وفي موسوعة دائرة المعارف البريطانية ٣/ ٤٣٤، ٤٣٥: «أن منهج الأشعري في التدليل في عين القارئ الأوربي، لا يختلف للنظرة الأولى عن منهج أتباع أحمد بن حنبل، ذلك أن كثيرًا من حججه يقوم على تفسير القرآن والحديث.. وانتهى الأمر في القرون المتأخرة بأن أصبح الكلام عقليًا تمامًا، على أن هذا كان بعيدًا أشد البعد من مزاج الأشعري نفسه».

وابتناء على كل ما سبق ذكره، فإن تجاهل آخِر ما استقر عليه أمر الأشعري، وإنكار مثل هذه النصوص التي تكشف في صراحة ووضوح عن أهم وأشرف مراحله وعن مخالفة أتباعه له، هو من العبث بتاريخ هذا الرجل وليس عملًا علميًا يستأهل صاحبه أن يناقشَ أو يؤخذَ عنه علم، فضلًا عن أن يؤبه به في معتقد، بل إن ذلك – برأيي – من التعصب المذموم الذي من شأنه أن يَضيع معه الحق والحقيقة معًا.

*****

الفصل الثالث

ملامح وقواعد المنهج الوسطي لدي الأشعري

في معتقد توحيد الصفات

١-: اعتماد الوحي في إثبات ما أثبته الله لنفسه ونفي ما نفاه الله عن نفسه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل.

٢-: اعتماد أدلة العقل المستوحَاة من أدلة النقل.

٣-: قطع الطمع في إثبات صفاته تعالى عن إدراك ومعرفة كيفية ما وصف به نفسه لكون الكلام في صفاته فرع عن الكلام في ذاته.

٤-: الأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه دون ما وقوع في التشبيه، والإقرار بالإجماع في ذلك وبأحاديث الآحاد.

٥-: القول في الصفات كالقول في الذات والقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر.

٦-: انتهاج طريقة الإثبات المفصل والنفي المجمل.

تجدر الإشارة إلى أن منهج إمام المذهب أبي الحسن الذي ارتضاه لنفسه، وذلك بعد رجوعه إلى مذهب الصحابة وكذا التابعين لهم بإحسان وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، قد قام على عدة أسس وقواعد رئيسية:

أولها: اعتماد الوحي في إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات وأثبته له رسوله ﷺ ونفي ما نفياه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل:

يقول الأشعري – رحمه الله – في كتابه (الإبانة) بعد أن ذكر أن أهل الزيغ والضلالة قد «دفعوا أن يكون لله وجه، مع قوله: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]، وأنكروا أن يكون له يدان، مع قوله سبحانه: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥]، وأنكروا أن يكون له عينان، مع قوله سبحانه: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر:١٤] وقوله: ﴿ ولتصنع على عيني﴾ [طه:٣٩]، وأنكروا أن يكون له سبحانه علم، مع قوله: ﴿أنزله بعلمه﴾ [النساء:١٦٦].. ونفوا ما روي عن رسول الله ﷺ: (إن الله يترل كل ليلة إلى السماء الدنيا) وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ»(١).. ويقول:

«فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة، فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن حنبل – نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته – قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون».

ثم راح يبين عقيدته التي هي عقيدة الصحابة والتابعين، مصرحًا بإجراء ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف ولا تعطيل، ولا تشبيه ولا تجسيم، غير متعرض لتأويل ولا تحريف، قائلًا:

«إن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء مترهًا عن المماسَّة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد.

(١) الإبانة ت حماد الأنصاري ص٤٩، ت د. فوقية حسين ص١٨، ١٩.

وأنه له سبحانه وجهًا بلا كيف، كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]، وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥]، وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤]، وأن له سبحانه عينين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر:١٤]، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالًا، وأن لله علمًا كما قال: ﴿أنزله بعلمه﴾ [النساء:١٦٦]، وكما قال: ﴿وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه﴾ [فاطر:١١]، ونثبت لله السمع والبصر، ولا ننفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج»(١).

على أن ما قرره الأشعري هنا رضاء وسخطًا – رضاء عن سلف هذه الأمة لما أثبتوه وسخطًا على المعتزلة وأشباههم لما أنكروه – فضلًا عن كونه المتفِق مع السمع(٢).. هو المتفِق كذلك مع ما عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان.. وهو المتفق أيضًا مع العقل لكونه القاصر عن إدراك حقيقة الأسماء والصفات وليس له إلا التسليم والإيمان بما جاء به النص، إذ العقول لا يمكنها إدراك ما يجب إثباته لله تعالى على التفصيل الوارد في الشرع، وهذا بحد ذاته يستوجب التسليم بكل ما صحت به النصوص وعدم الاعتماد على العقول في إثباتها.

على أن الأشعري حين يصرح هنا على نحو ما رأينا، وكذا في مقدمة كتابه (الإبانة) – بأن النبي ﷺ قد «جاءنا بـ (كتاب عزيز. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد).. جمع فيه علم الأولين والآخرين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، فمن تمسك به نجا، ومن خالفه ضل وغوى، وفي الجهل تردى، وحثنا الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله ﷺ، فقال عز وجل: (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) [الحشر: ٧]، وقال عز وجل: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) [النور:٦٣]، وقال تعالى: (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) [النساء:٨٣].

وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) [النساء: ٥٩]، يقول: إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وقال: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) [النجم: ٣، ٤]، وقال تعالى: (قل ما يكون لي أن

---

(١) الإبانة ت حماد ص٥٠، ٥١، ت فوقية ص٢٠: ٢٢.. وينظر للمزيد من استدلالاته من نصوص الوحي ما سبق أن ذكرناه له في الفصل الأول.

(٢) لأنه تباركت أسماؤه في قوله: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى:١١] جمع بين النفي والإثبات، فقوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ نفي متضمن لإثبات صفات كماله تعالى بلا تشبيه، وقوله: ﴿وهو السميع البصير﴾ إثبات لها بلا تعطيل ولا تمثيل.

أبدله من تلقاء نفسي، إن أتبع إلا ما يوحى إليّ) [يونس: ١٥]، وقال: (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) [النور: ٥١]، فأمرهم أن يسمعوا قوله، ويطيعوا أمره، ويحذروا مخالفته، وقال: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول)[النساء: ٥٩] فأمرهم بطاعة رسوله ﷺ كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه».

وأيضًا حين عقد فصلًا في (إبانة قول أهل الحق والسنة) يقول في أثنائه: «وجملة قولنا: أنّا نقرّ بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نردّ من ذلك شيئًا.. وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً مترهًا عن الممارسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال.. وأن له سبحانه (وجها) بلا كيف، كما قال: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) [الرحمن: ٢٧]، وأن له سبحانه (يدين) بلا كيف، كما قال سبحانه: (خلقت بيدي) [ص: ٧٥]، وكما قال (بل يداه مبسوطتان) [المائدة: ٦٤]، وأن له سبحانه (عينين) بلا كيف، كما قال سبحانه: (تجري بأعيننا) [القمر: ١٤]، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالًا.

وندين الله عز وجل بأنه يقلب القلوب بين أصبعين من أصابعه، وأنه سبحانه يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ من غير تكييف.. ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل عن النزول إلى سماء الدنيا، وأن الرب عز وجل يقول: (هل من سائل، هل من مستغفر)، وسائر ما نقلوه وأثبتوه خلافا لما قاله أهل الزيغ والتضليل.

ونعوِّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ﷺ، وإجماع المسلمين، وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا، ولا نقول على الله مالا نعلم، ونقول: إن الله عز وجل يجيء يوم القيامة، كما قال سبحانه: وجاء ربك والملك صفًا صفًا [الفجر: ٢٢]» –

أقول: إن الأشعري حين صرح بكل هذا وأطال النفس فيه، بل وكرره وساق له الإجماع في كتابيه: (مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل الثغر)، كان يتبع القول بالعمل، والكلام بالفعال.. وإنما نقول ذلك لأن الأشعرية حين يصرحون به يكونون عادة على خلاف ذلك ويقولون ما لا يفعلون.. وأنى لهم

تحقيقه وهم من ينتهكون النصوص – قرآنا وسنة – ويحرفون الكلم عن مواضعه ويدعون المجاز في ألفاظ صفاته تعالى الخبرية والفعلية(١) كذا دون ما قرينة مانعة من حمل ألفاظها على الحقيقة؟.

وإلا فأين ما صرح به الأشعري فيما سبق أن سقناه له قولًا وعملًا من ادعاء د. محمد سالم أبو عاصي في كتابه (أشعري أنا) ص٣٦، ٣٥ – على سبيل المثال – من أن «الأشعري – الذي يدعي الدكتور أنه على مذهبه – يرى ومعه أهل السنة والجماعة أن الأدلة النقلية هي في ذاتها عقلية كذلك» في الوقت الذي يتجاهل فيه – من دون الأشعري – الأدلة النقلية.. وأن «من أصول الأشعري في تقرير مسائل الاعتقاد: الخبر الصادق، وهو عند أهل السنة والجماعة عطاء الوحي كتابًا وسنة، ونعني بالسنة: خطاب التواتر» في إشارة منه إلى أن خبر الآحاد ولو كان صحيحًا هو ليس من الخبر الصادق ولا مما يؤخذ به في مسائل الاعتقاد كونه ظني و«ينافي الجزم وينافي اليقين» و«لا يمكن – على حد قوله في ص ٤١ – أن يكون وحده سندًا لمبدأ من المبادئ الاعتقادية التي كلفنا الله الجزم بها».

أنى وهو – وكل من هو على مذهبه سلفًا وخلفًا – مما لا يقر بجملة الأدلة القرآنية المثبتة لصفاته تعالى الخبرية والفعلية وما أكثرها!؛ لا لشيء سوى لأنها مما لا يدل عليها العقل كصفات المعاني؟.. أنى ويكاد ينطبق عليه قول الأشعري نفسه في (الإبانة) بحق أهل الاعتزال:

«فنبذ كثيرٌ ممن غلبت عليهم شقوته واستحوذ عليهم الشيطان، سننَ نبي الله ﷺ وراء ظهورهم، ومالوا إلى أسلاف لهم قلدوهم دينَهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن نبي الله عليه الصلاة والسلام، ودفعوها وأنكروها وجحدوها افتراء منهم على الله»، وأن كثيرًا منهم «تأولوا القرآن تأويلًا لم يترل الله به سلطانًا، ولا أوضح به برهانًا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ولا عن السلف المتقدمين، وخالفوا روايات الصحابة ﷺ عن نبي الله ﷺ.. ودفعوا أن يكون لله (وجه) مع قوله عز وجل: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: ٣٩]، وأنكروا أن يكون له (يدان) مع قوله سبحانه: { لما خلقت بيدي} [ص: ٧٥]، وأنكروا أن يكون له (عينان) مع قوله سبحانه: {تجري بأعيننا} [القمر: ١٤] وقوله: {ولتصنع على عيني} [طه: ٣٩].. ونفوا ما روي عن رسول الله (أن الله يترل كل ليلة إلى السماء الدنيا) وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ».. يعني: مع ما هو معلوم من أن الأشعرية هم مرددو كلام المعتزلة في غالب – إن لم يكن في كل – ما ذهبوا إليه من تأويل الصفات؟!.

١() باستثناء ما أثبتوه من صفاته السبعة

ثانيها: اعتماد أدلة العقل المستوحَاة من أدلة النقل:

إذ باستقصاء المنهج الذي اختطه أبو الحسن الأشعري لنفسه، يتبين لكل منصف مدى موافقته لمنهج السلف في إثبات صفات الله وعلاقتها بذاته تعالى من جهة، ومدى دقة أسلوبه التقريري الذي تفرد به منهجه عن أصحابه وتلامذته من جهة أخرى.

ذلك أن الناظر إلى الواقع الذي كان سائدًا إبان رجوع الأشعري للمذهب الحق، يرى أن المشبهة من متبني الصفات الذين نقلوا أقاويل اليهود في الله، جعلوه سبحانه في تصورهم جسمًا كسائر الأجسام، والمعتزلة كانوا قد نفوا الصفات الذاتية عنه تعالى، وهم وإن قالوا بإثبات بعضها فإن هذا لا يغنيهم شيئًا، لكون ما نفوه – على ما يقتضيه العقل – مؤد إلى أن يكون سبحانه في تصورهم عدمًا، فإن نفي ما اقتضته النصوص من صفات كماله سبحانه ونعوت جلاله، سواء كان بتعطيل أو تأويل، مِن لازمه نفي الذات ووصفه تعالى بالعدم المحض، لأن ما لا يوصف بصفة هو العدم.

ولهذا قالوا عن الجهمية: إنهم يقولون بـــ (أن ليس في السماء إله يعبد)(١).. وما ذلك إلا لجحودهم لما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله.. وهذا – فضلًا عما يتضمنه من تكذيب بالكتاب والسنة – افتراء على الله، قال حماد بن زيد وبنحوه عن جرير ابن عبد الحميد والحافظ أبي معمر القطيعي أحد شيوخ البخاري ومسلم: «إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله»(٢).. وقال **عاصم بن علي**(٣) شيخ البخاري رحمهما الله: «ناظرت جهمًا فتبين من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء ربًا»(٤).. وذكر العابد الفقيه الثبت الثقة **أيوب السختياني**(٥) ت١٣١ المعتزلة، وقال: «إنما مدار القوم على أن يقولوا ليس في السماء شيء»(٦).. وقال **عباد بن العوام**(١) محدث واسط ت١٨٥: «كلمت

---

(١) وهذا ما نطق به كبيرهم جهم بن صفوان حين قالوا له: صف لنا ربك الذي تعبده، فدخل البيت ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: (هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو منه شيء)، فقال أبو معاذ: (كذب عدو الله بل الله جل جلاله على العرش كما وصف نفسه).

(٢) مختصر العلو ص١٤٦، ١٥١، ١٨٨والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص١٥والحموية ص٣٠ والعلو لابن قدامة ص٨٠ والإبانة الكبرى لابن بطة ٢/ ٦٩٣ واجتماع الجيوش ص٨٧ والمعارج ١/ ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠.

(٣) هو الحافظ أبو الحسين عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب التميمي الواسطي صنف الموالي في الحديث وأمالي الجوهري ت٢٢١.. الكشف ٥/ ٤٣٥.

(٤) العلو ص١٢٢ومختصره ص١٧٩ومعارج القبول ١/ ١٣٩.

(٥) ابن أبي تميمة العنزي البصري، قال عنه ابن سعد: كان ثقة ثبتًا في الحديث، جامعًا عدلًا ورعًا كبير العلم حجة.. الطبقات ٧/ ٢٤٦ اللباب ٢/ ١٠٨التهذيب١/ ٢٥١.

(٦) العلو ص٩٨ ومختصره ص١٣٢ والمعارج ١/ ١٣٢.

بشراً المريسي وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: (ليس في السماء شيء)، أرى أن لا يناكحوا ولا يوارثوا»(٢).

وكذا مسألة زيادة الصفات الذاتية على الذات التي أثارها أهل الاعتزال، وبنَوا عليها أساس مذهبهم في التوحيد، تحت زعم أنها غير الذات وأن تعددها مؤذن بتعدد القدماء.. ردها أهل السنة أيضًا وعلى رأسهم الأشعري الذي اعتمد في دحضها طريقة ابن كلاب بأن (لا يقال: هي هو ولا يقال: هي غيره)، «وهذا منهج دقيق وأدب جم في التعامل مع الله سبحانه، من رجل انتهج المنهج العقلي، إذ يؤكد عدم الجدوى من الحكم على هذه القضية، وأنه لا يصح أن يحكم فيها، لأن ذات الله تعالى فوق أن تحيط بكنهها العقول حتى تتمكن من عقد صلة بينها وبين الصفات على هذا الوضع»(٣).

الأشعري يعتمد فكرة الحدوث والغائية في إثبات صفاته تعالى:

وقد بدأ الأشعري في سبيل إثباته للصفات كلها، وبيان علاقتها بالذات، من فكرة الحدوث والغائية(٤).. حيث إن دليل الحدوث – الذي مفاده أن الكون حادث وكل حادث لابد له من محدث قديم – هو في رأيه لا يؤدي إلى إثبات وجود الخالق فحسب، بل يؤدي بالضرورة إلى إثبات صفاته من حياة وقدرة، لأن الميت والعاجز لا يخلق شيئًا، ويدل على صفة الإرادة لأن الخلق من عدم، يتطلب

---

(١) ابن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل الكلابي الواسطي أبو سهل المحدث، قال عنه أحمد: (كان يشبه أصحاب الحديث) ووثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما.. التهذيب ٣/ ٦٨.

(٢) العلو ص١١٢ومختصر العلو ص١٥٤، ٥٧ والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد ص١٩، ٢٥، ٣٢، ٣٨ وبنحوه عن عبد الرحمن بن مهدي ص٣١ وابن بطة في الإبانة الصغرى ص٢٥٥ والكبرى ٢/ ٦٩٣ واجتماع الجيوش ص٨٤ والمعارج ١/ ١٣٦، ٢١٦.

(٣) علاقة صفات الله تعالى بذاته د. راجح الكردي ص١٣٧.

(٤) لكن من غير اتباعٍ للطريقة التي استدل به متأخرو الأشاعرة على إثبات صفتي (الوجود) و(مخالفة الحوادث) له تعالى، لأن هذه الطريقة أدت بهم إلى القول بأن الوجود: صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات، وأن غيرها من صفات المعاني خارج عن الذات، فهذا – مع الجنوح إلى نفي صفات الخبر والأفعال لكونها بزعمهم موهمة للحوادث – أشبه بطريقة المعتزلة.. كما أدت بهم إلى القول بأن المحدث القديم يجب له إثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم ولا في جهة ولا مكان.. إلى غير ذلك مما ساروا فيه على هدى الفلاسفة وكان سببًا مباشراً في نفي صفات الله بالكلية عدا السبعة التي أثبتوها لا بدلالة الشرع وإنما بدلالة العقل.. وكان يغني عما ذكرناه لهم هنا:

الإقرار بأن وجوده تعالى فطري معلوم بالضرورة، وأن الأدلة عليه في الكون والنفس والآثار والآفاق والشرع أجل من أن تحصى، ففي كل شيء له آية وعليه دليل، ولو أنهم استعاضوا عن قولهم في مخالفته تعالى للحوادث بـــ (أن الكون مخلوق أو حادث وكل مخلوق لا بد له من خالق محدِث) لكان أخصر، علمًا بأن هذا ليس الدليل الوحيد على مخالفته تعالى للحوادث.. لكن أنى وقد أخضعوا العقيدة للفلسفة وتعمدوا موافقة الفلاسفة حتى في ألفاظهم؟!.. والذي يظهر أن رد الأشعري عليهم إنما أتى هنا من جنس ما برعوا فيه.

اختياراً من الفاعل ليخصص به وجه مراده، كما يدل على السمع والبصر والكلام لأنه لو لم يكن موصوفًا بهذه الصفات لاتصف بأضدادها من الآفات التي تمنعه من إدراك المسموعات والمبصرات.

ومن كلامه في هذا قوله في (رسالة إلى أهل الثغر) ص٢١٦ وما بعدها – وينظر معه شرح الطحاوية ص٦٢٣ –: «وأجمعوا – أي الصحابة فيما وجب اعتقاده مما دعاهم النبي ﷺ إليه ونبههم إلى صحته – على أنه.. لا يجب إذا أثبتنا الصفات له على ما دلت العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها، أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها.. ولا يجب أن تكون أعراضًا، لأنه عز وجل ليس بجسم، وإنما توصف الأعراض في الأجسام، ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها.. ولا يجب أن تكون غيره لأن غير الشيء هو ما يجوز مفارقة صفاته له من قِبَلِ أن في مفارقتها له ما يوجب حدثه وخروجه عن الألوهية وهذا يستحيل عليه.. كما لا يجب أن تكون نفْس الباري عز وجل جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا، فلذلك لا يجوز على صفاته ما يجوز على صفاتنا.. ولا يجب إذا لم تكن هذه الصفات غيره أن تكون نفْسه لاستحالة كونه حياة أو علمًا أو قدرة، لأن من كان كذلك لم يتأت منه الفعل، وذلك أن الفعل يتأتى من الحي القادر العالم دون الحياة والعلم والقدرة».

والحاصل: أن الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، أما كون الرب تعالى معطَّلًا عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

كما أن الأشعري استفاد من فكرة الغائية والنظام أو الإبداع التي مفادها: أن «الإنسان إذا فكر في خلقته من أي شيء ابتدأ وكيف دار في أطوار الخلقة طوراً بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة، وعرف يقينًا أنه بذاته لم يكن ليدبر أمر خلقته وينقله من درجة إلى درجة ويرقِّيه من نقص إلى كمال.. علم بالضرورة أن له صانعًا قادراً عالمًا مريداً، وتبين له الإحكام والإتقان في الخلقة، وأن له تعالى صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها»([1]).

أقول: استفاد من فكرة الغائية هذه، كيف «يصل إلى إثبات التنزيه لله بالوحدانية، وإلى إثبات العلم والإرادة اللتين يدل عليهما إحكام الصنعة ودقتها، وهذا المنهج العقلي للأشعري قد أوصله إلى إثبات اتصاف الله تعالى بكل صفاته من وجود وعلم وإرادة وقدرة وحياة وسمع وبصر وكلام وبقاء، وهذا هو

---

(1) الملل والنحل للشهرستاني ص٧٥، ٧٦ وينظر علاقة صفات الله تعالى بذاته د. راجح الكردي ص١٣٧، ١٤٩، ١٥٠.

نفس ما قرره القرآن والسنة من صفات الله تعالى، فهو إذن ملتزم في عقيدته بعقيدة السلف من الكتاب والسنة، وإنما أضاف إلى السلف منهجًا عقليًا يصد به الهجوم»(١).

ويعتمد في إثباتها أيضًا الحِجاج العقلي دون الفلسفة:

وقد اقتضى المنهج العقلي الذي اختطه الأشعري لنفسه مؤخرًا، أن يعتمد – كما نحو ما رأينا – الحِجاج أو المذهب الكلامي القائم على العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية عن دليل قاطع سمعي(٢).. وأن يرفض بشدة أن تبنى عقيدة المسلمين في توحيد الله على الأسس المستقاة من الفلسفة الهندية واليونانية والإغريقية، لما بين هذا وذاك من تباين في تصور الإله المعبود.. ولقد كان محقًا في ذلك، فقد رأينا كيف أدى ذلك بالمعتزلة وفلاسفة المسلمين إلى تعطيل صفات الخالق جل وعلا، بدعوى أن نفيها هو لازم القول بنفي الكثرة والتركيب وبوحدة الذات الإلهية وبساطتها من كل وجه(٣).. وأن في إثباتها إيذان بتعدد القدماء، لكون هذه الصفات(٤) باعتقادهم غير الذات أو زائدة عن الذات.

فـــ (الله) في نظر الفلسفة وكما نجده عند أرسطو الذي قضى عمره في البحث عن جواب ما الله؟، يعني: المحرك الذي لا يتحرك، وهو الأزلي الأبدي، الواحد بالعدد فلا شريك له، البسيط فلا أجزاء له، كما يعني: العقل المحض الذي يعقل ذاته، فيكون عاقلًا معقولًا، صفاته هي عين ذاته وليست غيره وإنما تعود إلى تعقله لذاته أو إلى علمه، والحياة أيضًا من صفات الله، فإن فعل العقل حياة، والله هو ذلك العقل، وفعله الصادر عن ذاته حياة فاضلة أزلية.. كما يرى أرسطو أن علاقة الباري سبحانه بالعالم

---

(١) علاقة صفات الله تعالى بذاته ص١٣٧وينظر ص٣١، ١٤٩ كما ينظر شرح الطحاوية ص٦٢٣.

(٢) وهو طريق ينكر أصحابه بشدة، منهج فريق آخر يحد علم الكلام بأنه: علم يبحث فيه عن أحوال الواجب وأحوال الممكن من حيث المبدأ والمعاد، فمثال الواجب: البحث عن أن ذات الواجب تقتضي الوجود الذاتي، فلا يتخلف وجودها عنها أزلًا وأبدًا، وأنها ليست مادية ولا مركبة ولا متعددة ولا محدودة ولا متحيزة في مكان ولا تشبه ذات الحوادث والممكنات.. إلخ، ومثال الممكن: البحث عن أنه جوهر وعرض، وأنه مادي وأنه متغير، وأنه يفنى ويعود.. إلخ.. وللأشعري رسالة في المحمود من هذين النوعين في استحسان الخوض في علم الكلام، كما ينظر في شأن تعريفَي علم الكلام: (توضيح العقائد في علم التوحيد) لعبد الرحمن الجزيري ص٣ ط ٣/ ١٩٤٥ مطبعة الإرشاد بمصر.

(٣) وكان هذا الأمر، هو منشأ الاشتغال بمشكلة علاقة الصفات بالذات، لأنها جعلت المسلمين المؤمنين بوحدانية الله وصفاته، أمام موقف يفرض نفسه على تفكيرهم: كيف يمكن المحافظة على القول بوحدانية الله تعالى مع القول بثبوت الصفات له؟، وأنتجت معالجة وشروح الفلاسفة ومن تأثروا بهم من معتزلة ومتكلمة، حلولًا مختلفة في الشكل متحدة في المضمون خلاصتها: أن هذه الصفات – ويقصدون بها صفات المعاني – هي عين الذات وليست زائدة عليها، ومن ثم فلا بد أن تؤول النصوص المثبتة لغيرها.. والحق ما أثبتناه للأشعري آنفًا من أن (لا يقال: إنها هي هو، ولا يقال: هي غيره)، لئلا يؤدي ذلك إلى الحديث عن الكيف أو التأويل المنهي عنهما شرعًا.

(٤) باستثناء صفات العلم والقدرة والحياة التي هي لديهم عين الذات.

ليست علاقة خالق بمخلوق، بل علاقة عاشق بمعشوق، فالله يعشق ذاته وهي معشوقة له وهو معشوق للعالم([1]).

والفلسفة الإغريقية عمومًا قد غالت في فهم وحدة واجب الوجود، كما في واحد (أفلاطون) الذي هو فوق العقل وفوق الفكر ولا يوصف، واحد من كل وجه، بسيط من كل وجه ونتيجة لذلك فهو عنده «إنما يعرف بالسلب» مبالغة في عدم تحديده وليدل على أنه نهاية الكمال ونهاية الوجود الحقيقي «أي لا شبيه له ولا مثال»([2])..وهكذا نجد نزعة فهم الإله عند سائر الفلاسفة قبله، يصورونه بشكل يمنع اتصافه، فهو عند (طاليس): مبدع العالم، لا تدرِك صفتَه العقول من جهة هويته، ولا يعرف اسمه فضلًا عن هويته، فلسنا ندرك له اسمًا من نحو ذاته بل من نحو ذاتنا.. بينا يرى (أنبادقليس) «أن الباري تعالى لم تزل هويته فقط، وهو العِلم المحض وهو الإرادة المحضة، وهو الجود والعزة والقدرة والعدل والخير والحق، لا أن هناك قوى مسماة بهذه الأسماء بل هي هو، وهو هذه كلها.. كما أنه متحرك بنوع سكون»، ويرى فيثاغورس الرياضي أنه «واحد لا كالآحاد ولا يدخل في العدد».. إلخ([3]).

وقد دعا ذلك كله أبا الحسن الأشعري – وقد عرف أقاويل كلٍّ من الفلاسفة والمعتزلة – لأن يعقد مقارنة بين نفي المعتزلة للصفات وبين كلام أرسطو، ترجم لها د. حمودة بقوله: «إن أبا الهذيل قد أخذ قوله – أي في الصفات – عن أرسطو، فإن أرسطو قال في بعض كتبه: إن الباري عِلمٌ كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، بصر كله، فحسَّن أبو الهذيل لفظة أرسطو، وقال: علمه هو هو، وقدرته هي هو»([4])..وكان من رد الأشعري عليه في (الإبانة)، ما جاء في قوله:

---

(١) ينظر الملل والنحل للشهرستاني ص٣٠٠: ٣١٢ وابن سينا بين الدين والفلسفة لحمودة غرابة ص٦٧.. مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ١٩٧٢ وعلاقة صفات الله بذاته د. الكردي ص١١٣.

(٢) واحد أفلاطون: مصطلح مثّل النقطة الأساسية في التسليم الفكري لفلاسفة المسلمين، لما له من خصائص في فلسفة الأفلاطونية الحديثة، ومن خصائصه: أن واجب الوجود بسيط من كل وجه والتركيب عنده منتف من كل وجه، وأن وصفه الخير والخير هو عين ذاته، وأنه منزه من كل وجه عن أن يوصف أو يحد [ينظر الملل للشهرستاني ص٢٧٩ وعلاقة صفات الله بذاته ص٧١، ١١٤]..وكما ترى فإن هذا المسلك الذي اتخذ طريق السلب كنتيجة للمبالغة في عدم تحديد الواجب ليدل على أنه نهاية الكمال ونهاية الوجود الحقيقي، غُرر به فلاسفة المسلمين والمعتزلة بل ومتكلمة الأشاعرة، فكان ما رد به الأشعري عليهم.

(٣) ينظر الملل والنحل للشهرستاني ص٢٩٥، ٢٥٣، ٣٠٠: ٣١٢، ٢٧٩ وعلاقة صفات الله بذاته د. الكردي ص٧١، ١١٣، ١١٤.

(٤) ابن سينا بين الدين والفلسفة ص٢٦.

«وقد قال رئيس من رؤسائهم – وهو أبو الهذيل العلاف –: إن علم الله هو الله، فجعل الله تعالى علمًا، وألزِم، فقيل له: إذا قلت إن علم الله هو الله، فقل يا علم الله اغفر لي وارحمني، فأبى ذلك فلزمه المناقضة»، واستطرد الأشعري يقول:

«واعلموا – رحمكم الله – أن من قال عالم ولا علم كان مناقضًا، كما أن من قال علم ولا عالم كان مناقضًا، وكذلك القول في القادر والقدرة، والحياة والحي، والسمع والبصر والسميع والبصير.. ويقال لهم: خبرونا عمن زعم أن الله متكلم، قائل، آمر، ناه، لا قول له ولا كلام، ولا أمر له ولا نهي، أليس هو مناقض خارج عن جملة المسلمين؟ فلا بد من نعم.. يقال لهم: فكذلك من قال: إن الله تعالى عالم ولا علم له، كان كذلك مناقضًا خارجًا عن جملة المسلمين»(١).. وألزم بمثل ذلك في الإرادة، وفي سائر ما نفاه النفاة والمعطلة من الصفات.

وفي حين نجد أبا الحسن الأشعري يرفض في اعتماد المنهج العقلي للتعرف على صفات الخالق، هذا المذهب الفلسفي – الذي يحلو لجامعاتنا حتى في الأزهر أن تقرنه دائمًا وأبدًا بالعقيدة – لما يستلزمه من نفي صفات الله وتعطيلها، نراه في المقابل يعتمد في ذلك المذهب الكلامي، وفرق بينهما.. ويصف الكثيرون مذهب أبي الحسن الأشعري في إثبات الصفات – لأجل ما سبق ذكره – بأنه المنهج الوسط بين النقل والعقل، ولا يعنون بتلك الوسطية أنها التوفيق أو التلفيق، ولكن كونه الذي أشعر بضرورة مساندة العمل العقلي للنص في تقريره على وجه يلزم الخصم العقلي.

ثالثها: قطع الطمع في إثبات صفاته تعالى عن إدراك ومعرفة كيفية ما وصف به نفسه لكون الكلام في صفاته فرع عن الكلام في ذاته:

وقد ظهر ذلك في نص كلام الأشعري السالف الذكر، كما بدا في كثير مما كان يؤكده ويقرره بل ويسوق له الإجماع، ففي غير ما أوضحناه له في الإبانة، ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر ما نصه: «وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه ﷺ من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم»(٢)، وفيها قبل هذا النص مباشرة:

«وأجمعوا على إثبات حياة لله عز وجل لم يزل بها حيًا، وعلمًا وقدرة وكلامًا وإرادة وسمعًا لم يزل بها كذلك، وأجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحْدَثين كما أن نَفْسَه لا تشبه أنفس

(١) الإبانة ت. حماد الأنصاري ص١٠٦.

(٢) رسالة الأشعري إلى أهل الثغر ص٢٣٦ بتحقيق د. عبد الله شاكر رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية بمصر.

المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز وجل هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة.. وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له يدين مبسوطتين وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحًا، وأن يديه تعالى غير نعمته.. وأجمعوا على أنه عز وجل يجئ يوم القيامة والملك صفًا صفًا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها.. وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما روي عن النبي ﷺ وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر.. وأجمعوا على.. أنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه.. وليس استواؤه على العرش استيلاء، لأنه عز وجل لم يزل مستوليًا على كل شيء».. كذا دون ما إفراط أو توسع في صفات السلب المفضية إلى الخوض في الكيف ووصف المعدوم، خلافًا للمعتزلة الذين حكا عنهم في ص١٥٥ مقولتهم في ذلك.

وبعد أن ذكر في (مقالات الإسلاميين) فرق الخوارج والروافض والجهمية وغيرهم، قال تحت عنوان (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة): «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردّون من ذلك شيئًا.. وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه:٥](١)، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص:٧٥]، وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة:٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر:١٤]، وأن له وجهًا كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن:٢٧]، وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج.

ويصدّقون – يعني أهل السنة – بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر) كما جاء الحديث، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء:٥٩]، ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويقرون أن الله يجئ يوم القيامة كما قال: ﴿وجاء ربك والملك صفًا صفًا﴾ [الفجر:٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق:١٦]» إلى أن قال: «فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب»(٢).

وأصل ذلك عنده وعند غيره من أئمة السلف قول الله تعالى: ﴿ولا يحيطون به علمًا﴾ [طه:١١٠]، وعليه فعند إثباتنا لصفة الاستواء لله تعالى، لا نقول كيف استوى، وإنما نثبت الصفة كما يليق بجلاله

---

(١) كذا دون ما تفصيل في صفات السلب المفضية إلى الخوض في الكيف ووصف المعدوم، خلافًا للمعتزلة الذين حكا عنهم في ص١٥٥ مقولتهم في ذلك.

(٢) المقالات ص٢٩٠: ٢٩٧ وينظر الإبانة له ت.حماد الأنصاري ص٥٠، ٥١ والعلو ص١٥٩ومختصره ٢٣٧ والحموية ص٥٤.

وعظمته، فالاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.. وكذا يقال في سائر ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، فنقطع عن العقل الكيفية ونثبت الصفات كلها لله تعالى بلا كيف، «لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل، وذلك لأن الصفات تابعة للموصوف، فإذا كان جهلنا بماهية الموصوف لا يختلف عليه اثنان، فكيف يتجرأ إنسان بتحديد كيفية أو صفة لموصوف لا يملك تحديد ماهيته.. ولقد ورد تقرير هذا عن كثير من السلف حيث كانت الإجابات جميعها تدور حول التسليم والإيمان بها والجهل بكيفيتها، كما حصل مع الإمام مالك عندما سؤل عن الاستواء في الآية الكريمة»[1].

ولا عجب في هذا ولا غرابة، فـ«كل التصورات البشرية إنما تنشأ في حدود المحيط الذي يستخلصه العقل البشري مما حوله من أشياء، فإن كان الله سبحانه ليس كمثله شيء، تَوقَّف التصور البشري إطلاقًا عن إنشاء صورة معينة لذاته تعالى، ومتى توقف عن إنشاء صورة معينة لذاته العلية، فإنه يتوقف تبعًا لذلك عن تصور كيفيات أفعاله جميعًا، ولم يبق أمامه إلا مجال تدبر آثار هذه الأفعال في الوجود من حوله، وهذا هو مجاله.. ومن ثم تصبح أسئلة كهذه، كيف استوى الله على العرش؟ كيف هذا العرش الذي استوى عليه سبحانه؟ تصبح هذه الأسئلة وأمثالها لغوًا يخالف توجيهها قاعدة الاعتقاد الإسلامي، أما الإجابة عليها فهو اللغو الأشد الذي لا يزاوله من يدرك تلك القاعدة ابتداء، ولقد خاضت الطوائف – مع الأسف – في هذه المسائل خوضًا شديدًا في تاريخ الفكر الإسلامي بالعَدْوى الوافدة على هذا الفكر من الفلسفة الإغريقية» منبع الضلال في توحيد الأسماء والصفات.

رابعها: الأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه دون ما وقوع في التشبيه أو التجسيم، والإقرار في ذلك بالإجماع وبأحاديث الآحاد:

فالأشعري – على ما رأينا – لا يصرف آي النصوص وأحاديثها عن ظاهر معناها بزعم أنها موهمة للتشبيه أو التجسيم، ويقر في ذلك – وكذا في سائر مسائل الاعتقاد المعلومة بالضرورة – بالإجماع وبأحاديث الآحاد طالما ثبتت صحتها.. وفي كلام للدكتور محمد أبو زهرة نراه يشهد بهذا في كتابه (ابن تيمية حياته وعصره) ويفيد في ص١٨٩: ١٩١ أن الأشعري قد ظهرت معالم منهجه وتحددت في أربع نقاط، هي:

(١) مدخل جديد إلى عقيدة التوحيد ص١٤٢.

١- أنه يري أن يأخذ بكل ما جاء به الكتاب والسنة من عقائد، ويحتج بكل وسائل الإقناع والإفحام.

٢- أنه يأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع في التشبيه، فهو يعتقد أن لله وجهًا لا كوجه العبيد، وان لله يدًا لا تشبه أيدي المخلوقات.

٣- أنه يرى أن أحاديث الآحاد طالما صحت يحتج بها في العقائد وهي دليل لإثباتها، وقد أعلن اعتقاد أشياء ثبتت بأحاديث الآحاد.. خلافًا لمن يرى عكس ذلك ويخالف – بما يجنح إليه – إمام المذهب.. وما أكثر المخالفين له ممن يدَّعون شرف الانتساب إليه، ليس في هذه المسألة فحسب، بل وفي جل ما رجع إليه في غير باب توحيد الصفات.

٤- أنه في آرائه كان يجانب أهل الأهواء جميعًا ويجتهد في ألا يقع فيما وقعوا فيه، ويعقب أبو زهرة على ذلك بقوله: «وقد سلك الأشعري في الاستدلال على العقائد مسلك النقل ومسلك العقل، فهو يثبت ما جاء به القرآن الكريم والحديث الشريف من أوصاف الله، ومن الإيمان برسله واليوم الآخر والملائكة والحساب والعقاب والثواب، ويتجه إلى الأدلة العقلية والبراهين المنطقية يستدل بها على صفات الله سبحانه وتعالى».

وهذا في جملته هو عينه ما قررته د. فوقية حسين وهي تتحدث عن منهج أبي الحسن الأشعري في مقدمتها لـــ (الإبانة) ١/ ١١٠: ١٣٤، وتبين أنها خرجت من خلال كتبه بعدة أصول، هي في جملتها الأصول التي كان عليها السلف الصالح، وهي كما يلي:

١- إعطاء الأولوية للنص المترل قرآنا كان أم سنة

٢- تفسير القرآن بالقرآن

٣- تفسير القرآن بالحديث

٤- أخذه بما أجمع عليه السلف قبله

٥- الاعتقاد واليقين بأن الله خاطب العرب بلغتهم

٦- مراعاة أسباب النزول

٧- مراعاة الخصوص والعموم

٨- أن القرآن الكريم على ظاهره وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلا بحجة أو قرينة، وإلا فهو على ظاهره.. والدكتورة في كل ما ذكرَتْه تقيم الأدلة وتسوق الشواهد، فليراجع ما كتبته بهذا الصدد لكونه من الأهمية بمكان.

والذي يعنينا هنا بصورة أخص، هو بسط الكلام عن الأصل الأخير لكونه موضع النزاع لدى المخالفين أو الملَبَّس عليهم مذهب الأشعري، وأيضًا لشديد تعلقه ببيان أن صحيح معتقد السلف إنما يتمثل في إثبات صفات الله تعالى الواردة في نصوص الوحي وحملها على ظاهرها دون ما تشبيه أو تجسيم أو تأويل أو تكييف أو تفويض.

مصدر التلقي عند الأشعري: الأخذ بظاهر صحيح المنقول غير المتعارض – بالطبع – مع صريح المعقول:

وقد بدا هذا من أبي الحسن الأشعري واضحًا عند تناوله للرأي القائل بأن المقصود من قوله تعالى: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة:٢٣]، أي إلى ثواب ربها ناظرة، فبين أن ثواب الله غيره، وأن «القرآن العزيز على ظاهره، وليس لنا أن نزيله عن ظاهره إلا بحجة، وإلا فهو على ظاهره»، يقول في الإبانة ت. د. فوقية حسين ٢/ ٤٠: «ألا ترى أن الله عز وجل لما قال: صلوا لي واعبدوني – يعني في قوله: ﴿فاعبدني وأقم الصلاة لذكري﴾ [طه:١٤] – لم يجز أن يقول قائل: إنه أراد غيره، ويزيل الكلام عن ظاهره، فكذلك لما قال: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة:٢٣]، لم يَجز لنا أن نزيل القرآن عن ظاهره بغير حجة».

ويؤكد الأشعري هذا المبدأ أيضًا عند مناقشته لرأي الخصوم حول قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام:١٠٣]، وذلك في الإبانة ٢/ ٦١، ويؤكده ثالثة ٢/ ١٣٨ إبان تناوله لبعض أقوال الخصوم عن إثبات (أيدي) لله تعالى، حيث يفصح عن وجوب الرجوع إلى إثبات (يدين)، قائلًا: «لأن الدليل عنده – أي الخصم – دل على صحة الإجماع – يعني: على بطلان إثبات أن لله (أيدي) – وإذا كان الإجماع صحيحًا وجب أن يرجع من قوله: (أيدي) إلى (يدين)، لأن القرآن على ظاهره، ولا يزول عن ظاهره إلا بحجة، فوجدنا حجةً أزلنا بها ذكر الأيدي عن الظاهر إلى ظاهر آخر، ووجب أن يكون الظاهر الآخر على حقيقته لا يزول عنها إلا بحجة»أ.هـ.

ويتمسك الأشعري بنفس الأصل عند مناقشته – بنفس الصفحة – قولهم بأن الله أراد يدًا واحدة، فيبين أن الله تعالى قد «ذكر (أيدي) وأراد (يدين)، لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال: (أيدي كثيرة)، وقول من قال: (يدًا واحدة)»، ثم يثبت: «وقلنا: (يدان)، لأن القرآن على ظاهره، إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر»، وإنما يعني بذلك القرينة الصارفة لما هو راجح، وليس أرجح من تفسير القرآن بالقرآن.

تقول د. فوقية في تحقيقها للإبانة ١/ ١٢٨: «وبهذا يؤكد الأشعري أهم أصل من أصول التفسير الصحيح، وهو: عدم إزالة القرآن عن ظاهره إلا بحجة».

ولعل فيما سبق ما يمثِّل الردَّ القاطع على من ادَّعى على الأشعري في (أصوله لتقرير مسائل الاعتقاد): أنه يرى أن «التشبث بالمعاني الظاهرة لبعض النصوص مزلقة من مزالق الكفر» – نعوذ بالله من الكفر وممن يكفرون خلق الله – وأن «من أوليات معتقد أهل السنة والجماعة في هذا الشأن أن الاستبداد بالمعاني الظاهرة من غير عرضها على ميزان العقل وقواطع الشرع: كفر وإلحاد».

كذا صرح به الدكتور أبو عاصي في كتابه (أشعري أنا) ص٥٠.. كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، إذ لازم قوله: تكفير الصحابة وجميع أئمة أهل السنة؛ كونهم مجمعين على حمل صفات الله تعالى على ظاهرها دون المجاز.. وفي ردِّ شأن ذلك يقول ابن عبد البر في التمهيد ٤/ ٥٦: إن: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لم يكيفوا شيئًا من ذلك، وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يجعلون منها شيئًا على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه»(١).

١() وقد نقله عنه الذهبي في العلو للذهبي ص١٨٢وابن قدامة في العلو ص٨٨ ومحمد بن الموصلي في مختصر صواعق ابن القيم ص٣٨٥ وابن القيم في اجتماع الجيوش ص٤٨ وابن حجر في الفتح ١٣/ ٣٤٦ وابن تيمية في نقض أساس التقديس ص١١٤ كما ينظر في رد شبهتي: جعل الصفات من المتشابه، وحملها على المجاز، كتابنا: (موقف السلف من تفويض الصفات) و(موقف السلف من المجاز في الصفات) فهما في هذا الباب وفي رد شبههما التي ساقها د. أبو عاصي، ود. القوصي، من الأهمية بمكان.

وبما ذكرنا وأشرنا إليه، يتبين مفاصلة وتمايز الأشعرية عن أهل الحق وليس كما يدعي د.محمد عبد الفضيل القوصي في كتابه: موقف السلف من المتشابهات ص٨، ومن قبله السبكي من أن «الفرقة الأشعرية هم المتوسطون بين ذلك» ويعنيان بذلك: (وجوب التنزيه ونفي التشبيه عنه)، قاصدَين نفي صفاته تعالى الخبرية والفعلية، كون توسط أبي الحسن الأشعري في (التنزيه) وعلى ما عليه جماعة أهل السنة، إنما كان: (بين التشبيه والتعطيل) بما يعني أنه تعالى وعلى ما سبق بيانه في مقدمة هذا الكتاب وعلى حد قول ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص٤٦٤ «يجب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تشبيه.. ومن غير تعطيل، ونظير هذا القول، قوله – يعني الطحاوي –: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه)».. علمًا بأن ذاك هو دين العجائز كما جاء على لسان أبي المعالي إمام الحرمين ابن الجويني الذي رجع إليه بعد ضلال، وليس كما يدعي فضيلة د.القوصي بعد أن دلس عليه وحجب ما يدينه.. وبيننا وبين فضيلته ما ذكره ابن الجويني نفسه في: (الرسالة النظامية) من نهي عن التأويل، وما ذكره الحافظ الذهبي بهذا الشأن في كتابه (العلو)١٨٧ وهو بمختصره للألباني ص ٢٧٤، ونص عبارته:

«ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها» إلى أن قال: «والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقدًا، اتباع سلف الأمة، فالأولى: الاتباع وترك الابتداع، والدليل القاطع السمعي في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة.. وقد درج صحب النبي ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا ومحتومًا – يعني: كما يقول أهل التأويل – لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم

نسأل الله السلامة والعفو والعافية والمعافاة في الدين والدنيا والآخرة.. وليعلم الخلق جميعًا والعالم كله: مَن يكفر مَن وما خفي كان أعظم؟ وإلى مدى يمثل خطر معتقد الأشعرية على عقيدة المسلمين؟ وإلى أي مدى يمكن للعقل أن يضل ويزل عندما يتسلط ويفتئت على الوحي المبين، ليصبح هو مصدر التلقي ومرجعه؛ وعندما يبتعد عن هدي القرآن والسنة وإجماع الصحابة وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وعندما يقحم نفسه فيما استأثر الله بعلمه من كيفيات صفاته، وعندما يَعدّ معاني أيِ وأحاديثِ الصفات وما أكثرها!، من المتشابهات ويفوض الأمر فيها إلى الله تعالى كما فعل فضيلته ص ٥٤ وما بعدها؟

موافقة الأشعري فيما أخذ به في مصادر تلقيه لما عليه سلف الأمة:

على أن هذا الذي تقرر لدى الأشعري – من إجراء الصفات الواردة في نصوص الوحي على ظاهرها – هو الذي عليه سائر أئمة المسلمين.. ونقتطف من بستان حدائقهم ونصوص كلامهم.

ما قاله الحافظ أبو بكر الخطيب ت٤٦٣ وذلك فيما نقله عنه الحافظ الذهبي ص١٨٥ قال: «أما الكلام عن الصفات، فأما ما روي منها في السنن الصحاح، فمذهب السلف: إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها».. وما قاله القاضي أبو يعلى ت٤٥٨ في كتابه (إبطال التأويل) وقد نقله عنه الذهبي أيضًا في (العلو) ص١٨٣، قال: «ويدل على إبطال التأويل، أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صَرْفِها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا إليه أسبق، لما فيه من إزالة التشبيه»، يعني على زعم من قال: إن ظاهرها تشبيه.. كذا فسره الذهبي الذي علق يقول:

«المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة، ما علمت أحدًا سبقهم بها، قالوا: (هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد)، فتفرع من هذا أن الظاهر يعني به أمران:

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب كما قال السلف: (الاستواء معلوم)، وكما قال سفيان وغيره: (قراءتها تفسيرها)، يعني أنها بينة واضحة في اللغة لا يبتغى لها مضايق التأويل والتحريف، وهذا

عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعًا وأنه الوجه المتبع بحق»، ثم قال: «فلتَجرِ آية الاستواء والمجيء، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيره، على ذلك، فهذا بيان ما يجب لله تعالى».

وقد شهد بتراجع إمام الحرمين عن التأويل شيخ الإسلام، حيث قال في مجموع الفتاوى ١٦/ ٩١ ما نصه: «أبو المعالي كان يقول بالتأويل، ثم حرّمه وحكا إجماع السلف على تحريمه»؛ وعليه فلا صحة لكلام من ادعى على ابن الجويني خلاف أو عكس ذلك.

هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضًا على أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر، فهذا — هو الذي ظاهره — غير مراد، فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن ذا الذي عاينه ونعته لنا؟ ومن ذا يستطيع أن ينعت لنا كيف سمع كلامه، ووالله إنا لعاجزون، وكالّون حائرون باهتون في حد الروح التي فينا، وكيف تعرج كل ليلة إذا توفاها بارئها وكيف يرسلها وكيف تستقل بعد الموت».. إلى آخر ما ذكره من كلام حريٍّ بالتأمل والتدبر والعمل به.

ويقول الحافظ أبو القاسم التيمي الأصبهاني ت٥٣٥ وقد نقله عنه الذهبي في العلو ص١٩٢: «مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه، أن صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه ولا تأويل، قال ابن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، أي هو على ظاهره لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل».

وفي توضيح ما سبق بصورة أجلى يقول شارح السفارينية ص٩٦، ٩٧: «من يقول: (إن ظاهر اليدين حقيقة تقتضي المماثلة)، نقول له: (إن ظاهر المضافتين إلى الله حقيقة، يقتضي — بموجب أدلة العقل — امتناع المماثلة، لأنها يدٌ أضيفت إلى متصف بها، ومن المعلوم أن ما أضيف إلى الشيء فإنه يكون لائقًا به، فاليدان اللتان أضافهما الله إلى نفسه، يدان لائقتان بالله عز وجل، لا يمكن أن تماثل أيدي المخلوقين، ألم تكن تقول: (يد إنسان)، وتقول: (يد حمار)، وتقول: (يد جمل)، وتقول: (يد هرٍّ)، وتقول: (يد أسد)؟، هل أحد من الناس يعتقد التماثل في هذه الأيدي؟!.. أبدًا، لأنها مضافة إلى متصف بها، فتكون هذه الأيدي لائقة بالموصوف به، لكن إذا قلت: (يد أسد ويد أسد آخر)، صارت مماثلة.. فإذا علم التباين بين المخلوقات بعضها مع بعض، فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولى، ومن اعتقد أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة: التمثيل، فقد كفر، لأن تمثيل الله بخلقه كفر.. ومن زعم أن ظاهر الكتاب والسنة يقتضي الكفر فهو كافر، لأن الكتاب والسنة يقران الإيمان وينكران الكفر، ولهذا قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: (من شبَّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله نفسه ولا رسوله تشبيهًا)».

وأردف يقول: «فالحاصل أننا إذا أخذنا بظاهر النصوص لم نكن ممثلين، بل نحن – معاشر أهل السنة – أبعد الناس عن التمثيل، والممثل حقيقة هو: الذي صرف النصوص عن ظاهرها، هو الذي جعل النصوص دالة على التمثيل، لأنه لم يصرفها عن ظاهرها إلا حيث اعتقد أن ظاهرها يقتضي التمثيل، فلما اعتقد هذه العقيدة الباطلة ذهب يصرفها عن ظاهرها، ولهذا نقول: كل معطل فهو ممثل، لأنه لم يعطل إلا حيث اعتقد أن ظاهرها التمثيل، فذهب يصرفها عن ظاهرها ويعطل مدلولها عما أراده الله»إ.هـ مع شيء من التصرف.

رد دعاوى عدم الأخذ بأحاديث الآحاد في مسائل توحيد الصفات:

على أن معتقد الأشاعرة الذي يدينون به، ويدَّعون من خلاله أن أحاديث الآحاد – وهي المروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ – لا تفيد العلم اليقيني فيما يعارض – بزعمهم – القانون العقلي في مسائل الاعتقاد، ويمثلون له بالصفات الخبرية والفعلية، ويخالفون فيه مذهب شيخهم.. هذا المعتقد يرد عليه:

١–خبر من قام الدليل القطعي على صدقه وهو الواحد القهار جل وعلا، وخبر رسوله في كل ما يخبر به عنه.

٢–مخالفته لما كان عليه النبي ﷺ في مثل قوله فيما أخرجه الحاكم والترمذي: (نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها)، كذا بما يفيد الاعتداد بقول الواحد عمومًا دون ما تفريق بين مسائل الاعتقاد وغيرها، طالما صحت روايته.

٣–مخالفته لما كان عليه فعله ﷺ، فقد كان يرسل الرسل فرادى لتبليغ الإسلام، كما أرسل سفراءه إلى ملوك العرب والعجم، وكما أرسل معاذًا إلى أهل اليمن ليكون أميرًا ووالِيًا عليهم من قِبَله ﷺ.

٤–مخالفته لإجماع الصحابة، فقد «كان أحدهم إذا رَوى لغيره حديثًا عن النبي ﷺ في الصفات تلقاه بالقبول واعتقد تلك الصفة به – تعالى – على القطع واليقين، وأيقن بثبوت مقتضاها بمجرد سماعها من العدل الصادق، كما اعتقد رؤية الرب وتكليمه ونداءه يوم القيامة لعباده بالصوت الذي يسمعه البعيد كما يسمعه القريب، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة، وضحكه وفرحه وإمساك سماواته على إصبع من أصابع يده، وإثبات القَدم له.. وعليه، فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله، قد خرقوا به

إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وأئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة»(١).

٥-مخالفته للسنة العملية التي جرى عليها ﷺ وأصحابه في حياته وبعد مماته، والقاضية بأن حديث الآحاد حجة قائمة بذاتها.. يدل على ذلك ما أورده البخاري في باب: (ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام) ١٣/ ٢٤٤ وما ساقه من أحاديث منها:

أ-حديث مالك بن الحويرث المتفق عليه قال: أتينا النبي ﷺ ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده نحواً من عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رحيماً رفيقًا، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه، فقال: (ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم، وعلّموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي).. فقد أمر كل واحد من هذه الشبيبة أن يعلم أهله، والتعليم يعم بالطبع أمور العقيدة التي يأتي على رأسها التعرف على الخالق جل وعلا بصفات كماله، فلو لم يكن خبر الآحاد تقوم به الحجة لما كان لهذا الأمر معنى.

ب-حديث أنس بن مالك المتفق عليه الذي فيه: أن أهل اليمن قدموا على رسول الله فقالوا: ابعث لنا رجلًا يعلمنا السنة والإسلام)، قال: فأخذ بيد أبي عبيدة، فقال ﷺ: (هذا أمين هذه الأمة).. فلو لم تقم الحجة بخبر الواحد لما بعث ﷺ أبا عبيدة وحده، وكذلك يقال في بعثه ﷺ إليهم في نوبات مختلفة وإلى بلاد متفرقة غيره من الصحابة كعلي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وغيرهما، وأحاديثهم في الصحيحين، ومما لا ريب فيه أن هؤلاء كانوا يعلمون الذين أرسلوا إليهم في جملة ما يعلمونهم: العقائد، فلو لم تكن الحجة قائمة بهم عليهم لما بعثهم ﷺ أفرادًا، ولكان بعثه بهم عبثًا وهذا أمر يتنزه عنه بأبي هو وأمي.. وهذا معنى قول الشافعي في الرسالة ص٤١٢: «وهو ﷺ لا يبعث بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله ﷺ، وقد كان قادراً على أن يبعث إليهم فيشافههم أو يبعث إليهم عددًا».

جـ- خبر عبد الله بن عمر – وهو أيضًا في الصحيحين – وفيه: بينا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت فقال: (إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يَستقبل الكعبة)، فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة.. فهذا نص على أن الصحابة ﷺ قبلوا خبر الواحد في نسخ ما كان مقطوعًا عندهم من وجوب استقبال بيت المقدس، فتركوا ذلك واستقبلوا الكعبة لخبره،

(١) مختصر الصواعق ص٥٧٢، ٥٧٣ بتصرف.

فلولا أنه حجة عندهم ما خالفوا به المقطوع عندهم من القبلة الأولى، قال ابن القيم: و لم ينكر عليهم رسول الله ﷺ بل شكروا على ذلك.

٦- ومما يدل عليه أن السلف الصالح وأئمة الإسلام وأصحاب المذاهب لم يزالوا يقولون في كتب السنة الصحيحة وفي إثبات الصفات وسائر أمور الاعتقاد: قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا، وأمر بكذا، ونهى عن كذا، وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة، وإنما سمعه الواحد منهم من صحابي غيره، وهذه شهادة من القائل وجزم على رسول الله ﷺ بما نسب إليه من قول أو فعل، فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم اليقيني ولا تثبت عقيدة لكان شاهداً على رسول الله ﷺ بغير علم، وهذا ما لا يقوله مسلم.

٧-أن القائلين بان أحاديث الآحاد لا تثبت به عقيدة بحجة أنها ظنية، يقولون في الوقت ذاته: (إن الأحكام الشرعية تثبت بحديث الآحاد)، وهم بهذا يفرقون بين العقائد والأحكام بلا دليل من كتاب أو سنة وبدون مخصص، وذلك باطل، وما لزم منه باطل فهو باطل.

٨-أن احتجاجهم فيما فاهوا به بقول الله تعالى: (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس) [النجم:٢٣]، وقوله: (إن الظن لا يغني من الحق شيئًا) [يونس:٣٦]، ونحو ذلك من الآيات، بحجة أن المراد بالظن في الآي هو الظن الغالب، يرد عليه أن الظن المراد بالآي ليس ذلك، بل الشك الذي هو الخرص، فقد جاء في (النهاية) و(اللسان) وغيرهما من كتب اللغة: «الظن: الشك يعرض لك في الشيء فتحققه وتحكم عليه».. فهذا هو الظن الذي عابه الله على المشركين، بدليل قوله تعالى: (إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون) [الأنعام:١١٦]، فجعل الظن المعاب على المشركين في هذه الآيات هو الخرص الذي هو مجرد التخمين، ولو كان مراد به الظن الغالب كما يزعم هؤلاء المستدلون لما جاز الأخذ به في الأحكام أيضًا، لأن الله أنكره عليهم إنكاراً مطلقًا.

على أن فرار القائلين بعدم الأخذ بالظن الراجح في العقيدة، أوقعهم فيما هو أسوأ منه وهو قولهم بالظن المرجوح الذي على أساسه أولوا صفات الخالق سبحانه، وما ذلك إلا لابتعادهم عن التفقه بالكتاب والسنة والاهتداء بنورهما مباشرة والانشغال عنهما بآراء الرجال.

٩-أن التفريق بين العقيدة والأحكام في وجوب الأخذ فيها بأحاديث الآحاد فلسفة دخيلة في الإسلام لا يعرفها السلف الصالح ولا الأئمة الأربعة الذين يقلدهم جماهير المسلمين في كل عصر.

والحق أن الكلام في ذلك كثير، ولكن حسبنا منه ما ذكرنا لينظر في تفاصيله: الشروح الوافية على العقيدة الطحاوية للألباني ص١/ ٢٩٥: ٢٩٩والرسالة للشافعي وأعلام الموقعين ٢/ ١٨٥ومختصر الصواعق ص٥٧١: ٦٤٠.. لنلقي الضوء بعدئذ على:

تجنب الأشعري الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

وإنما يفاد هذا من طريقة توجهه لإثبات صفات الخالق – سبحانه – واقتصاره في ذلك على آي التنزيل وروايات الأئمة الثقات للأحاديث والآثار الصحيحة، سواء ما تواتر منها أو ما جاء منها بطريق الآحاد، وذلك قوله في (مقالات الإسلاميين) ص٢٩٠ في (قول أصحاب الحديث وأهل السنة): «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردّون من ذلك شيئًا.. وأن الله على عرشه كما قال، وأن له يدين بلا كيف كما قال»، وقوله في (الإبانة) ص٤٩ بحق أهل الزيغ والضلالة من المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة: إنهم «نفوا ما روي عن رسول الله ﷺ: (إن الله يترل كل ليلة إلى السماء الدنيا) وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ».

فبمفهوم المخالفة – الذي يعني: ثبوت الحكم المقيد بصفة، لما انتفت عنه هذه الصفة – يأتي رفض الأشعري الأخذ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وعدم اعتماده هذا الطريق ضمن مصادر تلقيه.

والحق أن المتعصبين من متأخري الأشاعرة في كل زمان وبخاصة في أزماننا، يستغلون ما ضَعف أو وضِع من الأحاديث أسوأ استغلال في ترويج مذهبهم في حتمية التأويل، والترويج لدعاوى التشبيه والتجسيم، وإحالة حمل الصفات على ظاهر معناها.

وقد يورد أحدهم في ذلك، الضعيف أو الموضوع من الحديث أو الأثر وهو على علم بهما، لأن فيه ما يشهد له في الآيات والأحاديث الأخرى.. وهو من طريق (معاوية بن الحكم)، وفيه قوله ﷺ لها: أين الله؟، قالت في السماء.. قال: (اعتقها فإنها مؤمنة)، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وغير واحد من الأئمة في تصانيفهم، غير أن ثمة رواية ضعيفة للحديث انفرد بها عطاء بن يسار وفيها: (**فمد النبي ﷺ يده إليها مستفهمًا، مَن في السماء؟!**).. فقد ساقها من ساقها ليعضد ما صح من الرواية، أو ليصل إلى نتيجة: أن «هذا، من الدليل على أن (أين الله؟)، لم يكن لفظ الرسول!».. وكما فعل البعض الآخر في قول المروذي: «(سمعت أبا عبد الله الخفاف، سمعت ابن مصعب)، وتلا (عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا) [الإسراء:٧٩]، قال: (**نعم يقعده – معه – على العرش**) »، فهذا الأثر – «مع مخالفته لما في

الصحيحين وغيرهما من أن (المقام المحمود): (الشفاعة العظمى) – هو تفسير مقطوع غير مرفوع عن النبي ﷺ، ولو صح ذلك مرسلًا لم يكن فيه حجة – يعني: لكون المرسل عند المحدثين من أقسام الضعيف – فكيف وهو مقطوع موقوف على بعض التابعين؟!»، وكيف تبنى على مثل هذا عقيدة أو تثبت به فضيلة؟!(١).

نماذج مما اشتهر جعلها من الصفات وهي – لضعفها أو وضعها – ليست كذلك، وبسببها ضل من الأشعرية من ضل:

ومن المناسب أن نذكر هنا بعض هذه الأحاديث والآثار الضعيفة أو الموضوعة فيما اشتهر في صفات الله، لتكون منها على حذرٍ فلا تقع فيما وقع فيه القوم:

١ –أحاديث وآثار (إقعاده ﷺ معه على العرش): ومنها الأثر السابق ذكره.. فقد علق الذهبي عليه في العلو ص١٢٥بقوله – بعد أن ذكر ثناء المروذي على ابن مصعب –: «فأما قضية قعود نبينا على العرش فلم يثبت في ذلك نص، بل في الباب حديث واهٍ»، مشيراً بذلك إلى حديث: (**يجلسني على العرش**)، وهو «باطل، ذكره الذهبي في (العلو) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عن ابن مسعود، قال: (بينا أنا عند رسول الله ﷺ أقرأ عليه حتى بلغت: {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً} قال:.. فذكره)، وقال الذهبي ص٧٥ من نفس المصدر: (هذا حديث منكر لا يفرح به، وسلمة هذا متروك الحديث، وأشعث لم يلحق ابن مسعود)، قلت – الألباني –:

(قد وجدت له طريقًا أخرى موصولًا عن ابن مسعود مرفوعًا نحوه، ولا يصح أيضًا)، ثم ذكر الذهبي نحوه عن عبد الله بن سلام موقوفًا عليه، وقال: (هذا موقوف ولا يثبت إسناده.. وإنما هذا شيء قاله مجاهد)، ثم رواه من طريق ليث عن مجاهد نحو حديث ابن مسعود موقوفًا على مجاهد، وكذلك رواه الخلال في (أصحاب ابن مندة)، ثم قال في ص٩٤: (لهذا القول طرق خمسة، وأخرجه ابن جرير في تفسيره وعمل فيه المروذي مصنفًا!)، ثم رواه من طريق عمر بن مدرك الرازي عن ابن عباس موقوفًا مثله، وقال ص٩٩: (إسناده ساقط، وعمر هذا متروك.. وهذا مشهور من قول مجاهد، ويروى مرفوعًا، وهو باطل)، قلت – الألباني –: ومما يدل على ذلك، أنه ثبت في الصحاح أن المقام المحمود هو: الشفاعة الخاصة بنبينا ﷺ(٢)

---

(١) ينظر على الترتيب: مختصر العلو للألباني ص٨٢، ٢٣٤.

(٢) وهو ما صححه الإمام ابن جرير في تفسيره ١٥/ ٩٩ ثم القرطبي ١٠/ ٣٠٩، والألباني في الصحيحة ٢٣٦٩، ٢٣٧٠ وينظر في شأن ذلك أيضًا (ظلال الجنة) ٢/ ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٩، ٨٠٤، ٨١٣ و(الدر المنثور) ٤/ ١٩٧.. كما لم يذكر ابن كثير غيره، وساق الأحاديث المشار إليها، بل هذا هو الثابت عن مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير، بينما ما نسب إليه قبل ليس بثابت عنه وليس له

ومن العجائب أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا، كما ذكره الذهبي عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدثين فقال: (لو أن حالفًا حلف بالطلاق ثلاثًا، أن الله يقعد محمدًا على العرش واستفتاني، لقلت له: صدقت وبررت!)، وقال آخر: (أنا منكر على كل من رد هذا الحديث، وهو عندي رجل سوء متهم)، قال الذهبي: (فأبصر – حفظك الله من الهوى – كيف آل الغلو بهؤلاء إلى وجوب الأخذ بأثر منكر، واليوم يردون الأحاديث الصريحة في العلو، بل يحاول بعض الطَّغام أن يرد قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} [طه:٥]، قلت – الألباني –:

(وإن مثل هذا الغلو لمما يحمل نفاة الصفات على التشبث بالاستمرار في نفيها والطعن بأهل السنة المثبتين لها ورميهم بالتشبيه والتجسيم، ودين الله الحق بين الغالي فيه والجافي عنه، فرحم الله امرءًا آمن بما صح عن رسول الله ﷺ في الصفات وغيرها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى، ولم يقبل في ذلك ما لم يصح عنه ﷺ كهذا الحديث، فضلًا عن مثل هذا الأثر)».. واختتم الألباني كلامه هذا بقوله: «فاعلم أن إقعاده ﷺ على العرش: ليس فيه إلا هذا الحديث الباطل، وأما قعوده تعالى على العرش: فليس فيه حديث يصح، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى»(١).

كذا بما يعني أن نسبة القعود إلى الله تعالى وإقعاده النبي ﷺ على عرشه غير صحيح بل هو منكر، كما أن معناه ولفظه لم يتوارد على ألسنة الأئمة.. وما قيل هنا يقال مثله في رواية ابن عمر: (**يجلسني على السرير**)، وحديث: (**يجلسه فيما بينه وبين جبريل ويشفع لأمته، فذلك المقام المحمود**)، فهما أيضًا باطلان، وحسبنا مخالفتهما لأحاديث جمع من الصحابة بعضها في البخاري (٤٧١٨): أن المقام المحمود، هي: شفاعته ﷺ الكبرى يوم القيامة.

٢– أحاديث (الأطيط): ومنها حديث: (إن كرسيه وسع السماوات والأرض، **وإنه يقعد عليه ما يفضل منه مقدار أربع أصابع – ثم قال بأصابعه فجمعها – وإن له أطيطًا كأطيط الرحل الجديد إذا ركب، من ثقله**)، والأطيط: صوت الرحل إذا كان عليه الركب الثقيل كما في النهاية١/ ٥٤، يقول الذهبي في العلو ص٨٤ وهو في مختصره ص١٢٤: «وليس للأطيط مدخل في الصفات أبدًا.. ومعاذ الله أن نعده صفة لله عز وجل، ثم الأطيط لم يأت به نص ثابت»إ.هـ.

طريق معتبر، فقد ذكر الذهبي في (العلو) ص١٢٥ أنه روي عن ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب وأبي يحيى القتات وجابر بن زيد، والأولان مختلطان، والآخران ضعيفان، بل الأخير متروك متهم.. وعليه فلا يجوز لقوله أن يتخذ دينًا وعقيدة ما دام ليس له شاهد من الكتاب والسنة.. ينظر مختصر العلو ص١٧، ١٩، ٢٠]

(١) الضعيفة بتصرف ٢/ ٢٥٥: ٢٥٦ وينظر ١١/ ١٤: ١٥ / ١، ١٣/ ١٠٤٣: ١٠٤٩/ ٢ منها ومختصر العلو ص١٥، ١١٧، ٢٨٣.

والحديث المذكور – فضلًا عما سبق ذكره – فيه معنى باطل، وهو أن الرب ما عرفت عظمته إلا بالمقايسة بالعرش المخلوق، كما يقضي بأن العرش أعظم من الرب وأكبر، وهذا فاسد مخالف للكتاب والسنة والعقل، على ما أفاده ابن تيمية في المجموع ١٦/ ٤٣٥ وما بعدها.. كما أنه حديث منكر، رواه الطبري في تفسيره وعبد الله بن أحمد في السنة وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني في فتيا له حول الصفات من طريق الطبراني عن عبيد الله بن أبي زياد القَطواني: (ثنا يحيى بن أبي بكير: ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب قال: أتت امرأةٌ النبي ﷺ فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة، فعظم الرب، ثم قال:.. فذكره).

وهذا الحديث لا يصح لأن مداره على ابن إسحاق وكان قد اختلط.. وكذلك أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة ص٢١ لكنه زاد في متنه أداة الاستثناء فقال: (**إلا قيد أربع أصابع**) فاختلف المعنى.. كما رواه أبو محمد الدَّشتي في كتاب (إثبات الحد) من طريق الطبراني وغيره عن ابن أبي بكير به، ولكنه قال: (هذا حديث صحيح، رواته على شرط البخاري ومسلم)، كذا قال، وهو خطأ مزدوج، فليس الحديث بصحيح، ولا رواته على شرطهما، فإن عبد الله بن خليفة لم يوثقه غير ابن حبان، وتوثيقه لا يعتد به، ولذلك قال الذهبي في الميزان ٤٢٩٠ عن ابن خليفة هذا: (لا يكاد يعرف).. فأنى بالحديث بالصحة وفيه ثلاث علل: جهالة ابن خليفة، واختلاط أبي إسحاق وكونه مدلسًا، والاضطراب في سنده ومتنه؟!، قال ابن الجوزي في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) ١/ ٢١: (هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وإسناده مضطرب جدًا، وعبد الله بن خليفة ليس من الصحابة – فيكون الحديث مرسلًا – تارة يرويه ابن خليفة عن عمر مرفوعًا، وتارة يقفه على عمر، وتارة يوقَف على ابن خليفة، وتارة يأتي: فما يفضل منه إلا قدر أربع أصابع، وتارة يأتي: فما يفضل منه مقدار، وكل هذا تخليط من الرواة فلا يعول عليه).

ومثله حديث ابن إسحاق في (المسند) وغيره، وفي آخره: (إن عرشه لعلى سماواته وأرضه، هكذا مثل القبة، **وإنه لئطّ به أطيط الرَّحل بالراكب**)، فابن إسحاق مدلس، ولم يصرح بالسماع في شيء من الطرق عنه، ولذلك قال الذهبي في العلو ص٣٩: (هذا حديث غريب جدًا فَرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب.. وأما الله عز وجل: فليس كمثله شيء جل جلاله وتقدست أسماؤه ولا إله غيره)(١).

(١) ينظر مع ما ذُكر: الضعيفة ٢/ ٢٥٧، ١٠/ ٧٢٨: ٧٣٠/ ٢، ١٣/ ٧٢٢: ٧٢٤/ ٢.

ومثله حديث: (ذاك يوم ينزل الله تعالى على كرسيه، **يئط كما يئط الرحل الجديد من تضايقه به**، وهو كسعة ما بين السماء والأرض)، وهو – على ما في الضعيفة ٦/ ١٤٦، ١٣/ ٧٣٩/ ٢ – منكر أخرجه الدارمي في سننه ٢/ ٣٢٥ والحاكم ٢/ ٣٦٤ والديلمي في المسند ١/ ٨١/ ٢ من طريق عثمان بن عمير عن أبي وائل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: (قيل له: ما المقام المحمود؟، قال:.. فذكره)، قال الحاكم: (صحيح الإسناد، وعثمان بن عمير هو: أبو اليقظان)، وتعقبه الذهبي بقوله: (لا والله!، فعثمان ضعفه الدارقطني)، وقال البرقاني في (سؤالاته) ص٥١: (كوفي متروك).. وقد لخص الحافظ أقوال من تكلموا فيه وقال في التقريب: (ضعيف، واختلط، ويغلو في التشيع).

ومثله حديث: (إنه لفوق سمائه على عرشه، **وإن عليه لهكذا – وأشار وهب بيده: مثل القبة – وإنه لئط أطيط الرحل بالراكب**)، وإسناده ضعيف منكر، أخرجه أبو داود والطبراني وابن خزيمة في التوحيد وابن أبي حاتم في تفسيره وابن مندة في التوحيد وأبو الشيخ في العظمة والبيهقي في الصفات وابن عبد البر في التمهيد والبغوي في شرح السنة من طريق وهب بن جرير به.. كما أخرجه اللالكائي في أصول الاعتقاد من طريق يحيى بن إسماعيل والذهبي في العلو من طرق.. والحديث مداره على ابن إسحاق و لم يصرح بالسماع وهو مدلس، وما ينفرد به فيه نكارة، وبهذا أعله البزار والمنذري وغيرهما، كما صنف الحافظ ابن عساكر جزءً مفردًا فيه، أسماه: (بيان الوهم والتخليط الواقعين في حديث الأطيط) انتقد فيه ابن إسحاق.

٣–حديث استلقائه سبحانه – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً –:

ونصه: (**إن الله لما قضى خلقه استلقى، ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: لا ينبغي لأحد من خلقه أن يفعل هذا**)، وهو حديث منكر جدًا، رواه أبو نصر الغازي من طرق عن إبراهيم بن المنذر الحزامي: ثنا محمد بن فليح بن سليمان عن أبيه عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين قال: (بينا أنا جالس، إذ جاءني قتادة بن النعمان ﷺ فقال: انطلق بنا يا ابن حنين إلى أبي سعيد الخدري فإني قد أخبرت أنه قد اشتكى، فانطلقا حتى دخلنا على أبي سعيد، فوجدناه مستلقيًا رافعًا رجله اليمنى على اليسرى، فسلمنا وجلسنا، فرفع قتادة يده إلى رِجل أبي سعيد فقرصها قرصة شديدة، فقال أبو سعيد: سبحان الله يا ابن أم، أوجعتني! فقال له: ذلك أردت، إن رسول الله ﷺ قال:.. فذكره)، وقد رواه عن قتادة – من غير ابن حنين – أبو الحباب سعيد بن يسار وبسر بن سعيد وعبيد بن عبد الله بن عتبة، كما رواه عن إبراهيم بن المنذر محمد بن إسحاق وجمع، وحدث به من الحفاظ جمع، وروي عن شداد بن أوس مرفوعًا.

ومع تنزيهه تعالى عما تضمنه ذاك الحديث، فإنه يشتمّ منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تعالى بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض استراح!، وروايته عن كعب الأحبار يؤيد هذا.. وما ذكره أبو نصر من أن الحديث روي عن ابن عباس وابن مسعود وكعب بن عجرة موقوفًا، وأن بعض الرواة وهِم فرفعه إلى النبي ﷺ، وقوله: (إن رواة طريق قتادة من رجال الصحيح)، يرِد عليه: أنه لا يلزم من ذلك أن يكون سند الحديث صحيحًا، لجواز أن يكون فيه من تكلم فيه.. كما أن ابن فليح بن سليمان وكذا ابنه محمد فيهما ضعف، قال ابن معين: (فليح ليس بثقة ولا ابنه)، وكذلك ضعفه ابن المديني والنسائي والساجي وقالوا: (يهم)، ولذلك لم يسع الحافظ في التقريب إلا الاعتراف بضعفه قائلًا: (صدوق كثير الخطأ).. وإن مما يدل على ضعفهما وضعف حديثهما اضطرابهما في إسناده، فتارة يقولان: عن سعيد بن الحارث عن ابن حنين عن قتادة، وتارة: عن سالم أبي النضر بدل سعيد، ويقرن مع ابن حنين بسر، وتارة يجعل مكانهما أبا الحباب.

ومما يوهن من شان هذا الحديث – من غير ما سبق – أنه صح (عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقيًا في المسجد، واضعًا إحدى رجليه على الأخرى) رواه البخاري ١/ ٤٦٦، وفعل ذلك عمر وعثمان، فلو كان الاستلقاء المذكور لا ينبغي لأحد من خلقه سبحانه كما زَعم الحديث، لما فعل ذلك رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه من بعده.

والحاصل: أن هذا الحديث منكر جدًا، قال عنه البيهقي في الأسماء والصفات ص٤٩٧: (هذا حديث منكر.. وفليح بن سليمان مع كونه على شرط البخاري ومسلم، إلا أنهما لم يخرجا حديثه هذا في الصحيح، وهو عند بعض الحفاظ غير محتج به)، ثم روى بسنده عن ابن معين قال: (لا يحتج بحديثه)، وفي رواية له، قال: (ضعيف)، قال: (وبلغني عن النسائي أنه قال: ليس بالقوي).. وفيه علة أخرى، وهي أن قتادة مات في خلافة عمر، وابن حنين مات سنة خمس ومائة وله خمس وسبعون سنة، فتكون روايته عن قتادة منقطعة أ.هـ من الضعيفة ٢/ ١٧٧: ١٨٠ باختصار وينظر الأسماء والصفات للبيهقي ص٥٠١.

٤–حديث الأوعال والإدلاء والهبوط على الله:

ونصه (هل تدرون ما بين السماء والأرض؟، إن بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك حتى عدَّ سبع سماوات، ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، **ثم فوق ذلك ثمانية أوعالٍ**(١)، **بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماءٍ إلى سماء، ثم الله**

(١) وتجمع أيضًا على: وعول، وهي ذكور الغزلان الجبلية.

تبارك وتعالى فوق ذلك).. وهو حديث ضعيف، أخرجه أبو داود وعنه البيهقي في الأسماء والصفات وابن ماجة وأحمد وابن خزيمة في التوحيد والدارمي في النقض على المريسي عن الوليد بن أبي ثور، والترمذي وابن خزيمة في التوحيد عن عمرو بن أبي قيس، وأبو داود وعنه البيهقي عن إبراهيم بن طهمان ثلاثتهم عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب، قال: (كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ، فمرت به سحابة فنظر إليها فقال: ما تسمون هذه؟، قالوا: السحاب، قال: والمزن؟ قالوا: والمزن، قال: والعنان؟، قالوا: والعنان، قال: هل تدرون.. وذكره).

وقد خالفهم في الإسناد والمتن شعيب بن خالد، كما أعل الذهبي الحديث في العلو ص٥٠ بعدم ثبوت عدالة عبد الله بن عمير، وقول الذهبي عقب الحديث: (تفرد به سماك بن حرب عن عبد الله، وعبد الله فيه جهالة)، قال في ترجمته من الميزان: (فيه جهالة، قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس)، والبخاري بقوله هذا يشير إلى جهالته، وصرح بهذا إبراهيم الحربي فقال: (لا أعرفه).. وعليه فذكر رواة الأئمة لهذا الحديث لا يفيد بعد كلام أهل النقد في بعض رجاله، وأنه تفرد به ابن عميرة وتفرد سماك بالرواية عنه وقول حربي فيه: (لا أعرفه)، وإشارة مسلم إلى جهالته، وتصريح الذهبي بذلك(١).

وقريب من هذه الرواية، ما أخرجه الترمذي (٢٣٩٨) وأحمد (٢/ ٣٧٠) والبيهقي في الأسماء والصفات ص٥٥٣ وغيرهم، وفي آخرها: (**والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى**)، إذ ضعفه الترمذي نفسه بقوله: (حديث غريب)، «وعلته – كما في مختصر العلو ص٢١٨ – أنه من رواية الحسن البصري عن أبي هريرة ﷺ، والحسن مدلس وقد عنعنه على اختلاف العلماء في أصل سماعه من أبي هريرة» وهو لم يره، وأكد ذلك ابن القيم في مختصر الصواعق ص٤٩٨ من غير ما وجه، فإسناده إذن – على ما أفاده البيهقي ص٥٥٤ وابن الجوزي في (العلل المتناهية) ١/ ٢٧ وغيرهما – ضعيف، لما بين الحسن وأبي هريرة من انقطاع وعدم سماع، فضلًا عن أن متنه غريب.. وبمثل هذا يقال في رواية: (**ولو حفرتم لصاحبكم ثم دليتموه لوجدتم الله عز وجل**)، فهو منكر كما نص عليه ابن الجوزي في العلل، فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي: ضعيف، وأبو نصر مجهول لا يعرف.. وهكذا.

---

(١) ينظر الضعيفة ٣/ ٣٩٨: ٤٠٢ والعلل المتناهية ١/ ٢٤، ٢٥.

وصفوة القول: أن هذه الأحاديث وما جاء على شاكلتها مما هو ضعيف أو موضوع، ساهمت بشكل كبير في التشكيك فيما صح من أحاديث الصفات، دون أن يتنبه لأثرها السيئ في الأمة وسلامة عقيدتها إلا القليل من أهل العلم، «لأنها – على حد ما جاء في مختصر العلو ص١٣ – قد تفسد عقيدة بعض من لا علم عنده بالتوحيد ولوازمه، أو يتخذه بعض أهل الأهواء سلاحًا لترويج مذهبهم في التأويل وإحالة حمل الصفات على ظاهرها واللجوء من ثم إلى تفويض معانيها، وأيضًا لضرب الأحاديث الصحيحة بها ومحاربة أهل التوحيد أنفسهم، المثبتين لله تعالى كل صفة ثابتة في الكتاب أو السنة دون تمثيل أو تعطيل، واتهامه إياهم بالتشبيه والتجسيم مع علمه تصريح أهل التوحيد بوجوب تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتعطيل معًا».

وقد تنبه بهذا من قبل ابن تيمية – رحمه الله – حيث ذكر في مجموع الفتاوى ٤/ ٩: أن «المنازع لابد أن يذكر فيما يخالف أهل الحديث، طرقًا أخرى مثل المعقول والقياس والرأي»، قال: «فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول، إنما يعيبهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم، أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة وموضوعة، أو بآثار لا تصلح للاحتجاج، وأما الثاني: فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين، ولا يهتدون للخروج من ذلك.. ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف، والمعقول السخيف قد يكفِّرون ويضللون ويبدعون أقوامًا من أعيان الأمة ويجهلونهم».. كما تنبه إليه تلميذه ابن القيم حين قال: إن «من تأمل ما تنازع فيه العقلاء في مسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد، يجد أن صريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثًا موضوعًا، أو لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل، ونحن نعلم قطعًا أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول»(١).

خامسها: القول في الصفات كالقول في الذات والقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر:

وهذا أساس في طريقة أهل الحق عمومًا في تعاملهم مع صفات الله تعالى، وأصل من أصولهم.. فإذا كان له تعالى ذات حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات، وإذا سأل سائل عن الكيفية في الصفة، فإنه يرَدّ عليه بأن العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، فكيف يطالِب بكيفية الاستواء والنزول واليد والعين وهو لا يَعلم كيفية الذات؟.. وإذا كان المخاطب

(١) مختصر الصواعق ص١٠٧ بتصرف.

ممن يقول بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، ويجعل ذلك حقيقة، ثم ينازع في رحمته ومحبته ورضاه وغضبه وكراهيته واستوائه ووجهه ويداه فيجعل ذلك مجازًا أو يفسره بالإرادة، أو ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.. يقال له: ما الفرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، والسمع والعقل قد دلا على إثبات هذا وذاك؟.

أما الأول – يعني دلالة السمع – فلأن دلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليّ عظيم، كدلالته على أنه عليم قدير مستو، له يدٌ تليق بذاته ووجهٌ ومجيءٌ ويمينٌ وإتيانٌ وأصابع، ليس بينهما أدنى فرق.

وأما الثاني: فلأن المعنى المفهوم في حقنا يمتنع على الله، فكما أن إرادته ليست من جنس إرادة خلقه فرحمته كذلك ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته ورضاه وغضبه وكراهيته واستواؤه ووجهه ويداه، وكل ذلك معلوم بالبديهة(١).

ومن كلام أبي الحسن الذي يصب في هذا، قوله في الإبانة ص١٠٦، ١٠٧: «ويقال لهم: خبرونا عمن زعم أن الله متكلم، قائل، آمر، ناه، لا قول له، ولا كلام، ولا أمر له، ولا نهي، أليس هو مناقض خارج عن جملة المسلمين؟، فلا بد من نعم، يقال لهم: فكذلك من قال: إن الله تعالى عالم ولا علم له، كان ذلك مناقضًا خارجًا عن جملة المسلمين، وقد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهمية والمعتزلة والحرورية على أن لله علمًا لم يزل، وقد قالوا: علم الله لم يزل، وعلم الله سابق في الأشياء، ولا يمتنعون أن يقولوا في كل حادثةٍ تحدث ونازلةٍ تنزل: (كل هذا سابق في علم الله)، فمن جحد أن لله علمًا فقد خالف المسلمين وخرج عن اتفاقهم.

ويقال لهم: إذا كان الله مريدًا، فله إرادة؟، فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإذا أثبتم مريدًا لا إرادة له فأثبتوا أن قائلًا لا قول له، وإن أثبتوا الإرادة، قيل لهم: فإذا كان المريد لا يكون مريدًا إلا بإرادة، فما أنكرتم أن لا يكون العالم عالمًا إلا بعلم، وأن يكون لله علم كما أثبتم له الإرادة».. إلى غير ذلك مما نراه مبثوثًا في كتبه التي مات رحمه الله عنها.

وجدير بنا أن نسوق في بيان ذلك كلام بعضٍ من القدماء والمحدثين وبعضٍ ممن رجعوا إلى ما رجع إليه أبو الحسن الأشعري، وذلك لنؤكد حقيقة أن أبا الحسن لم يكن بدعًا من بقية من صدعوا بالحق في توحيد الصفات، ولنؤكد حقيقة قول السلف في إجراء جميع الصفات على نظام واحد دون ما تفرقة بين صفة وأخرى، ونخص بالذكر ما قاله الجويني في كلامه الشافي الكافي لما له من عظيم الأهمية.. يقول

---

(١) ينظر الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية ص٣٢: ٣٦.

الإمام الجويني ت٤٣٨ والد إمام الحرمين أبو المعالي فيما سبق أن ذكرناه له ونقلناه عنه، بعد أن هداه الله لترك طريق أهل الكلام إلى طريق أهل الحق، وذلك في رسالته المسماة بـــ (النصيحة في صفات الرب جل وعلا):

«والذي شرح الله به صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أولوا (الاستواء) بـــ (الاستيلاء) و(النزول) بـــ (نزول الأمر)، و(اليدين) بـــ (النعمتين والقدرتين)، هو: علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواءً يليق به، ولا نزولًا يليق به، ولا يدين تليق بعظمته بلا تكييف ولا تشبيه، فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله به نفسه.. نقول – في كلام يتجه به بتعقل، إلى كل متأولٍ مدعٍ الانتساب إلى الأشعري دون ما أخذ بقوله ولا إذعانٍ بمعتقده –:

لا ريب إنا نحن وإياهم، متفقون على إثبات صفات الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله تعالى، ونحن قطعًا لا نعقل من الحياة إلا هذا العَرَض الذي يقوم بأجسامنا، وكذلك لا نعقل من السمع والبصر إلا أعراضًا تقوم بجوارحنا، فكما أنهم يقولون: حياته ليست بعرَض، وعلمه كذلك، وبصره كذلك، هي صفات كما تليق به، لا كما تليق بنا.. فكذلك نقول نحن: حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم وليس مكيفًا، وكذلك سمعه وبصره معلومان وليس جميع ذلك أعراضًا، بل هو كما يليق به.

ومثل ذلك بعينه: فوقيته واستواؤه ونزوله، ففوقيته معلومة ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر، فإنهما معلومان ولا يكيفان.. وكذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به، واستواؤه على عرشه معلوم ثابت كثبوت السمع والبصر غير مكيف.. وكذلك نزوله ثابت معلوم غير مكيف بحركة وانتقال يليق بالمخلوق، بل هو كما يليق بعظمته وجلاله.

وصفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة له من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصراً من وجه، أعمى من وجه.. مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله به نفسه، وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها، ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه، ولا نعطلها بالتحريف والتأويل، لا فرق بين الاستواء والسمع، ولا بين النزول والبصر، لأن الكل ورد في النص.

فإن قالوا لنا: في (الاستواء) شبَّهتم، نقول لهم: في السمع شبهتم، ووصفتم ربكم بالعَرَض!.. وإن قالوا: لا عَرَضَ بل كما يليق به، قلنا: في الاستواء والفوقية لا حصر، بل كما يليق به، فجميع ما يلزِموننا

في الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب من التشبيه.. نلزمهم به في الحياة والسمع والبصر والعلم، فكما لا يجعلونها أعراضًا، كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا مما يوصف به المخلوق!!.

وليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين، فيحتاجون إلى التأويل والتحريف.. فإن فهموا في هذه الصفات ذلك، فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض!!.. فما يلزموننا به في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، نلزمهم في هذه الصفات في العَرَضِيَة، وما يتزهون ربهم به في الصفات السبع وينفونه عنه من عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا فيها إلى التشبيه سواء بسواء(١).

ومن أنصف، عرف ما قلناه واعتقده وقبل نصيحتنا، ودان الله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفَى عن جميعها التعطيل والتشبيه والتأويل والوقوف.. هذا مراد الله منا في ذلك، لأن هذه الصفات وتلك، جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأوّلناها، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر بعض، وفي هذا بلاغ وكفاية»(٢).

ومن كلام العلامة الشنقيطي في هذا الصدد، قوله في تفسيره آية (الاستواء) في سورة الأعراف: «ينبغي للناظر في هذه المسألة التأمل في أمور:

الأمر الأول: أن جميع الصفات من باب واحد، لأن الموصوف بها واحد، ولا يجوز في حقه مشابهة الحوادث في شيء من صفاتهم، فمن أثبت مثلًا أنه سميع بصير، وسمعه وبصره مخالفان لأسماع الحوادث وأبصارهم لزمه ذلك في جميع الصفات كالاستواء واليد ونحو ذلك من صفاته جل وعلا، ولا يمكن الفرق بين ذلك بحال.

الأمر الثاني: أن الذات والصفات من باب واحد أيضًا، فكما أنه جل وعلا له ذات مخالفة لجميع ذوات الخلق، فله تعالى صفات مخالفة لجميع صفات الخلق.

الأمر الثالث: أما في تحقيق المقام في (الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من آيات الصفات) كالاستواء واليد مثلًا، فجوابه: أنه غلطَ في هذا خلقٌ لا يحصى كثرة من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلًا في الآيات القرآنية، هو مشابهة صفات الحوادث، وقالوا: يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعًا لأن اعتقاد ظاهره كفر، لأن من شبه الله بالمخلوق فهو كافر.. والحق

١() وفي كلام الإمام الجويني هذا، أبلغ رد وأقوى حجة وأدمغ برهان على رد دعوى لزوم إثبات صفات الخبر والأفعال لمعاني التشبيه والتجسيم، تلك الدعوى العريضة التي هوى بسببها منكرو الصفات إلى أحط درجات الإسفاف، وكفَّروا بسببها – قديمًا وحديثًا – ثلة من علماء سلفنا الصالح وتابعيهم بإحسان، وردٌّ كذلك على اتهامهم المثبتة بأنهم حشوية ومجسمة ومشبِّهة.. إلخ.

(٢) النصيحة ص٤٠: ٤٣، وينظر نصه في مختصر العلو للألباني ص٢٩: ٣١ ومجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١٧٤: ١٨.

الذي لا يَشَك فيه أدنى عاقل، أن كل وصفٍ وصفَ الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، ظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان: هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث»(١).

وأظن أن في هذا القدر كفاية في بيان أن ما أصل له أبو الحسن الأشعري من أنَّ ما يقال بحق صفات الذات أو صفات المعاني التي يقر به أهل الكلام ومدعو الانتساب إليه، يقال مثله بحق غيرها من سائر الصفات الخبرية والفعلية.. لم يخرج فيه عن سلف الأمة، ولا خرج عنه أتباعه ومنتهجي نهجه.

سادسها: انتهاج طريقة الإثبات المفصل والنفي المجمل:

فقد رأينا كيف يكرر الأشعري ما جاء عن الله في صفاته على جهة التفصيل، بينا نراه في جانب الحديث عن النفي لا يتوسع ولا يذكر إلا ما يقتضي المقام ذكره في الرد على مخالفيه.. وذلك على عكس ما ارتآه المعتزلة حين زعموا أن التوحيد المطلق وتنزيه الله يقتضي القول بوحدة الذات الإلهية وبساطتها من كل وجه، وأن هذا يقتضي بدوره لديهم نفي الصفات لكونها بزعمهم غير الذات ومؤذن بتعدد القدماء.. ورأينا كيف أداهم هذا الفهم الخاطئ للتنزيه إلى نفي كل ما أثبته تعالى لنفسه.

ونضيف هنا أن الحديث عن علاقة الصفات بالذات على هذا النحو المفضي إلى الكيف، أداهم كذلك – ومن سار على دربهم من متأخري الأشاعرة ومدعي الانتساب إلى الأشعري حتى يومنا هذا وهو منهم براء – إلى التفصيل في نعوت السلب.. ومما ذكروه في هذا ونقله عنهم الإمام الأشعري قولهم: «إن الله واحد.. ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ولا بذي حرارة ولا برودة.. إلخ»، فعطلوا بنفيهم المفصل هذا، سائر صفاته وأسمائه وأفعاله، وعلى ما سبق عقَّب الأشعري بقوله: «فهذه جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة، وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين»(٢).

وقد مر بنا ما به تقام الحجة على أن مثل هذه الطريقة في التفصيل في نعوت السلب، مخالفة لما كان عليه سلف الأمة وتابعيهم بإحسان، وأن غاية وأقصى ما جاء عن أبي الحسن الأشعري – رحمه الله – في (الإبانة) ص٥٠ إبان تفصيله لصفة استوائه تعالى، أنه سبحانه «فوق العرش، وفوق كل شيء إلى

---

(١) أضواء البيان تفسير آية الاستواء بسورة الأعراف.

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري ص١٥٥، ١٥٦وينظر كتابه (الإبانة) ص٣٦ ت. حماد الأنصاري وما بعدها.

تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد»..

ومما قاله القاسمي ت١٣٣٢في (محاسن التأويل) لبيان أن ترك النفي المفصل في توحيد الصفات هي المذهب الأوسط الذي ارتضاه سلف الأمة، وقد أفاده من رد الدارمي على المريسي وقوله: «ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثلون ذاته بذوات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العليا ويحرفون الكلم عن مواضعه ويلحدون في أسماء الله وآياته.. وكل واحد من فريق التعطيل والتمثيل هو جامع بين التعطيل والتمثيل

أما المعطلون: فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات فجمعوا بين التمثيل والتعطيل، مثلوا أولًا وعطلوا آخرًا، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به، فإنه إذا قال القائل: (لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا، وكل ذلك محال) ونحو ذلك من الكلام، فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبته لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الثلاثة كما يلزم سائر الأجسام.

وصار هذا مثل **قول الممثل**: (إذا كان للعالم صانع فإما أن يكون جوهرًا أو عرضًا، إذ لا يعقل موجود إلا هذان)، أو قوله: (إذا كان مستويًا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفلك، إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا)، فإن كليهما مثَّل، وكلاهما عطل حقيقة ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل كل مسمى للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات (استواء) هو من خصائص المخلوقين».

يقول القاسمي: «والقول الفاصل: هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه سميع بصير ونحو ذلك، ولا يجوز أن نثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين وقدرهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا نثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها، واعلم أنه ليس في العقل الصحيح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلًا»([1]).

---

(1) محاسن التأويل ص٤٦٤ وينظر رد الدارمي على المريسي ص٣١١ من مجموعة عقائد السلف للنشار.

وكان من المفترض على من ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري من الخلف أن يلهجوا بما لهج به شيخهم وبما لهج به غيره من أئمة السلف، بدلًا من أن يلهجوا بما لهج به أهل الاعتزال الذين رد رحمه الله قولهم.. وقد أداهم عدم فهم مراده رحمه الله لهذا الأصل، ومخالفة منهجه وطريقته فيه، إلى أن يذهبوا إلى نفس المصير الذي آل إليه أمر المعتزلة الذي رفضه – رحمه الله – بالكلية، أعني إلى النفي المفصل، وذلك بعد قصرهم الصفات على سبع – يعني بزيادة أربع صفات على ما قال به المعتزلة وتعطيل وتأويل ما عداها مما أثبته الأشعري نفسه و لم يعطله ولا تأوله – ولأن يقولوا بأن الله تعالى «ليس فوق العرش ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله و.. ليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال»(١).

ويعني هذا النفي المستقى من كلام الجهمية والمعتزلة ومن هم على طريقتهم ومنهجهم في فهم الصفات من متأخري الأشاعرة، تكذيبَ ما صح عن الرسول ﷺ.. فلقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية والعلو والاستواء، بما يدل دلالة صريحة على أنه تعالى هو «العلي بالذات، والعلو صفته اللائقة به، كما أن السفول والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه»، على حد عبارة الجويني في رسالته عن الاستواء(٢).. وقد رأينا حال من مال عن هذه الطريقة وآثر عليها طريقة الخلف كيف أفضى به ذلك إلى نفي ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، وكيف أداه إلى تعطيل صفات الله تعالى.

******

(١) كذا في شرح البيجوري على الجوهرة ص١٠٥.

(٢) النصيحة ص٥٤ كما ينظر نص كلامه في مختصر العلو ص٧٦.

الخاتمة

وبعد: فمن خلال ما سبق يتبين أن الأصول التي اتكأ عليها إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري بعد أن هداه الله إليها، أصول سليمة لفهم نصوص القرآن والسنة سواء فيما يخص موضوع بحثنا أم غيره.. والمقتفي خطاها لا شك متبع لطريق الهدى والرشاد، كما أنه يمثل ما صار إليه الأشعري أخيرًا بعد عودته إلى مذهب السلف في (الإبانة) و(رسالة أهل الثغر) و(المقالات) و(اللّمع).

لكن تلامذته والمنتسبين إليه من بعده، طوروا مذهبه وخالفوا ما كان عليه، وصاروا يسلكون منهجًا يخالف منهجه السالف الذكر الذي استقر عليه مؤخرًا.. وكان من الواجب أن يراعوا ويلحظوا بعين الاعتبار ما عرَّض به بحق مخالفي مذهبه من أهل الكلام سواء كانوا من أهل زمانه أم ممن جاءوا بعده.. إذ نراه يعلن تخليه عن طريقتهم جميعًا في قصرهم الصفات على سبع وتأويل ما عداها، كما نراه يعلن إثباتَ جميع ما أثبته الله ورسوله بأصوله الجديدة التي ذكرناها له آنفًا.. كما كان من الواجب على الأشعري في مثل هذه الأمور العقدية، أن يصرح أن طريقه الذي انتهجه مسايرًا فيه المتكلمة قد تركه بالكلية ورجع عنه، إذ كان باستطاعته لو فعل هذا أن يقطع الطريق أمام مخالفيه من المتكلمة وأمام كل من سار على هداهم إلى يومنا هذا.

ومهما يكن من أمر فها هو ذا أبو الحسن الأشعري يثبت من خلال نصوص الوحي وأدلة العقل ما أراده الله من آي وأحاديث الصفات، كذا دون لوي للنصوص أو تفويض لمعانيها أو تأويل لها على غير مراده تعالى، وها هو ذا يجعل إثباتها سمتًا من سمات الأنبياء وتابعيهم بإحسان، إذ يَستنبط من قصة موسى عليه السلام مع فرعون علوه تعالى وفوقيته، كما أنه يستأنس في إثبات الاستواء – ولله المثل الأعلى – ببيان أن القمر في السموات وهو لا يملأها على الرغم من أنه فيهن جميعًا، ويستأنس لذلك أيضًا بما فطر وجبل عليه بنو آدم من أنه حين يمس الواحد منهم ضر تراه يضرع ويرفع يده إلى السماء.. فيبدد الأشعري بما ذكر من معقول الأدلة كلّ ما يثيره أهل الاعتزال بمعقولاتهم، وكل ما يثيره كذلك – لكن بالتبعية – أهل الكلام ومدعو الانتساب إليه ممن لا يزالون يستخدمون نفس تأويلات المعتزلة من تفسير اليد بالنعمة والاستواء بالاستيلاء والقهر والملك والقدرة وأنه في كل مكان.. إلخ.

ويعتمد الأشعري فيما يسوقه على ما اعتمد عليه كل هؤلاء وزيادة، يعتمد – فضلًا عن أدلة الوحي – أدلة العقل المستوحاة من أدلة النقل، إذ هما عنده – كما عند سائر عقلاء المسلمين – لا يتعارضان، فيبين أن لو كان الأمر كما قال المؤولة لما كان هناك فرق بين العرش والأرض السابعة لكونه تبارك وتعالى قادر ومالك وقاهر ومستول على كل شيء.. إلى آخر ما جاء في كلامه.

ولا شك أن إصرار الأشاعرة على انتحال ما تراجع عنه شيخهم بخروجهم عن مذهبه الذي هو مذهب السلف الصالح يعد في حقيقة الأمر إساءة منهم لشيخهم، إذ لا تعني صحة وصدق الاتباع سوى أن يخلص المرء في تتبع ما آل إليه أمر المتبَّع واعتناق ما ختم به حياته.

على أن أمر إثبات الصفات دون تشبيه أو تمثيل ونفي المجاز عنها والوقوف على ظاهر معانيها دون كيفياتها بالأصول التي ذكرناها له، لم يكن أبو الحسن فيه بدعًا من سائر أهل التحقيق من العلماء، فمن غير ما امتلأ به كتابنا من أقوالهم، يقول أبو سعيد(١) الدارمي ت٢٨٠ في تعقيبه على ما أورده الإمام مالك (الاستواء معلوم والكيف مجهول): «صدق مالك، لا يعقل منه كيف ولا يجهل منه الاستواء، والقرآن ينطق ببعض ذلك في غير آية»(٢).

وهكذا كان الأمر لدى الإمام أحمد بن حنبل على ما مر بنا ونص عليه الأشعري نفسه، ولدى الإمام الأعظم أبي حنيفة وغيرهم من أئمة المذاهب الأربعة وسلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.. وما قال أحد منهم إن الاستواء في حقه تعالى يعني الاستيلاء، ولا ما يشبه ذلك من سائر التأويلات الباطلة.

فأين يذهب المخالفون من هذه الإجماعات؟، وما هو موقفهم من قول شيخ البخاري إسحاق بن راهويه(٣) ت٢٣٨ فيما رواه عنه الخلال: «إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة»(٤).. ومما رواه عنه البيهقي والحافظ الذهبي من قوله: «دخلت على عبد الله

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني محدث هراة، صاحب كتابي (النقض على بشر المريسي) و(الرد على الجهمية)، قال عنه أبو الفرات: «ما رأيت مثل عثمان بن سعيد ولا رأى هو مثل نفسه»، تقدم في العلوم حتى فاق أقرانه.. وهو غير أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي شيخ البخاري، وغير عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي صاحب السنن.. العلو ١٤٤ ومختصره ١٥٣، ٢١٤ وكشف الظنون ٥/ ٦٥١.

(٢) الرد على الجهمية ص٢١٢ من مجموعة عقائد السلف د. النشار، وينظر شرح أصول السنة ٣/ ٣٩٨ وذم التأويل ص١٥ وعقيدة السلف للصابوني ١/ ١١٠، ١١١من المنيرية والأسماء للبيهقي ص٥٦٣ والفتح الباري١٣/ ٤٠٦.

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه المروزي، قال الخطيب: كان احد أئمة المسلمين وعلمًا من أعلام الدين وإمامًا من أئمة الاجتهاد اجتمع له الحفظ والحديث والضبط والصدق والورع والزهد.. تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥ والتذكرة ١/ ٤٣٣ والعلو ١٣٢.

(٤) العلو ص١٣٢ومختصره ص١٩٤، وينظر معارج القبول ١/ ١٤١.

بن طاهر أمير خراسان فقال لي: ما هذه الأحاديث؟ ترون أن الله يترل إلى السماء الدنيا؟، قلت: نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام، فقال: يترل ويدع عرشه؟، فقلت: يقدر أن يترل من غير أن يخلو منه العرش؟[1]، قال: نعم، قلت: فلم نتكلم في هذا؟»[2].. يريد بيان أن نزوله تعالى ليس كترول المخلوق الذي يستلزم تفريغ مكان وشَغْل آخر، كما يريد إثبات ذلك دون تشبيه أو تمثيل أو تجسيم، والتسليم بما سلَّم به أهل الحديث وعدم إدخال العقل فيما لا يمكن إدراك حقيقته وكنهه.

وما هو موقفهم مما جاء في كلام ابن عبد البر في شرحه لحديث الترول من الموطأ، في قوله: «هذا حديث صحيح لم يختلف أهل الحديث في صحته، وفيه دليل على أن الله تعالى في السماء على العرش فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية، وهذا أشهر عند العامة والخاصة، وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اطراد لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم»[3].. ومما جاء في كلام ابن قدامة موفق الدين – وذلك بعد أن ساق كلامًا في هذا الصدد للإمام أحمد والإمام الشافعي – من قوله: «وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف ﷺ، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله»؟[4].. وإجماعهم – كما هو معلوم – هو سبيل المؤمنين، والخارج عليه متبع والعياذ بالله لطريق شياطين الجن والإنس من نحو الجهمية والمعطلة والقدرية، كما أنه طاعن في عقيدة من صح عنه ﷺ قوله في حقهم: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[5].

إن من الإنصاف أن نقنع ونعترف بأن الإجماع – وعلى نحو ما أفاده غير واحد ولوح به أو صرح – دليل على بطلان كل تأويل يخرج أيًا من الصفات الثابتة بطريق صحيح عن ظاهر معناها، على نحو ما زعم البعض – تحت دعوى تنزيه الله تعالى عن المشابهة – في تأويل اليد والأصبع بالقدرة والملك، والعجب بالرضا، والضحك بالرحمة، والمناجاة بالإقبال، والدنو بالقرب، وعلوه بعلو الشأن والشرف والمترلة، والاستواء بالاستيلاء، والوجه بالذات، والإعراض بالسخط، والغضب بإرادة إيصال العذاب

---

(١) وهذا هو المأثور أيضًا عن سلف الأمة وأئمتها: أنه تعالى لا يزال فوق العرش ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء.

(٢) ينظر الأسماء ص٦٠٧ وما بعدها والعلو ص١٣٢ومختصره ص١٩٢ والمعارج ١/ ١٤١، ٢٤١.

(٣) ينظر حديث الترول ص١٣: ٢٤ والتمهيد ٤/ ٤٥: ٥٠ والعلو ص١٨١ ومختصره ص٢٦٨ والمعارج ١/ ١٥٠.

(٤) لمعة الاعتقاد بشرح الشيخ ابن عثيمين ص١٩.

(٥) رواه البخاري في الشهادات وفضائل أصحاب النبي ﷺ وفي الأيمان، ومسلم ٢٥٣٥ والترمذي ٢٢٢٢، ٢٣٠٣ وأبو داود ٤٦٥٧، ٢٣٠٣٢ والنسائي ٧- ١٧، ١٨.

وهكذا، لتنافي كل ذلك مع الإثبات.. كما أنه يدل ضمنًا على بطلان التوسع في صفات السلوب، لكون ذلك خوضًا في الكيف الذي تضافرت كلمة السلف على تفويض علمه إلى الله.

هذا، ويؤكد كلّ ما سبق ذكره، على أن ما اختطه الأشعري في منهج ظهرت لنا معالمه، ونص فيه على اتباع الإمام أحمد وغيرهم من علماء السلف، هو عينه الذي تقرر لدى الصحابة وتابعيهم بإحسان.. بيد أنا – وهذا من شديد ما يؤسف له – نرى الكثير ممن يدعون الانتماء إلى الأشعري لا يعول على طريقته الصحيحة تلك(١) ولا يريدون استيعاب ما ثبت عليه السلف.. وأصبح المنادي فيهم سلفًا وخلفًا، هو – إلا من رحم ربك ورجع عما فيه من غي – كمن قال الشاعر بحقه:

لقد أسمعت إذ ناديت حيـــًا * ولكن لا حيـــاة لمن تنادي

فلو نار نفخت بها أضاءت * ولكن أنت تنفخ في رماد

وعلى أي حال، فهذا ما أمكن إجماله في هذه العجالة مما سنح به الوقت والجهد.. أما تفاصيل ما مر به أبو الحسن من مراحل، وتوثيق ما قام بتأليفه في نهاية حياته، وإزالة ما علق بمعتقده الذي ختم به حياته من شبهات، وكذا ما يستلزمه القول ويقتضيه جراء القول بتأويل الصفات أو القول بتفويض معانيها.. فهذا ما استأثر به مؤلَفنا الذي بعنوان: (صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات).. وهو – لمن أراد الوقوف على هذا الجزئيات – من مطبوعات (دار اليسر)، وهو إضافة لكونه مما يسهل الحصول عليه من الدار السالفة الذكر، فإنه يوجد وكتب أخرى ذات صلة، على موقع (صيد الفوائد).. والله نسأل أن يجعلنا ممن يبغون الحق فيصيبونه وممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.. وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

(١) على الرغم مما لوحظ في كل ما نقلناه عنه وعنهم من اتباع نفس طريقة المعتزلة والمتكلمة في التوضيح والاستدلال وفي الرد والإفحام.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١- الإبانة لأبي الحسن الأشعري ت محمد علي ريحان ط١/ ٢٠٠٧ دار الإبانة بالقاهرة.

٢- الإبانة لأبي الحسن تقديم حماد الأنصاري وآخرين ت محمود بن الجميل. مكتبة الأنصار ط ٢/ ٢٠٠٦

٣- الإبانة لأبي الحسن تحقيق محمد بن عبد الهادي ط١/ ١٤٢٨- ٢٠٠٧ مؤسسة العلياء بالقاهرة.

٤- الإبانة لأبي الحسن تحقيق د. فوقية حسين محمودط١/ ١٣٩٧- ١٩٧٧ دار الأنصار بالقاهرة.

٥- اجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية. ط١/ ١٤٠١ دار الفكر بالقاهرة

٦- الأسماء والصفات للبيهقي ت. فؤاد سراج عبد الغفار المكتبة التوفيقية بالقاهرة.

٧- (أشعري أنا) د. محمد سالم أبو عاصي

٨-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي مطبعة المدني ١٣٨٦.

٩- الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية. مكتبة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة ط٢/ ١٣٦٦.

١٠- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري لابن عساكر ط٢/ ١٣٩١ دار الفكر. دمشق.

١١- تفسير القرآن العظيم لابن كثير مكتبة مصر للطباعة.

١٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ت شهاب الدين أبو عمرو ط١/ ١٤٢٣.

١٣- الحجة في بيان المحجة لإسماعيل بن محمد الأصبهاني ت. محمد أبو رحيم ط٢/ ١٩٩٩ دار الراية.

١٤- ذم التأويل لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ط١/ ٢٠٠٢ دار البصيرة بالإسكندرية.

١٥- الرد على بشر المريسي للدارمي من مجموعة عقائد السلف ت.د. النشار دار السلام.

١٦- الرد على الجهمية للدارمي من مجموعة عقائد السلف ت. د. النشار ط١/ ١٤٢٨- ٢٠٠٧ دار السلام.

١٧- رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ت. د. عبد الله شاكر ط٢/ ١٤٢٢- ٢٠٠٢ مكتبة العلوم والحكم.

١٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ت أحمد سعد حمدان. دار طيبة بالرياض.

١٩- شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجوري ط الهيئة العامة لشئون المطابع الخيرية ١٣٩٠- ١٩٧١.

٢٠- شرح حديث النزول لابن عبد البر ت. د. عبد المحسن الزكري ط١٤٢٤ الدار الإسلامية بمصر.

٢١- شرح العقيدة السفارينية لمحمد بين أحمد بشرح ابن عثيمين ط١/ ٢٠٠٨ مكتبة الصفا بمصر.

٢٢- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ت. الألباني وابن باز وشاكر والفوزان. ط دار الهيثم بالقاهرة.

٢٣- صفة العلو لله الواحد القهار لابن قدامة ط١/ ١٤١٣- ١٩٩٣ دار الصحابة للتراث.

٢٤- عقيدة أصحاب السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني ضمن المجموعة المنيرية. دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٧٠.

٢٥- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان. ط١/ ١٤٠٢ مطابع التراث بمكة.

٢٦- علاقة صفات الله تعالى بذاته د. راجح عبد الحميد الكردي ط/ ١ ١٤٠٠- ١٩٨٠دار العدوي الأردن.

٢٧- العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للإمام شمس الدين الذهبي تعبد الرحمن محمد عثمان ط٢/ ١٣٨٨ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢٨- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ط دار المعرفة بيروت.

٢٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ط. دار إحياء التراث العربي بيروت.

٣٠- الفتوى الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية ط٣/ ١٣٩٨ المطبعة السلفية.

٣١- الفقه الأكبر في التوحيد ط٢ المطبعة العامرية الشرفية القاهرة ١٣٢٤.

٣٢- مدخل جديد إلى عقيدة التوحيد د. خضر سوندك ط١/ ١٤١٠- ١٩٨٩ مكتبة المنار الأردن.

٣٣- مجموع الفتاوى لابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن قاسم وولده. م ابن تيمية.

٣٤- محاسن التأويل للقاسمي ملحق بمجموعة عقائد السلف ت د. النشار ط١/ ١٤٢٨- ٢٠٠٧ دار السلام.

٣٥- مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي. اختصره الألباني ١/ ١٤٠١- ١٩٨١ المكتب الإسلامي.

٣٦- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي ت صلاح عويضة والقادري ط١/ ١٤١١- ١٩٩١ دار الكتب العلمية.

٣٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ت هلموت ريتر ط٤/ ١٤٢١- ٢٠٠ الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر.

٣٨- الملل والنحل للشهرستاني ت. صدقي جميل العطار ط١٤٢٥- ١٤٢٦ دار الفكر بيروت.

٣٩- موافقة صريح المعقول لصريح المنقول لابن تيمية ت. محمد رشاد ط١/ ١٩٨١.

٤٠- موقف السلف من تفويض الصفات د. محمد عبد العليم ط١/ ١٤٣٠- ٢٠٩٩ دار اليسر بالقاهرة.

٤١- موقف السلف من المجاز في الصفات د. محمد عبد العليم الدسوقي ط١/ ١٤٣٠- ٢٠٠٩ دار اليسر.

٤٢- النصيحة في صفات الرب جل وعلا للإمام عبد الله بن يوسف الجويني. ت. زهير الشاويش ط٣/ ١٤٠٣ المكتب الإسلامي.

فهرست لأبرز من أخذ عنه هذا المجمل وترجم له،

متضمنة سنة الوفاة

ومرتبة حسب ترتيبها في صفحاته

١- علي بن محمد بن العز ت٧٤٦	٢-إسماعيل بن عبد الرحمن (الصابوني) ت٤٤٩
٣- عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) ت١٥٧	٤-زكريا بن يحيى (الساجي) ت٣٠٧
٥- أبو بكر أحمد بن الحسين (البيهقي) ت٤٥٨	٦- عبيد الله بن سعيد (السجزي) ت٤٤٤
٧- عبد الله بن أحمد موفق الدين (ابن قدامة) ت٦٢	٨- الحسن البصري ت١١٠
٩- مسروق بن الأجدع ت٦٢	١٠- مجاهد بن جبر ت١٠١
١١- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم ت٢٧٦	١٢- أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) ت٧٢٨
١٣- كعب بن ماتع ت٣٢	١٤- (الضحاك) بن مزاحم ت١٠٦
١٥- (قتادة) بن دعامة ت١١٧	١٦- سليمان (بن طرخان التميمي) ت١٤٣
١٧- الوليد بن مسلم ت١٩٥	١٨- مالك بن أنس (إمام المذهب) ت١٧٩
١٩- سفيان بن سعيد (الثوري) ت١٦١	٢٠- (الليث بن سعد) ت١٧٥
٢١- ربيعة التميمي (ربيعة الرأي) ت١٣٣	٢٢- النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) ت١٥٠
٢٣- محمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة) ت١٨٩	٢٤- محمد بن إدريس (الشافعي) ت٢٠٤
٢٥- أحمد (ابن حنبل) ت٢٤١	٢٦- الخليل بن أحمد (الفراهيدي) ١٧٥
٢٧- أحمد بن يحيى (ثعلب) ت٢٩١	٢٨- سفيان (بن عيينة) ت١٩٨
٢٩- علي (بن المديني) ت٢٣٤	٣٠- (قتيبة) بن سعيد ت٢٤٠

٣١- أحمد بن عمرو (بن أبي عاصم) ت٢٨٧	٣٢- عبيد الله بن عبد الكريم (أبو زرعة) ت٢٦٤
٣٣- محمد بن إدريس (أبو حاتم) الرازي ت٢٧٧	٣٤- حمد بن محمد (الخطابي) ت٣٨٨
٣٥- أبو بكر محمد بن الطيب (الباقلاني) ت٤٠٣	٣٦- أحمد بن علي (الخطيب البغدادي) ت٤٦٣
٣٧- إسماعيل بن محمد (الأصبهاني) ت٥٣٥	٣٨- عبد القادر (الجيلاني) ت٥٦٢
٣٩- عبد الغني بن عبد الواحد (المقدسي) ت٦٠٠	٤٠- محمد بن أحمد (القرطبي) ت٦٧١
٤١- إسماعيل بن عمر (بن كثير) ت٧٧٤	٤٢- محمد بن أحمد (السفاريني) ت١١٨٨
٤٣- عبد الله (ابن المبارك) ت١٨٢	٤٤- يحيى (ابن معين) ت٢٣٣
٤٥- (شريك) بن عبد الله بن الحارث ت١٨٨	٤٦- أحمد بن عمر (بن سريج) ت٣٠٦
٤٧- الحسن بن علي (البربهاري) ت٣٢٩	٤٨- يحيى بن عمار (السجستاني) ت٤٢٢
٤٩- أحمد بن محمد (الطلمنكي) ت٤٢٩	٥٠- عبد الله بن يوسف (الجويني) ت٤٣٨
٥١- يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر) ت٤٦٣	٥٢- محمد بن أحمد بن عثمان (الذهبي) ت٧٤٨
٥٣- محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) ت٧٥١	٥٤- عبد الله بن الزبير (الحميدي) ت٢١٩
٥٥- معمر بن أحمد بن زياد ت٤١٨	٥٦- يزيد (ابن هارون) ت٢٠٦
٥٧- عبد الله بن مسلمة (القعنبي) ت٢٢١	٥٨- سهل بن عبد الله (التستري) ت٢٨٣
٥٩- يحيى بن معاذ الرازي ت٢٥٨	٦٠- عبد الملك (بن الماجشون) ت١٦٤
٦١- سعيد بن عامر (الضبعي) ت٢٠٨	٦٢- محمد بن جرير (الطبري) ت٣١٠
٦٣- أحمد بن محمد (الطحاوي) ت٣٢١	٦٤- عبد الله بن أبي جعفر الرازي ت١٦٠

٦٥- هشام بن عبيد الله الرازي ت٢٢١	٦٦- يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف) ت١٨٢
٦٧- عبد الرحمن بن مهدي ت١٩٨	٦٨- حماد بن سلمة ت١٦٧
٦٩- وهب بن جرير ت٢٠٦	٧٠- محمد (بن مصعب العابد) ت٢٢٨
٧١- نعيم بن حماد الخزاعي ت٢٢٨	٧٢- حرب بن إسماعيل (الكرماني) ت٢٨٨
٧٣- محمد بن إسحاق (بن خزيمة) ت٣١١	٧٤- محمد بن إسحاق (السراج) ت٣١٣
٧٥- إسماعيل بن إبراهيم (الهزلي) ٢٦٣	٧٦- عاصم بن علي ت٢٢١
٧٧- أيوب (السختياني) ت١٣١	٧٨- محمد بن الحسين (أبو يعلى) ت٤٥٨
٧٩- عباد بن العوام ت١٨٥	٨٠- عثمان بن سعيد (الدارمي) ت٢٨٠
٨١- يحيى (بن سعيد القطان) ت١٩٨	٨٢- إسحاق (بن راهويه) ت٢٣٨

فهرس الموضوعات

المقدمة

تمهيد

نبذة مختصرة عن سيرة ناصر السنة وقامع البدعة الإمام أبي الحسن الأشعري

١- نسبه ومولده وطلبه العلم

٢- مناقبه وتآليفه ووفاته

الفصل الأول: تقرير مذهب أبي الحسن الأشعري لتوحيد الصفات

المبحث الأول: الأشعري يهدم ما بناه ما كان عليه قبل من أصول في معرفة الله بصفاته، ويؤكد على أن المرجعية، هي: نصوص الوحي

أ-أبو الحسن الأشعري يبطل (دليل الحدوث والأعراض).. مستند الأشعرية ومتكأهم في: معرفة الله وتعطيل صفاته

ب-الأشعري يؤكد على ضرورة أن يكون المرجعية في معرفة الله بصفاته هو: الكتاب والسنة والإجماع

جـ: معتقد الإمام أبي الحسن الأشعري.. من خلال (رسالته إلى أهل الثغر)

د-الأشعري بعد أن أثبت أن معرفة الله تكون بالنظر إلى آياته؛ يفند حجج مخالفيه من متأخري الأشعرية ممن ظلوا على مذهبه القديم

هـ-وبعد بيانه فساد ما جنح إليه القائلون بالأعراض والجواهر وحلول الحوادث.. الأشعري يقيم الأدلة ويسوق الإجماع على إثبات جميع صفات تعالى الخبرية والفعلية.. خلافًا لمدعي الانتساب إليه

المبحث الثاني: إثبات الأشعري لجميع الصفات (بلا تشبيه ولا تعطيل) من خلال كتابيه (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين).

١-الأشعري من خلال كتابه (الإبانة) يسوق الأدلة وإجماع أهل السنة على إثبات صفات الخبر والفعل، ويرد عادية الأشاعرة.. وافتراءات الأشاعرة بالتشكيك في عزو الإبانة للأشعري ليتسنى لهم التشغيب حول انتهاجه النهج السلفي.

٢-الأشعري يفعل الشيء ذاته في (المقالات).. ويكشف زيغ فرق المجسمة ومدعيها على أهل السنة، ويدحض حججهم.

٣-الأشعري يبين حقيقة (التجسيم) المنفي عن صفات الله، والأشعرية يخالفونه ويلصقون تهمة التجسيم، بعموم المثبتين من أهل السنة.

٤-استلزام إثبات الأشعري للصفات: رد مقولة مبتدعة المؤولة والمفوضة

إزالة اللبس عن معنى (الإمرار) و(عدم التفسير) الواردتين في عبارات السلف بحق صفات الله تعالى

المبحث الثالث: استهجان الأشعري وعموم أئمة اهل السنة لتأويلات المعتزلة التي تبعهم فيها متأخرو الأشعرية

أولًا: استنكاره الشديد على تأويلات من ادعوا لأنفسهم شرف الانتساب إليه ممن ليسوا على مذهبه.

ثانيًا: قدامى أهل العلم ومحدثوهم يوافقون الأشعري في استنكاره تأويلات المبتدعة ومن تبعهم من متأخري الأشعرية

الفصل الثاني: موافقة الأشعري في إثبات الصفات لما جاء عن النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان.. وفي استهجانه ما استهجنوه

المبحث الأول: موافقة الأشعري – في إثبات صفات الخالق دون ما تفويض ولا تأويل – لما جاء عن النبي ﷺ وصحابته.

المبحث الثاني: موافقة الأشعري – في إثبات صفات الخالق دون ما تفويض ولا تأويل – لأئمة السلف من التابعين وتابعيهم بإحسان.

المبحث الثالث: مجاراة الأشعري أئمة السلف وتابعيهم بإحسان في استنكارهم تأويلات المعتزلة والجهمية والشيعة والخوارج ومن تبعهم في ذلك من متأخري الأشاعرة.

ما أشبه الليلة بالبارحة.. على خطا الأشعري الإمام الجويني بعد حيرة واضطراب؛ يحكي تجربته التي مر بها وينصح الأمة بلزوم توحيد الله في صفاته بإثباتها وبنبذ مذهب متأخري الأشعرية بالكلية.

ويسرد من نصوص الوحي وأدلة العقل على الإثبات؛ ما به تقوم الحجة، ويكشف عن السبب الذي حمل الأشعرية –الخلف – في تأويلاتهم على مخالفة السلف

المبحث الرابع: طرفًا من تقارير أهل العلم والفضل بتخلي متأخري الأشعرية عن مـــذهب شـــيخهم الوسطي في توحيد الصفات.

الفصل الثالث: معالم وملامح المنهج الوسطي لدي الأشعري في معتقد توحيد الصفات

١-: اعتماد الوحي في إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات وأثبته له رسوله ﷺ ونفي ما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا تجسيم ولا تمثيل.

٢-: اعتماد أدلة العقل المستوحَاة من أدلة النقل.

٣-: قطع الطمع في إثبات صفاته تعالى عن إدراك ومعرفة كيفية ما وصف به نفسه لكون الكلام في صفاته فرع عن الكلام في ذاته.

٤-: الأخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه دون ما وقوع في التشبيه، والإقرار في ذلك بالإجماع وبأحاديث الآحاد.

٥-: القول في الصفات كالقول في الذات والقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر.

٦-: انتهاج طريقة الإثبات المفصل والنفي المجمل.

الخاتمة

فهرس المراجع

فهرس بأبرز من ترجم له ونقل عنه هذا المجمل

فهرس الموضوعات

كتب للمؤلف

- (التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري.. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراة).. ط. دار الحرم للتراث.

- (المشاكلة.. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير).. ط. دار الحرم للتراث.
- (موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة).. ط. دار الحرم للتراث.
- (سيرًا على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه).. ط. دار الحرم للتراث.
- (موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
- (موقف السلف من تفويض الصفات).. ط. دار اليسر.
- (ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقَيه..
- (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
- (أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
- (واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية)..
- (أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)
- (كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
- (التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
- (من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار).. وقد جمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم).. ط. دار الحرم للتراث.
- (دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة).. ط. دار الحرم للتراث.
- (شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى).. ط. دار الحرم للتراث.
- (قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين.. ط. دار اليسر.
- (كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب).. ط. دار اليسر.
- (مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات).. ط. المكتبة الإسلامية.
- (تحفة الإخوان في صفات الرحمن.. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
- (براءة الحافظين.. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).

- (الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
- (الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون}
- (التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)
- (معارج القبول.. سؤال وجواب).. قيد الإعداد
- (حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين.. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل).. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة – أحوال الإسناد الخبري ومكوناته).. وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول.. دار الحرم
- (الإيجاز.. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية
- (القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين).. مفقود
- (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام).. ط. دار ابن عباس
- (ولايات المسلمين المعاصرة.. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة).. ط. دار ابن عباس.
- (جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها).. ط. دار الحرم للتراث
- (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم).. قيد الطبع
- (الإبانة في أصول الديانة).. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي.. دار زهران
- (هذا معتقد أبي الحسن الأشعري.. فاتبعوه إن كنتم صادقين)
- (النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية.. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب)
- (قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)
- اتبعوا ولا تبتدعوا فد كفيتم) قيد الإعداد